الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

المشروع السنوي للأداء
لسنة 2024

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المحور الأول:
تقديم مهمة الداخلية

1- **إستراتيجية المهمة :**

تسعى مهمة الداخلية، في نطاق اختصاصها، إلى ضمان سيادة الدولة التونسية وتحقيق أمن المواطنين وجعلهم في صميم اهتماماتها وإلى تقديم الخدمة إلى أصحابها على أساس علوية القانون والحياد والمساواة اعتمادا على موارد بشرية ذات كفاءة عالية وإمكانيات مادية حديثة.

وفي ترابط وثيق مع التزامات الدولة على الصعيد العالمي، ترتكز استراتيجية مهمة الداخلية على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها **الهدف 5** "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" و**الهدف 11 "**جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" و**الهدف 16** "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". وفي إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن عدد 1325، تسعى مهمة الداخلية إلى مواصلة العمل مع كلّ الأطراف الدّاعمة والشّريكة لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تمكين النّساء والفتيات وتعزيز مشاركتهنّ في بناء السّلام الدّائم والاستقرار، فضلا عن المساهمة في القضاء على جميع أشكال التّمييز القائم على النّوع الاجتماعي.

كما تعمل مهمة الداخلية على دعم علاقات التعاون المتميزة والشراكة الاستراتيجية التي تربطها بدول الجوار الإقليمي والمتوسطي وفي النطاق العالمي في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتناغما مع التزام بلادنا بتطبيق التشريعات الوطنية في إطار الاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، تتنزل استراتيجية مهمة الداخلية في إطار المسار الإصلاحي للدولة الرامي إلى تحسين أداء القطاع العمومي وتحقيق استدامة المالية العمومية قصد توفير مناخ يحفز على المبادرة ويشجع على الاستثمار. وفي هذا السياق يعتبر مخطط التنمية 2023-2025 من أبرز الركائز التي تعتمدها استراتيجية مهمة الداخلية في تحقيق رؤيتها.

هذا بالإضافة إلى عزم مهمة الداخلية على مواصلة مساهمتها في تنفيذ خطة العمل الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي من جهة، واضطلاعها بدورها الأساسي في التعهد بالنساء والأطفال ضحايا العنف تنفيذا للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017.

وفي ظلّ التطوّرات الراهنة التي تميّز الوضـــع العالمي لا ســيما تعمّق فوارق التنمية بين الدول المتقدمة والدول في طور النموّ وتقلبات الوضــع الجيوســتراتيجي العالمي بســبب الحرب الروســـية الأكرانية وتداعياتها العالمية، فإن تغير المناخ يعتبر من أبرز التحديات القائمة التي تهدّد النطاق الإقليمي والوطني في علاقة بتفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تديرها شـــبكات إجرامية ذات بعد دولي تنطلق أعمالها من البلدان المصـــدرة للمهاجرين للوصول إلى التراب الأوروبي.

وفي هذا الإطار، يجدر التأكيد على ما تبذلهُ مُختلف هياكل الدّولة التونسـيّة والوحدات الأمنيّة من مجهُودات للتصـــدّي لهذه الظاهرة من جهة، وتوفير الحماية والرّعاية للمُهاجرين غير النظاميّين المُتواجدين بمُختلف جهات البلاد من جهة أخرى، وذلك بالرّغم من المغالطات وحملات الإساءة التي تتعرّضُ لها البلاد التونسية.

ومن جهة أخرى، فقد شـهدت إحصـائيات المرصـد الوطني لسـلامة المرور إلى حدود شـــهر جويلية 2023 تعافيا مقارنة بســنة 2022 بنســبة 3% في مجموع حوادث المرور. ويعود ذلك، رغم تطور أســطول وســائل النقل البري وامتداد فترات الذروة على كامل اليوم تقريبا، إلى مجهودات مهمة الداخلية في نطاق اختصـــاصـــها الرامية للحدّ من عدد حوادث الطرقـات وضـــحـايـاهـا عبر الحرص على تطبيق القـانون على المخـالفين وتـدعيم الثقـافـة المرورية بالتوعية والتحســـيس. كما أن النقص في عدد المقرات الجهوية ومحدودية التغطية الملائمة للنقاط الحســاســـة لم تحل دون نجاح وحدات الحماية المدنية من تقليص معدل المدة الزمنية المستغرقة للوصول إلى مكان التدخل إلى حدود 30 دقيقة.

كما تشكل الاستعدادات الأمنية للاستحقاقات الانتخابية القادمة أمرًا ضروريًا لضمان سير العملية الديمقراطية بسلاسة وسلامة. فرغم ما تشهده الجمهورية التونسية من تحسن ملحوظ للوضعية الأمنية، فذلك لن يحول دون مواصلة مهمة الداخلية لمجهوداتها بالتنسيق مع مختلف هياكل الدولة قصـد رفع التحديات التي يطرحها الحفاظ على الأمن العام خلال الفترة الانتخابية وذلك من خلال مواصـــلة تدريب القوى الأمنية على التعامل مع أي تهديدات محتملة، وتوفير المعدات والتقنيات اللازمة لتعزيز الرصـــد والمراقبة وتقدير المخاطر المحتملة وتحليل البيانات وكشف الأنشطة المشبوهة ومتابعة الجماعات المتطرفة.

كما ســـتعمل هياكل مهمة الداخلية على تأمين مواقع الاقتراع واللجان الانتخابية من خلال توفير الحماية والتواجد الميداني من أجل تعزيز شـعور الناخبين بالثقة والأمان والتأكيد على التعامل الحرفي مع أية تجاوزات تحدث خلال العملية الانتخابية قصد تقديم مقترفيها إلى العدالة.

ورغم التحديات الراهنة وبعض الاشـــكاليات المطروحة، فان مهمة الداخلية تزخر بمصـــادر قوة من الواجب البناء عليها واســتغلالها لبلوغ الرؤية المرجوة وذلك إعتمادا على جاهزية الوحدات وكفاءة العنصر البشري لمهمة الداخلية وإيمانه بالدور المحوري الذي يلعبه في دعم نماء الدولة التونسية.

وتأسيسا على ما سبق، تسعى مهمة الداخلية في نطاق اختصاصها إلى الحفاظ على ســـلامة المواطنين وحماية مكاســـبهم وممتلكاتهم وجعل خدمتهم في صـــميم إهتماماتها، إلى جانب التوقّي من الجريمة ومختلف التهديدات والمخاطر ومكافحتها في نطاق القانون، والمســـاهمة في الحد من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جراء الحوادث والكوارث مهما كانت طبيعتها وأســـبابها عبر الارتقاء بالسّـــلامة المرورية ودعم مجهودات الحماية المدنية في مجالات النّجدة والإنقاذ والمساهمة في دفع مسيرة التّنمية بالجهات ودعم جاهزية المؤسسة الأمنية.

وبناء على المعطيات المذكورة سترتكز جهود مهمة الداخلية خلال الفترة القادمة على المحاور الإستراتيجية التالية:

- **الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة،**
- **الحد من الحوادث والكوارث وتأثيراتها،**
- **تحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية،**
- **المساهمة في المجهود الوطني للقضاء على العنف ضد المرأة والطفل وتقليص الفوارق بين المرأة والرجل.**

2- برامج المهمة :

انطلاقا من التوجهات الاســـتراتيجية للمهمة، تم تثبيت خارطة برامج مهمة الداخلية وفق سياسات عمومية تعكس الاختصاصات والمهام الموكولة للهياكل المنضوية ضمنها.

وفي إطار تنزيل التوجهات الاســتراتيجية صــلب برامج المهمة، يتولى برنامج الأمن الوطني وبرنامج الحرس الوطني العمل على التصــدي للأعمال الماســة من أمن واســتقرار البلاد ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون بما في ذلك الســلامة المرورية وفق مرجع نظر كل برنامج وخصــوصــيات مهامه. ويختص برنامج الحماية المدنية بالعمل على مجابهة الحوادث والكوارث بهدف الحد من آثارها وتقريب النجدة من المواطن.

وعلى هذا الأســاس تمت هيكلة المهمّة وفق أربع برامج تترجم الســياســات العمومية (برنامج الأمن الوطني، برنامج الحرس الوطني، برنامج الحماية المدنية، برنامج الشــؤون المحلية) إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطارنفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ. ميزانية المهمة:

تم بمناســبة إعداد الميزانية، إعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف المرســومة للســياســات العمومية وتمكين الهياكل المنضــوية ضــمن مهمة الداخلية من القيام بالمهام الموكولة إليها من خلال توفير الموارد المادية الضرورية.

جدول عدد 1:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	4104220	**4197840**	93620	2%
	اعتمادات الدفع	4104220	**4197840**	93620	2%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	298250	**321850**	33600	12%
	اعتمادات الدفع	298250	**321850**	33600	12%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1097230	**1092269**	-4961	0%
	اعتمادات الدفع	1097230	**1092269**	-4961	0%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	220296	**184820**	-10976	-6%
	اعتمادات الدفع	197700	**210041**	36841	21%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد			0	
	اعتمادات الدفع			0	
المجموع	اعتمادات التعهد	5719996	**5796779**	111283	2%
	اعتمادات الدفع	5697400	**5822000**	**159100**	**3%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024
حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
برنامج الأمن الوطني	اعتمادات التعهد	2304245	**2367475**	72230	3%
	اعتمادات الدفع	2304945	**2346935**	50990	2%
برنامج الحرس الوطني	اعتمادات التعهد	1559149	**1547374**	-2775	0%
	اعتمادات الدفع	1558883	**1575440**	25557	2%
برنامج الحماية المدنية	اعتمادات التعهد	321308	**329360**	17952	6%
	اعتمادات الدفع	318158	**330760**	22502	7%
برنامج الشؤون المحلية	اعتمادات التعهد	1038825	**1032140**	-6685	-1%
	اعتمادات الدفع	1037825	**1033140**	-4685	0%
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	496709	**520430**	30561	6%
	اعتمادات الدفع	477589	**535725**	64736	14%
المجموع	اعتمادات التعهد	5720236	**5796779**	**111283**	**2%**
	اعتمادات الدفع	5697400	**5822000**	**159100**	**3%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

تم الأخذ بعين الاعتبار للصعوبات التي وقع تسجيلها خلال السنوات الأخيرة والناجمة عن ضعف الاعتمادات المرسمة بنفقات التسيير مقارنة بالحاجيات المتأكدة لهياكل المهمة والإحداثات الجديدة عقب توسيع مجالات التدخل بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر الأسعار المتداولة في الأسواق المحلية والعالمية. وهو ما تسبب في تسجيل عجز على مستوى بعض الفقرات نجمت عنها ديون خاصة بفقرات الإعاشة والتزود بالمحروقات وصيانة وسائل النقل.

أما على مستوى نفقات الاستثمار فإن اعتمادات الدفع المرسمة سنويا ضعيفة ولا تتناسب مع اعتمادات التعهد المرصودة وهذا الإجراء تسبب في تباطئ نسق خلاص المتعاملين مع الإدارة من مزودين ومقاولين وأثر على حسن تنفيذ المشاريع المبرمجة في الآجال المحددة.

1) نفقات الأجور:

أ- نفقات تأجير أعوان الوزارة:

تم ضبط النفقات على أساس المعطيات التالية:

- الانتدابات الجديدة بعد التكوين بعنوان 2023 و2024.
- تفعيل الأمر الحكومي عدد 172 و174 بتاريخ 21جوان 2016 بخصوص إسناد منحة الإلزام ومنحة الساعات العمل الإضافية.
- الترقية العادية والتدرج.
- زيادة الوظيفة العمومية

- الترقية في الرتب لقوات الأمن والحرس والحماية والسلك الإداري.
- تأجير أعوان الشؤون المحلية
- الأخذ بعين الاعتبار الانتدابات الجديدة لمختلف الأسلاك.

ب- تأجير أعوان المؤسسات العمومية:

- اعتماد مشروع سحب التأجير الخاص بمركز الإعلامية لوزارة الداخلية.
- احتساب تقديرات نفقات التأجير للمؤسسات الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية استنادا للأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2018 المتعلق بضبط نظام تأجير القائمين على التدريب والتكوين ومختلف الأعمال الاستثنائية.

2) نفقات التسيير:

تم ضبط تقديرات نفقات التسيير أخذا بعين الاعتبار للصعوبات المسجلة على مستوى بعض الفقرات التي تشكوا عجزا كبيرا ولّد تفاقما للديون خاصة في الفقرات المتعلقة بـــ: التزود بالمحروقات – صيانة وسائل النقل – الإعاشـــة – النقل المجاني - مصـــاريف اســـتهلاك الماء والكهرباء وقد تم إدراج بطاقات تبرر الأسباب ضمن الملاحق المصاحبة.

كما تواصل مجهود المهمة في مجال مزيد إحكام عملية ترشيد استهلاك الكهرباء والماء والهاتف من خلال تكثيف المراقبة وتوجيه الإشعارات للحث على مزيد الضغط على الاستهلاك وتقليص من كلفته هذا علاوة على اخذ العديد من التدابير العملية التي تهدف إلى الضغط على النفقات بقدر الإمكان.

3) نفقات الاستثمـــار:

تم ضبط نفقات الاستثمار بالأخذ بعين الاعتبار مواصلة توجه الوزارة في مجال تعصير وسائل العمل بالاستعانة بوسائل الاتصالات الحديثة "TIC" وفي هذا الصدد يقترح مواصلة برنامج اقتناء وتركيز أجهزة كاميرا للمراقبة بالمدن لما لهذه التجهيزات والمعدات من انعكاس ايجابي على حسن سير العمل الأمني بالنجاعة والسرعة المطلوبين هذا إلى جانب مواصلة تدعيم التجهيزات من خلال برمجة اقتناءات جديدة من شأنها أن تساهم في مزيد الارتقاء بمستوى الأداء وتوفير ظروف العمل الملائمة مع الحرص على تقريب الخدمات من المواطن قدر الإمكان وذلك من خلال برمجة مشاريع بناء مقرات أمنية وإدارية جديدة باستغلال الرصيد العقاري المتوفر والمستوفى لشروط الاقتناء أو بالتخصيص ومجردة من كل عائق قد يعرقل انطلاق أشغالها خلال سنة 2024.

وهذا التمشي من شأنه أن يقلص من كلفة الأكرية وأشغال التهيئة اللازمة لجعلها تستجيب إلى المواصفات المطلوبة.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى ضرورة الترفيع في اعتمادات الدفع المرصودة مقارنة باعتمادات التعهد تسييرا للوزارة لتنفيذ مشاريعها وبرامجها في أقرب الآجال ضمانا لسرعة الاستغلال في حسن سير العمل الأمني والإداري بالنجاعة المطلوبة.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3:
إطار النفقات متوسط المدى (2024- 2026):
التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	3742275	4104220	**4197840**	4587715	4821243
نفقات التسيير	306358	298250	**321850**	449704	492873
نفقات التدخلات	1885538	1097230	**1092269**	1614122	1795949
نفقات الاستثمار	168084	197700	**210041**	429210	427798
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**6102255**	**5697400**	**5822000**	**7080751**	**7537863**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	6109525	5700075	**5836730**	7095486	7551663

جدول عدد4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
برنامج الأمن الوطني	2152920	2304945	**2346935**	2822877	2999451
برنامج الحرس الوطني	1408526	1558883	**1575440**	1727307	1749168
برنامج الحماية المدنية	308258	318158	**330760**	366776	387571
برنامج الشؤون المحلية	1818453	1037825	**1033140**	1506284	1678380
القيادة والمساندة	443301	477589	**535725**	657507	723293
المجموع	**6131458**	**5697400**	**5822000**	**7080751**	**7537863**

سعيا إلى تحقيق الأهداف المرسومة للمهمة تم اعداد تقديرات الاعتمادات اللازمة لتغطية الأنشطة المبرمجة خلال السنوات 2024و2025و2026 ضمن الجداول عدد3 وعدد 4 في حوصلة لأطر النفقات متوسطة المدى حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج.

وقد تم تقدير نفقات التأجير باعتبار الانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة (2024-2025) موزعة حسب البرامج. أما فيما يتعلق بنفقات التسيير والتدخل فقد تم التقيد بالتوجهات العامة لمناشير إعداد الميزانية الخاصة بالسنوات الفارطة. كما تم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لنفقات الاستثمار بناء على تقدم نسق انجاز المشاريع المتواصلة أساسا، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فقد تم الاقتصار على المشاريع الاستعجالية.

المحور الثاني:
نفقات المهمة حسب البرامج

البرنامج 1
الأمن الوطني

1- تقديم البرنامج

يترأّس برنامج الأمن الوطني السيد**" مراد محمد الصالح سعيدان "**المدير العام للأمن الوطني (بمقتضى قرار من السيد وزير الداخلية مؤرّخ في 30 جوان 2022) ويتولى مهمّة قيادة البرنامج بداية من تاريخ 31 ماي 2022.

1.1- إستراتجية البرنامج

ترمي إستراتيجية برنامج الأمن الوطني، في إطار السياسة العامة للدولة والمعايير الدولية المنظمة لحقوق الإنسان، وبالتعاون والتنسيق والتواصل مع الهياكل العسكرية والمدنية، إلى المحافظة على السيادة الوطنية للبلاد التونسية ودعم نمائها وانتقالها السياسي بالتصدي للأعمال الماسة من أمن واستقرار البلاد ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون لاسيما في ظل التطورات التي تشهدها البلاد في شتى المجالات والقطاعات وذلك من أجل الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب والتهريب والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.

هذا ويسعى برنامج الأمن الوطني إلى مواصلة الإصلاحات التي انطلقت المهمة في تنفيذها والتي تهدف أساسا إلى تطوير وسائل العمل بالاعتماد على التطورات التكنولوجية في هذا المجال وتحسين جودة الخدمات الأمنية والإدارية إضافة إلى مزيد العناية بالأعوان والإطارات التابعة له والعاملة بمختلف الجهات حتى تتمكن من أداء مهامها في أنسب الظروف.

كما يهدف برنامج الأمن الوطني، في إطار المشمولات الموكولة إليه، إلى تطوير السلامة المرورية والحد من حوادث الطرقات بالنظر إلى الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية على مستوى الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال الحرص على تطبيق القانون على المخالفين دون إغفال الجانب التوعوي والتّحسيسي ودعم الثقافة المرورية

كما يسعى البرنامج إلى الانفتاح وإلى بناء علاقة تكامل مع محيطه بمختلف مكوناته من ذلك الخطوات التي تم اتخاذها في إطار النموذج التونسي لشرطة الجوار الذي شرعت الوزارة في تنفيذه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية وذلك في إطار مشروع دعم إصلاح القطاع الأمني والذي ينبني على الأسس التالية:

- شراكة تفاعلية تعتمد على وعي المواطن بأهمية دوره في إرساء الأمن بجهته.

- اعتماد إجراءات وقائية وتحقّق أوّلي من المصدر لإيجاد حلول للقضايا.
- توطيد علاقة الثقة بين أعوان الأمن وبقية مكوّنات المجتمع المدني باعتماد الاتصـــال كآلية أساسية لذلك.
- تحسين جودة الخدمات المسداة للمواطن.
- رقمنة جميع الخدمات المسداة للمواطن.

وعلى المســـتوى النوعي وفي أفق2026، يهدف البرنـامج إلى توحيد نظم التثبت من الهوية الشخصية على الصعيد الوطني واعتماد بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري وذلك لزيادة مستوى الأمان ومكافحة كل محاولات التدليس والتزوير.

و يهدف البرنامج إلى تعزيز المساواة بين الجنسين و تحسين أدائه على المدى المتوسط ، و لقد انطلق البرنامج في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي من خلال مؤشرين اثنين يعكسان مدى مساهمة المرأة و تمثيليتها في المجال الأمني ، كما يعكس كذلك الجهد المبذول في ســـبيل إقرار الالتزامات الدولية في مجال المساواة على غرار اتفاقية سيداو "CEDAW" و أهداف التنمية المستدامة هذا إضـــافة إلى الإطار القانوني المتعلق بمجابهة التمييز ضـــد المرأة (القانون عدد 58 لســـنة 2017 المؤرّخ في 11 أوت 2017) ، و تهدف إستراتيجية البرنامج إلى القضاء على جميع أنواع العنف و حماية المرأة ضدّ كلّ أشكال الاعتداء والإساءة و الإهانة الماديّة والمعنويّة وحفاظا على حقوقها وتثمينا لدورها الفعّال في المجتمع.

وفي ســـياق مواز، انطلق برنامج الأمن الوطني في تنفيذ الخطة القطاعية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي وذلك في نطاق المســـاهمة في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة 2030 وخاصـــة منها الهدف الخامس "المساواة بين الجنسين" وتماشيا مع انخراط الدولة التونسية ودعمها للتوجه القائم على تكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع.

ومـن الخصوصـيات الإيجابيـة لبرنـامج الأمـن الـوطني تسـجيل ارتفـاع فـي مؤشـرات أداء الهياكـل المنضـوية تحتـه رغـم الضـغوطات الاقتصـادية والاجتماعيـة التـي ولـدت نوعـا مـن الاحتقـان لـدى فئـة مـن الشـعب ورغـم محدوديـة المـوارد الماليـة والبشـرية الموضـوعة على ذمته.

ومـن أبـرز مـا جـاء ضـمن برنـامج الإصـلاحات المقترحـة لتحقيـق القيمـة المسـتهدفة على المدى المتوسط:

- ضـرورة الترفيع في العدد المخصـص للإنتدابات خلال سـنة 2025 لمواصـلة تغطية حاجيات الأمن الوطني من العنصـر البشـري اللازم بالتوافق مع ما هو مطلوب بالمخطط التنموي 2025/2023 والمقدر بمعدل سنوي في حدود 2500 فردا خاصـة وأنه لم يتم خلال السـنة الحالية تمكين برنامج الأمن الوطني سـوى من عدد 1000 تلميذ وهو دون العدد المطلوب بالمخطط التنموي مع العلم وأنه في الإطار ذاته ووفقا لتوجهات منشـور رئاسـة الحكومة المتعلق بإعداد مشـروع ميزانية الدولة لسـنة 2024 تم اقتراح برمجة تكوين عدد 2500 تلميذ.
- ضـرورة الترفيع في ميزانية قسـم الاسـتثمار لبرنامج الأمن خلال سـنتي 2025/2024 ليتسـنى تنفيذ البرامج والمشـاريع المدرجة بالمخطط التنموي 2025/2023 والمقدرة جمليا في حدود 494 مليون دينارا علما وأن الاعتمادات المرصـودة لفائدة برنامج الأمن الوطني ضـمن ميزانية الدولة للسنة الحالية والمقدرة بـ: 58,750 مليون دينارا تعتبر محدودة جدا ولا تغطي سـوى نسـبة 27% من الاعتمادات المطلوبة بالمخطط التنموي لذات السنة والمقدر بـ: 215,089 مليون دينارا.

تم ضـبط المحاور الإسـتراتيجية لبرنامج الأمن الوطني انطلاقا من الإسـتراتيجيات القطاعية في مجال الأمن القومي و خاصـة الإسـتراتيجية الوطنية للتنمية المسـتدامة و الإسـتراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف و الإرهاب و الاسـتراتيجية الوطنية للأمن السـيبرني و مخططات العمل الوطنية المعنية بتفعيل الشـراكة و التواصـل و العلاقة مع المواطن و مخططات أمنية حول السـلامة المرورية و مخططات التدخل لمنع وقوع أي عمل إرهابي ، مخططات عمل وطنية معنية بالتصـرف في الأزمات و مقاومة الكوارث ، التوجهات الإسـتراتيجية لمخطط التنمية 2023-2025 و التعهدات الدولية كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

2.1- الهياكل المتدخلة:

تتمثل أهم الهياكل المنضوية ضمن برنامج الامن الوطني فيما يلي:

- الإدارة العامة للأمن العمومي إلى جانب الوحدات الميدانية
- الإدارة العامة لشرطة الحدود والأجانب
- الإدارة العامة لوحدات التدخل
- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للتكوين.

2- أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

الهدف1-1: مقاومة الجريمة

يندرج هذا الهدف في إطار إستراتيجية برنامج الأمن الوطني للمحافظة على الأمن العام وتطويره ليساهم في إشاعة السكينة العامة لضمان أمن الأشخاص وحماية الممتلكات العامة والخاصة و فرض سيادة القانون وضمان علويته للتّصدي للجرائم بأنواعها بمرجع نظر الأمن الوطني و ذلك ما من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية في المجال الإقتصادي والاجتماعي والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة ، و بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (الهدف عدد 16 من أهداف التنمية المستدامة).

المؤشر 1.1.1:نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني

تمّ اختيار هذا المؤشر لأهميته قصد قياس فاعلية مختلف أنشطة الوحدات الأمنية، كما يسمح بدرس توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللاّزمة لتعزيز وتدعيم دورها في المحافظة على الأمن العام وضمان علوية القانون.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.1.1: نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني	%نسبة	26	65	70	75	75

تضمنت إحصائيات الإدارة العامة للأمن العمومي أرقام تفيد بانخفاض نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم خلال سنة 2022 بنسبة 26.7% ، مقارنة بسنة 2021 ، حيث بلغ عدد الأفراد الموقوفين من المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن

الـوطني 59218 سـنة 2022 مقارنـة بـ 80811 سـنة 2021 ، رغـم الإنجـازات المحققـة فـي سـبيل الحفـاظ علـى الأمـن العـام مـن كـل أشـكال الجريمـة خـلال سـنة 2022 والمتمثلـة فـي مباشـرة 301 قضـية حـق عـام وإيقـاف 510 نفـرا و تفكيـك 232 شـبكة لتهريـب وتـرويج المخـدرات بكامـل تـراب الجمهوريـة وحجـز 47.618 كلـغ مـن مخـدر القنـب الهنـدي و93099 قرصـا مخـدرا 2460.340 غ مـن مخـدر الكوكـايين، 10411.830 غ مـن مخـدر الهيـروين ، كمـا تـم حجـز حـوالي 438705 دينـارا مـن العملـة التونسـية، 5080 أورو،1822 دولار، 9135 ليـرة تركيـة، 20 باونـد ، تـم انجاز عدد 163 إنابة و 77 تنفيذ تعليمات.

سـيتم العمل على الرفع من قيمة هذا المؤشـر والوصـول إلى نسـبة 65% مع نهاية سـنة 2023 وذلك بتعزيز الرصـيد البشـري بالانتدابات الجديدة المرخص فيها خلال السـنة الحالية، وبمزيد العمل على ضبط وإيقاف أكبر عدد ممكن من المفتش عنهم خاصة في القضايا الإرهابية والحق العام كالقتل والسـرقات بأنواعها، وتدعيم الأجهزة الأمنية المتمركزة بالنقاط الحدودية بالأجهزة والتقنيات الحديثة للكشف عن المخدرات المهربة برا وبحرا وجوا.

هـذا ومـن المتوقـع أن يشـهد هـذا المؤشـر تطـورا تـدريجيا بنسـق سـنوي فـي حـدود 5% ابتـداء مـن السـنة المقبلـة وإلـى حـدود سـنة 2025 لتبقـى النسـبة مسـتقرة إلـى نهايـة سـنة 2026 وذلك في علاقة بعدم وضوح الرؤية الاقتصادية للبلاد في أفق سنة 2026.

وسيعمل البرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة (2024-2025-2026) على:

- مزيـد تكثيـف الـدوريات فـي النسـيج الأمنـي وتفعيلـه بمـا يتماشـى مـع الخارطـة الإجراميـة وتعديلـه لضـمان سـرعة التـدخل وحسـن التـداول بـين المواقـع المسـتهدفة وحسـن توظيف الموارد البشرية والمادية المتوفرة.

- تكثيـف المراقبـات الترتيبيـة علـى الوسـائل لتشـمل جميـع خطـوط النقـل بتـونس وتعميـق التحريـات فـي الوضـعيات المسـترابة وتهيئـة أمـاكن مخصصـة للتأكـد مـن حمولـة الوسائل وتفتيش الأماكن المشبوهة.

- إحـداث عـدد 20 خليـة جديـدة بكافـة أقـاليم ومنـاطق الأمـن الـوطني خاصـة بمتابعـة قوائم المفتش عنهم وتحيينها وإعداد الإحصائيات والإستقراءات في الغرض.

- تكثيف التواجد الأمني وإبرازه بالساحات والمواقع والفضاءات ذات الحركية الهامة للتصدي لكل أشكال الانحراف (المضايقة-النشل-السكر) ومقاومة كل الأنشطة الهامشية المسيئة لسمعة المنتوج السياحي الوطني، وذلك بمزيد تدعيم العنصر البشري.

المؤشر 2.1.1: نسبة قضايا العنف ضد المرأة والطفل المحالة على العدالة

يتمثّل المؤشر في احتساب نسبة القضايا المتعلقة بتعنيف المرأة والطفل مستوفاة الإجراءات مرجع قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 بالمقارنة مع العدد الجملي للقضايا الواردة على الوحدات المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل، وتم اختيار هذا المؤشر لأن تحقيق هدف مقاومة الجريمة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقليص في نسبة حالات العنف المسلّط على المرأة (عنف جسدي، جنسي، معنوي لفظي، فكري...) والطفل. كما يعكس هذا المؤشر درجة حرفية العنصر البشري من إطارات وأعوان ومدى جاهزيّة الوحدات المختصة في المجال اللّوجيستي (تجهيزات، مقرات..).

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 2.1.1: نسبة قضايا العنف ضد المرأة والطفل المحالة على العدالة	نسبة%	79.33	90	81	82	83

بلغ عدد القضايا المنجزة من طرف الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل بمرجع نظر الأمن الوطني سنة 2022 حوالي 41720 قضية من إجمالي القضايا الواردة والمقدرة بحوالي 52591 أي بنسبة انجاز في حدود 79.33 %وهذه النسبة تعتبر مقبولة مقارنة بالقيمة المستهدفة 85% أمام الإشكاليات التي حالت دون بلوغ أعلى درجات الأداء الممكنة لدى الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل الراجعة بالنظر للبرنامج ويرجع ذلك لعدة اسباب منها التكوين المختص للأعوان وعدم توفر وسائل النقل. وسيتم بداية من سنة 2024 العمل على ضبط برنامج عمل لتجاوز الإشكاليات المطروحة على مستوى الوحدات المختصة.

المؤشر 3.1.1: نسبة تطور الكشف عن الجريمة باستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية والعلمية

يعتبر مؤشر "تطور الكشف عن الجريمة باستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية والعلمية " وحدة لقيس أداء برنامج الأمن الوطني في الجانب الفني والتقني والعلمي ويعكس قدرة البرنامج على مواكبة التطور العلمي في مجال مكافحة الجريمة بجميع أنواعها، ومنه استوجب تعديل قيمة المؤشر على المدى المتوسط لإضفاء النجاعة والشفافية في ظل التطورات العالمية في مجال مكافحة الجريمة ونظرا للتطور الغير مسبوق في عدد التدخلات المستوجبة للوحدات المختصة على غرار حادثة غرق مركب مهاجرين غير نظاميين قبالة سواحل صفاقس وجرجيس.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشـــر 3.1.1 : نســـبة تطور الكشـــف عن الجريمة باستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية والعلمية	نسبة(%)	97	100	40	60	80

من المنتظر أن تشهد نسبة تطور الكشف عن الجريمة باستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية والعلمية خلال الفترة 2024-2026 تطورا تدريجيا نتيجة للتوجهات المستقبلية والأنشطة المبرمجة والمتمثلة في:

- القيام ببحوث ودراسات من شأنها تطوير التقنيات والأساليب العلمية المعتمدة.
- التكوين المختص في مجال تطوير عمل المعاينات الفنيّة والجرائم المعلوماتيّة والمخاطر البيولوجيّة والراديولوجيّة والكيمائيّة والنوويّة CBRNE.
- توأمة مع مؤسسات علميّة جنائيّة على غرار أكاديميّة الشرطة بلوزان، فرجينيا ومصر.

ومن الاستثمارات المستقبلية المبرمجة لتطوير قيمة المؤشر نجد:

- إحداث المعهد الوطني للشرطة العلميّة لتعويض إدارة الشرطة الفنية والعلمية.
- إنشاء مقر للمخابر الجنائيّة والعلميّة بأكاديمية الشرطة بالنفيضة.
- إحداث مخابر جنائيّة وعلميّة جهويّة.
- إنجاز أشغال البناية الجديدة للمعهد الوطني للشرطة العلميّة.

المؤشر 4.1.1: نسبة مقاومة جرائم الحق العام والجرائم الإرهابية بمرجع نظر الأمن الوطني

تمّ اختيار هذا المؤشر لأهميته في تعزيز دور الوحدات الأمنية في التصدي ومكافحة الجريمة بأنواعها وتقديم مقترفيها للعدالة ويهدف إلى المساعدة على ضمان الاستقرار الأمنـــــي وإشاعة السكينة العامة وفرض القانون وضمان علويته.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشـر 4.1.1: نسـبة مقاومـة جـرائم الحـق العـام والجـرائم الإرهابيـة بمرجـع نظـر الأمـن الوطني	نسبة(%)	65	90	90	90	90

يُتوقّع أن تبلغ قيمة هذا المؤشر نهاية سنة 2023 نسبة 90% مقارنة بالقيمة المسجلة خلال السنة الفارطة والمقدرة بنسـبة 65% أي بنسـبة تطور في حدود 38.5%وذلك بالاعتماد على تمشـي مرحلي يتمثل في إعادة توظيف العنصـر البشـري وإعادة برمجة مشـاريع البناء والترميم المعطلة واستكمالها لفائدة المقرات الأمنية والحرص على متابعة برنامج إقتناءات التجهيزات الخصـوصـية لفائدة الوحدات المختصة على المدى المتوسط.

ومن المتوقع أن تبقى القيمة الجملية للمؤشـر (نشـاط مقاومة جرائم الحق العام بمرجع نظر الأمن الوطني ونشاط مقاومة الجرائم الإرهابية بمرجع نظر الأمن الوطني) مستقرة في حدود 90% إلى غاية سـنة 2026 وذلك لتراجع وتيرة التهديدات الإرهابية في تونس نتيجة العمليات الاسـتباقية الأمنية الناجحة ومجهودات الوحدات الأمنية الميدانية المختصـة في سـبيل القضـاء على الإرهاب وحماية حدود البلاد.

ال هدف2- 1 -: تعزيز السّلامة المرورية

تم اختيار هذا الهدف في إطار خطّة مهمّة الداخلية للحدّ من عدد حوادث الطّرقات وضحاياها وذلك عبر تكثيف الحملات الهادفة لإحكام الرقابة المرورية وتطبيق القانون على المخالفين وتدعيم الثقافة المرورية بالتوعية والتّحسيس بمرجع نظر الأمن الوطني.

المؤشر 1.2.1:تطوّر مؤشر فعالية عمليات مراقبة السّرعة

تمّ اختيار هذا المؤشر باعتباره مقياس هام للخطط المعتمدة من قبل الوحدات الأمنية في مجال رقابة حركة المرور وخاصة منها الإفراط في السرعة وذلك غاية توفير وتركيز منظومات المراقبة الآلية اللازمة لمزيد إحكام تطبيق قانون الطرقات وزجر المخالفات المرورية وتكريس ثقافة السلامة المرورية لدى الأفراد.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشـــر 1.2.1 :تطـــور مؤشـــر فعاليـــة عمليات مراقبة السرعة	نسبة(%)	5.5	6.36	7.6	10.64	14.9

تم ضبط عدد 181060 مخالفة متعلقة بالسرعة سنة 2022 بمعدل 90 ساعة عمل يوميا و32850 ساعة عمل سنويا وباحتساب معدل ساعتان لكل الوحدات المرورية في اليوم، وبالتالي بلغت قيمة المؤشر التي تم تحقيقها خلال 2022 عدد 5.5 مخالفة في الساعة بمرجع نظر الأمن الوطني زيادة عن التقديرات المتمثلة في 5.30 مخالفات في الساعة أي أن نسبة إنجاز المؤشر هي 104%. أي أن نتائج المؤشر تعتبر في نسق إيجابي وذلك يعود بالأساس إلى تحسن تعداد العنصر البشري وبالتالي تحسن معدل الانتشار وتكثيف الحملات والدوريات المرورية في كامل مرجع نظر الأمن الوطني.

هذا ومن المتوقع أن يشـــهد هذا المؤشـــر تطورا في حدود 20%خلال ســـنة 2023و ذلك بمزيد برمجة عدد ساعات العمل المقضاة في حملات الرادار لتبلغ 90 ساعة عمل بالحملات يوميا وذلك من خلال:

- تعزيز وتدعيم الوحدات المركزية منها والجهوية بالعنصر البشري حتى يتسنى التوفيق بين مهام تسهيل حركة المرور وتأمين مهام حفظ الأمن والنظام والقيام بالمراقبات والحملات،
- توفير التجهيزات والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة في تحســـين نجاعة العمل المروري على غرار منظومة الأطرفة الآلية،
- تحسين أسطول النقل لمزيد سرعة القيام بالرقابات الترتيبية،
- تعميم الرقابة الآلية.

وسيعمل البرنامج على تطوير القيمة المستهدفة للمؤشر بمعدّل 40% (بالمقارنة مع القيمة المنجزة بالسنة السابقة) وذلك على المدى المتوسط وإلى حدود موفي سنة 2026.

الهدف 3-1: تعزيز جاهزيّة المؤسّسة الأمنيّة

يتنزّل هذا الهدف في إطار برنامج الأمن الوطني لأهمية تطوير كفاءات موارده البشرية ولإسناد وتعزيز عمل الوحدات الأمنية وتطوير قدراتها اللوجستية لتحقيق الفاعلية والنجاعة وبلوغ أعلى مستويات الأداء في مهامها وذلك بتطوير وتحديث العمل الإداري والميداني وتوفير الموارد والإمكانيات المادية اللازمة من وسائل نقل تتمتع بجاهزية كاملة وتجهيزات أمنية حديثة إلى جانب موارد بشرية مراعية لمبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ومتميزة بالكفاءة والنجاعة العالية.

المؤشر 1.3.1: نسبة جاهزية وسائل النقل

تّم اختيار هذا المؤشّر نظرا لأهمية وسائل النقل في إسناد العمل الأمني وإكسابه الجاهزية اللازمة بما يساهم في سرعة تدخل الوحدات الأمنية وضمان أهبتها واستعدادها للتدخلات الحينية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.1: نسبة جاهزية وسائل العمل	نسبة(%)	95.27	95	96	97	98

المؤشر في نسق تصاعدي طفيف باعتبار الاقتناءات الجديدة أمام تقادم الأسطول وإعداد الوسائل للطرح وبقاء العديد من السيارات رابضة لمدة طويلة في انتظار الإصلاح نظرا لضعف الاعتمادات المرصودة للصيانة واقتناء قطع الغيار.

ويعمل البرنامج على الارتقاء بنسبة جاهزية وسائل العمل وذلك من خلال تدعيم نواة ورش أقاليم الأمن الوطني بالتجهيزات والمعدات وتحسين البنية التحتية للورش المركزية ببن عروس، صفاقس والقيروان واقتناء وسائل نقل وتجهيزات جديدة لمزيد دعم مجهودات الوحدات الأمنية للقيام بمهامهم في أحسن الظروف بغرض الوصول إلى القيمة المستهدفة للمؤشر على المدى المتوسط والمقدرة بنسبة في حدود 98% في أفق سنة 2026.

المؤشر 2.3.1: نسبة تطور معدل التكوين لإطارات وأعوان الأمن الوطني

تمّ اختيار هذا المؤشر اعتبارا لأهمية تنمية وتطوير كفاءات الموارد البشرية للرفع من فاعلية وأداء المؤسسة الأمنية وإكسابها القدرة والنجاعة في تسيير دواليبها خاصة وأنّ العنصر البشري هو الفاعل الأساسي الضامن لنجاح المؤسسة الأمنية في ظل التطورات والمتغيرات الحاصلة في عالمنا اليوم والتي طالت جميع المجالات (الأمني - الإقتصادي – التكنولوجي – الخدمات ...).

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشـــر 2.3.1: نســـبة تطور معدل التكوين لإطارات وأعوان الأمن الوطني	نسبة(%)	46	75	90	95	100

سجّل مؤشر تطور معدل التكوين لإطارات وأعوان الأمن الوطني سنة 2022 تراجعا بالمقارنة مع ما هو متوقع، أي من 73% لم يقع تحقيق إلاّ نســـبة 46%وبالتالي لم يقع انجاز إلا 63% من القيمة المستهدفة للمؤشر.

ويتوقع على المدى الزمني المتوســـط (2024-2025-2026) أن يتم تحقيق ارتفاع هام في معدل تكوين الإطارات والأعوان التابعين لبرنامج الأمن الوطني وذلك لتدارك دورات التكوين المستمر الملغاة جراء جائحة كورونا، كما أنه للرفع من قيمة المؤشر تم برمجة:

- رقمنة التعامل مع الوحدات المتداخلة (شـرطة فنية، إ ع للمصـالح المختصـة، إ ع للمصـالح المشتركة...).
- تدعيم المخبر التقني النفسي بمختصين في المجال وهيكلته على المستوى الإداري.
- مزيد تدعيم التكوين الوظيفي والقيادي لا سيما الحلقات القيادية الوسطى والصغرى.
- مواصلة دعم لامركزية التكوين من خلال تفعيل الفرق المتنقلة للتكوين.
- الشـــروع في ضـــبط حاجيات هياكل الأمن الوطني في مراحل التكوين المســـتمر على مدى مخطط زمني متوسط المدى 2024-2026.
- تكثيف الأيام الدراسية المفتوحة في مجال التكوين الأساسي والتكوين المستمر.
- الاعتماد على تقنية التكوين عن بعد للتربصـات التي تفوق أسبوعين لضـمان استمرارية العمل الميداني من خلال المحافظة على تعداد الأعوان، مع التكوين الحضـوري لمدة أسبوعين لإجراء الاختبارات والرمايات والعروض.
- اقتراح العمل بتقنية حديثة " PROFILING " وذلك لتوفير دراسة معمقة للسّمات الشخصية والسلوك للإطارات المتربصة.
- فتح المجـال للمشـــاركـة في تربص خـاص بجودة التصـــرف في الموارد البشـــريـة « ISO30405 »والذي يركز بالأساس على تطوير سياسة التوظيف وقياس وتقييم الأداء.

- العمل على تطوير البرمجيات الخاصة بعمل المخبر التقني النفسي وتجديد التراخيص حسب متطلبات المرحلة وخصوصيات الوحدات وذلك بتفعيل أطر التعاون الدولي مع الدول الرائدة في المجال.

المؤشر 3.3.1: نسبة تشريك المرأة الأمنية في دورات التكوين المستمر

يندرج هذا المؤشر في إطار تحقيق توجهات وزارة الداخلية المتعلقة بتعزيز دور المرأة وضمان مساهمتها الفاعلة في مجال القيادة واتخاذ القرار ومزيد إعطاء الكفاءات الأمنية المكانة التي تستحقها لتتقلد مناصب عليا في الوزارة وذلك تكريسا لمبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 3.3.1: نسبة تشريك المرأة الأمنية في دورات التكوين المستمر	نسبة(%)	7	15	**15**	20	25

قدر عدد النساء المشاركات في دورات التكوين المستمر خلال سنة 2022 بـ 706 أي بنسبة 7% من العدد الجملي للأفراد المشاركين في دورات التكوين المستمر والمقدر بـ 10054 وهذه النسبة تعتبر ضئيلة أمام تمثيليّة العنصر النسائي في العمل الأمني وذلك لعدة اعتبارات أبرزها:

- نقص في التوعية والتثقيف بتجربة مقاربة النوع الاجتماعي داخل مختلف هياكل البرنامج،
- خصوصية المهام الميدانية للبرنامج والتي تتطلب مجهودات كبيرة بما يفضي إلى فكرة إقصاء المرأة من العمل الأمني،
- عدم احترام مبدأ المساواة بين الجنسين في المراكز القيادية.

ويسعى البرنامج إلى تحسين قيمة هذا المؤشر في نهاية السنة الحالية لتبلغ 30% مع تطلعات مستقبلية لإعادة هيكلة مخطط تكوين يمكن الإدارات المعنية من التمكن من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالبرامج والميزانية التابعة لهم والترفيع تدريجيا في قيمة المؤشر بنسبة5% سنويا وعلى مدى الثلاث سنوات المقبلة وذلك بـ:

- ضمان المساواة بين مختلف الفئات مع الحرص على دعم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتقليص الفوارق على مستوى جميع الخدمات الإدارية المسداة على غرار التكوين، التسميات في الخطط الوظيفية، المناظرات.
- مزيد تشريك العنصر النسائي في إعداد مخطط التكوين متوسط المدى وتكثيف الندوات والملتقيات التوعوية في مجال المساواة بين الجنسين خاصة في إطار التعاون الدولي على غرار البرنامج التنموي للأمم المتحدة،

وعلى المستوى العملي يجب توفير مبيتات مجهزة مخصصة للعنصر النسائي، التركيز على برمجة مراحل تكوين تتماشى ومستجدات الواقع الميداني، برمجة دورات تكوينية متنقلة وتعميم تجربة التكوين عن بعد لتشجيع العنصر النسائي للانخراط في مشروع التكوين.

2.2 تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

تتوزع أنشطة برنامج الأمن الوطني حسب الأهداف المنتظرة وفقا للجدول التالي:

جدول عدد 01:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الأمن الوطنـــي

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2024	الأنشطة	تقديرات اعتمادات الأنشطة	دعائم الأنشطة
الهدف 1-1 مقاومة الجريمة	**المؤشر1.1.1:** نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني	70 %	الانتشار و مكافحة الجريمة	1328.481 م د	- رقمنة وإنشاء قواعد بيانات بشأن الأشخاص الذين سبق تورطهم في قضايا. - المشاركة في تربصات وورشات عمل بالداخل والخارج للوقوف على آخر المستجدات في مجال البحث والأساليب الإجرامية الحديثة. - الرفع من مستوى التأطير وتكثيف الرقابات. - تنويع الحملات الأمنية من حيث المكان والزمان والتركيز على النقاط السوداء والمؤسسات الحيوية ومحطات النقل والأسواق الأسبوعية. - ترسيخ مبدأ شرطة الجوار وتدعيم العلاقة بين رجل الأمن والمواطن. - حسن توظيف و استغلال الحملات الأمنية الهادفة الذاتية و المدعمة في إيقاف العناصر الإجرامية الخطرة و محل تتبعات قضائية و عدلية و العناصر محل بطاقات قضائية.
	المؤشر2.1.1: نسبة قضايا العنف ضد المرأة و الطفل المحالة على العدالة	81 %			- التكثيف من الحملات الهادفة في إطار الاختصاص. - تنظيم دورات تكوينية والمشاركة فيها في مجال الاختصاص (مكونين ومتربصين). - المشاركة في أيام دراسية في إطار الاختصاص. - إعادة توظيف وسائل النقل المتوفرة بما يساهم في تحسين خدمات الوحدات المختصة. - مزيد تفعيل اتفاقيات الشراكة مع الجانب الأجنبي المختص لتبادل الخبرات في المجال .
	المؤشر3.1.1: سبة تطور الكشف عن الجريمة باستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية و العلمية	40 %			- تدعيم وتفعيل اتفاقيات عمل وشراكة مع الأطراف الخارجية في نطاق تطوير وسائل وطرق الكشف عن الجرائم المستحدثة. - اعتماد نظام الجودة. - تعصير القدرات البشرية. - العمل خارج التوقيت الإداري عند الضرورة. - التقييم اليومي و الأسبوعي و الشهري.
	المؤشر4.1.1: نسبة مقاومة جرائم الحق العام والجرائم الإرهابية بمرجع نظر الأمن الوطني	90			- تكثيف العمل الاستعلامي للكشف عن مخططات العناصر الإجرامية والإرهابية قصد التصدي للجريمة قبل وقوعها. - انجاز خزائن متكاملة للعناصر المشبوهة تتضمن كامل معطياتهم ومنها الجينية، البصمية والصور الحديثة. - تشريك المواطن في منظومة مقاومة الجريمة. - الانفتاح على التجارب الأجنبية في مجال التدخل العملياتي .
الهدف 2-1 تعزيز السلامة المرورية	**المؤشر1.2.1:** تطور مؤشر فعالية عمليات مراقبة السرعة بمرجع نظر الأمن الوطني	6.36	الانتشار الأمني	383.711 م د	- فرض احترام قانون الطرقات. - إحكام حسن الانتشار والتغطية في الزمان والمكان. - برمجة حملات توعوية بالتنسيق مع المرصد الوطني للمرور و الجمعيات المعنية بالسلامة المرورية لتوعية المترجل باحترام قواعد السير.

الهدف 3-1 تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنيّة	**المؤشر1.3.1:** نسبة جاهزية وسائل النقل	95	وسائل العمل	592.652 م د	- ترشيد التصرف في استعمال وسائل النقل والعناية بها. - تكوين أعوان في مجال إصلاح وسائل النقل.
	المؤشر2.3.1: نسبة تطور معدل التكوين لإطارات وأعوان الأمن الوطني	75	الكفاءات المهنية	42.091 م د	- عقد شراكات مع مؤسسات تكوينية وعلمية وجامعية. - عقد شراكات في إطار التعاون الدولي. - تحيين معارف ومهارات المكونين. - تحيين وتطوير محتوى التكوين. - التكثيف من ورشات العمل والأيام الدراسية. - الانفتاح على المؤسسات التكوينية غير الأمنية. - برمجة دورات تكوينية متنقلة.
	المؤشر3.3.1: نسبة تشريك المرأة الأمنية في دورات التكوين المستمر	15			- انجاز استبيان لتشخيص أسباب ضعف مشاركة المرأة الأمنية في التكوين المستمر. - تعميم تجربة التكوين عن بعد لتشجيع العنصر النسائي للانخراط في مشروع التكوين - برقيات المشاركة في الدورات التكوينية يجب أن تنص على نسبة المشاركة في الإناث. - تحقيق المعادلة بين قدرة الوحدات الميدانية على التوفيق بين مهامها الميدانية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية و متطلبات التكوين.

3- الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 2024-2026 لبرنامج االامن الوطني :

قدرت جملة نفقات برنامج الأمن الوطني المزمع إنجازها سنة 2024بـ2346935 ألف دينارا أي بزيادة قدرها 50990ألف دينارا عن سنة 2023وبـ: 2822877 ألف دينارا سنة 2025وبـ: 2999451 ألف دينارا سنة 2026، وذلك تماشيا مع متطلبات العمل الأمني وتطبيقا للسياسات العمومية والاتفاقيات الدولية المبرمة في المجالات ذات الصلة بالأمن وحقوق الإنسان ومناهضة العنف ضد المرأة والطفل.

ويتوزع مشروع ميزانية برنامج الأمن الوطني لسنة 2024 كالآتي:

- نفقات التأجير: 2147700أ د
- نفقات التسيير:107000 أ د
- نفقات التدخلات:25095 أ د
- نفقات الاستثمار:67140 أ د

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية برنامج الأمن الوطني
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	1967217	2112500	**2147700**	35200	2%
نفقات التسيير	98570	99000	**107000**	8000	8%
نفقات التدخلات	34181	24995	**25095**	100	0%
نفقات الاستثمار	52952	68450	**67140**	-1310	-2%
نفقات العمليات المالية				0	
المجموع	2152920	2304945	**2346935**	**41990**	**2%**

➢ **توضيح مبررات تطور ميزانية برنامج الأمن الوطني على المدى المتوسط:**

***قسم التأجير /**

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الميزانية المرصودة لبرنامج الأمن الوطني خلال الثلاث سنوات القادمة ستشهد ارتفاعا انطلاقا من سنة 2024، وخاصة تلك المتعلقة بنفقات التسيير ونفقات الاستثمار وذلك بهدف السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وذلك باعتبار قيمة المؤشرات الاستراتيجية المحددة لكل هدف.

سيقع الأخذ بعين الاعتبار التأثير المالي لمختلف الإجراءات الجديدة المتخذة خلال سنة 2023 و المبرمجة خلال 2024 على غرار الإنتدابات و الانعكاس المالي لتسوية الوضعيات الإدارية لإطارات و أعوان برنامج الأمن الوطني و الانعكاس المالي المترتب عن الزيادة في الوظيفة العمومية، إضافة إلى برمجة جملة من المشاريع و البرامج الجديدة و خاصة منها اقتناء التجهيزات الأمنية و دعم الهيكل الأساسي للأمن الوطني و سيقع إبلاء الأولوية إلى المشاريع التي هي بصدد الإنجاز حتى يتم استكمالها و استغلالها في أحسن الظروف و ذلك بهدف مزيد ضمان الأمن و الاستقرار بكافة مناطق البلاد مرجع نظر الإدارة العامة للأمن الوطني مع العمل على تطوير طرق و أساليب عمل البرنامج لمزيد إكساء تدخلات مختلف وحداتها الأمنية مزيدا من النجاعة.

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	**1967217**	2112500	**2147700**	**2456695**	**2636615**
نفقات التسيير	98570	99000	**107000**	168517	184295
نفقات التدخلات	34181	24995	**25095**	28238	31062
نفقات الاستثمار	52952	68450	**67140**	169427	147479
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2152920	2304945	**2346935**	**2822877**	**2999451**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	2153830	2305855	2347845	2823787	2518897

*** قسم التسيير /**

- تدعيما للوسائل و الإمكانيات المادية لقيام الأعوان بالمهام الموكولة إليهم على أحسن وجه يقترح الزيادة في الاعتمادات الخاصة لهذه النفقات بمبلغ في حدود 50 مد و ستوظف هذه الزيادة بالأساس في تعديل الاعتمادات المخصصة لـ :

- نفقات تسيير مدارس التكوين و الحاجيات الإضافية الناتجة عن إحداث أكاديمية الشرطة بالنفيضة،

- نفقات اقتناء الوقود لوسائل النقل الترفيع بـــ 4.5 مد نتيجة الترفيع في عدد تدخلات قوات الأمن على الميدان ونظرا للارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات من سنة إلى أخرى ولتسوية متخلدات تجاه المزود شركة "عجيل"،

- نفقات تعهد وصيانة وسائل النقل وذلك لتغطية كلفة صيانة أسطول البرنامج من وسائل نقل باعتبارها أحد الأصول الثابتة للمؤسسة الأمنية، كذلك باعتبار ارتفاع عدد تدخلات قوات الأمن في إطار اليقظة المستمرة وضمان استتباب الأمن إضافة إلى صيانة المعدات الخصوصية،

- الترفيع في الاعتمادات الخاصة بالحاجيات اليومية من: الإعاشة، لوازم المكاتب، مواد التنظيف ... وذلك نظرا لارتفاع وتيرة العمل الأمني والارتفاع المتواصل لأسعار المواد في السوق الداخلية والخارجية باعتبار تراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل الأورو والدولار الأمريكي.

*** قسم الاستثمار /**

- تمت برمجة اعتمادات دفع في حدود 67140 أ د خاصة ببرنامج الأمن الوطني وسترصد هذه الاعتمادات أساسا لـــ:

- تحقيق نقلة نوعية بعد الفترة الصعبة الأخيرة وما تزامن معها من صعوبات وتعطيل لبعض المشاريع والاستثمارات الناتجة عن الأزمة الصحية العالمية وعن نقص في الاعتمادات لبعض الأنشطة التي تمت برمجتها خلال السنوات الفارطة وقد أدى هذا النقص إلى تراكم بعض مستحقات المزودين والتي سيتم العمل على سدادها خلال السنوات الثلاث القادمة.
- أهمية تدعيم البرنامج بوسائل النقل وذلك نظرا لتقادم الأسطول الإداري وإدراج عدد هام منه على الطرح إضافة إلى ضرورة سد النقص الحاصل من جراء الإحداثات الجديدة للأقاليم والمراكز الحدودية وافتقار العديد من الوحدات لوسائل النقل، بالإضافة إلى ضرورة توفير حاجيات الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل ومن وسائل النقل اللازمة لتفعيل نشاطها في أحسن الظروف.
- تدعيم البنية التحتية للبرنامج باستكمال مشاريع الدراسات والبناءات التي هي بصدد الإنجاز والانطلاق في تنفيذ برنامج مشاريع البناء الجديدة المقترحة لفائدة برنامج الأمن الوطني وذلك لتقريب الخدمات الأمنية من المواطن (إحداث مراكز ومناطق وثكنات أمنية جديدة).
- اقتناء التكنولوجيات الحديثة لمراقبة السيولة المرورية وضمان التدخل الناجع والتوجه نحو اقتناء التقنيات الحديثة:Rampe lumineuse - Radar numérique mobile - Ethylotest électronique (alcootest) - avec camera intégrée.
- مزيد تعصير وتطوير المنظومة المعلوماتية للبرنامج من خلال اقتناءات تجهيزات الاتصالات والمنظومات الإعلامية.
- الترفيع في اعتمادات التجهيزات الخاصة لفائدة البرنامج وذلك حتى يتسنى اقتناء التجهيزات الخاصة المتطورة لمختلف الوحدات الأمنية ولا سيما الوحدات المختصة وذلك لضمان القيام بالمهام المناطة بعهدتها على أحسن وجه خاصة فيما يتعلق بنشاط التصدي للجريمة المنظمة وجرائم الإرهاب والتهريب، إضافة إلى العمل على تجهيز مختلف الوحدات الأمنية المحدثة وتدعيم البقية منها.

البرنامج 2
الحرس الوطني

يترأس برنامج الحرس الوطني العميد "حسين الغربي" المدير العام آمر الحرس الوطنـــــي ابتداء من 24 ماي 2023.

1- تقديم البرنامج

1-1 إستراتجية البرنامج :

تكمن غاية البرنامج في أن يكون الحرس الوطني سلكا أمنيا عصريا وناجعا في أداء مهامه خدمة للوطن والمواطن وفقا للقانون والمعايير الدولية.

ويضطلع برنامج الحرس الوطني بالعديد من المهام و يواجه تحديات هامة أمام شساعة مرجع النظر الترابي، فهو يسهر على حماية السيادة الوطنية من خلال مراقبة وحماية و تأمين الحدود البرية والبحرية ، المحافظة على رسم الحد والعلامات المبينة له، حماية الممتلكات العامة والخاصة وحماية الأشخاص، التوقي والتصدي لكافة أشكال جرائم الحق العام والجرائم الإرهابية وغسيل الأموال، المحافظة على الأمن العام والأمن السياحي ، مراقبة المواد المتفجرة و المواد الخطرة، التعبئة والإيواء والتوجيه وتنظيم ومراقبة حركة المرور على شبكة الطرقات.

حيث يعكس برنامج الحرس الوطني إستراتيجية خاصة بمهامه ومشمولاته، طبقا لمقومات أنشطة وحداته الإدارية ، العدلية والميدانية ، تتماشى و تتوافق مع السياسات العامة للدولة والإستراتيجية القطاعية لوزارة الداخلية ، إذ يعمل برنامج الحرس الوطني بالتعاون والتنسيق والتواصل مع بقية أسلاك قوات الأمن الداخلي والهياكل العسكرية والمدنية للدولة، استئناسا بالإستراتيجيتين الوطنيتين لمكافحة الإرهاب والتطرف وأمن الحدود، على المحافظة على السيادة الوطنية للبلاد التونسية وعلى دعم نمائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالتصدي ومقاومة كافة الأعمال والظواهر المخالفة للقانون والماسة من أمن واستقرار البلاد لاسيما في ظل التطورات التي شهدتها البلاد في شتى المجالات والقطاعات من أحداث متواترة ومتفرقات في العديد من جهات الجمهورية. هذا بالإضافة الى المساهمة في الحد من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جراء الحوادث والكوارث وتأثيراتها، عن طريق الحرص على تطبيق القانون على المخالفين من خلال الإجراءات والتدابير الزجرية التي نصت عليها مجلة الطرقات وتدعيم الثقافة المرورية لمستعملي الطريق عبر الوسائل المرئية والسمعية استنادا على ومضات اشهارية

موجهة أو معلقات وعلامات إرشادية لاسيما على مستوى النقاط المصنفة سوداء ضمن شبكة الطرقات.

أما في إطار المسار الاصلاحي للدولة الرامي الى تحسين أداء القطاع العمومي وتحقيق التنمية المستدامة، ترتكز استراتيجية الحرس الوطني على تنفيذ الأنشطة الرامية الى تعزيز مشاركة النساء والفتيات في العمل الأمني قصد تقليص الفوارق بين الجنسين، وباعتبار أنّ ميزانية الدولة هي أداة تترجم الخيارات السياسية والتوجهات الإستراتيجية وتمثل الوسيلة الأمثل لتجسيد التوجهات الرامية إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والتقليص من الفوارق المسجلة بينهما، وحيث ارتأت سلطة الإشراف في هذا السياق ضرورة دمج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية العامة للدولة لذلك فإن ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية هو منهج جديد وقع اعتماده في برنامج الحرس الوطني لإعادة هيكلة النفقات من أجل تحليل الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال بطريقة مبسطة ومراعاة هذه الاحتياجات في السياسات العامة والخيارات المتعلقة بالميزانية.

ولتحقيق كل هذه المهام والمشمولات، يعتمد برنامج الحرس الوطني المحاور الاستراتيجية التالية:

- بناء علاقة متينة بين عون الأمن و المواطن ، قوامها الاحترام المتبادل، من خلال مواصلة تعميم مشروع شرطة الجوار، حيث تم التوفق إلى حد الآن في تهيئة عدد 06 مراكز نموذجية في الغرض مع الحرص على مزيد تنمية هذه المراكز، إلى جانب ما تم الدأب عليه في جانب رسكلة وتأهيل الأفراد وتطوير كفاياتهم في مجال مباشرة المهام والأعمال المناطة بهم من خلال برمجة دروس ومحاور هادفة، تفضي بالضرورة إلى الرفع من جودة الخدمات الأمنية التي لها مساس مباشر بالمواطن وتكرس بالتالي إلى تمتين العلاقة التي تربط عون الأمن بالمواطن .

كما عملت الإدارة العامة للحرس الوطني، ومنذ صدور القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 الذي كان استجابة لطلبات عدة منظمات حقوقية وطنية ودولية ناشطة في مجال حماية حقوق الطفل والمرأة من آثار العنف المسلط على هذه الفئات الاجتماعية المستضعفة في إحداث عدد 57 فرقة و114 مركز مختص في البحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل.

وأمام تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل بصورة لافتة، فقد تصاعد نشاط الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل والوقاية الاجتماعية، التي باشرتما يقارب 22 ألف قضية سنة 2021 رغم ضعف الإمكانيات المتاحة (عدم توفر مقرات مستقلة بهذه الوحدات) تستجيب لطبيعة نشاطها، تكون مجهزة بكل المستلزمات والمتطلبات، وفقا لتوصيات منظمات حقوق الإنسان وما نص عليه القانون عدد 58 لسنة 2017، علاوة على محدودية الإمكانيات المتاحة لاسيما بالنسبة لوسائل النقل الإدارية الملائمة.

- تنفيذ خطة العمل الوطنية المراعية للنوع الاجتماعي بهدف ايلاء العنصر النسائي الحظوة التي تليق به تضاهي أو توازي العنصر الرجالي وذلك في إطار مزيد تقليص الفوارق بين المرأة والرجل.
- حفظ الأمن العام من كل أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب إلى جانب الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.
- مواصلة الإصلاحات التي انطلقت الوزارة في تنفيذها والتي تهدف أساسا إلى تطوير وسائل العمل وتطوير كفايات الأفراد بالاعتماد على التطورات التكنولوجية واللوجستية في هذا المجال وتحسين جودة الخدمات الأمنية.
- مزيد العناية بالأعوان والإطارات التابعة للأسلاك الأمنية العاملة بمختلف الجهات من الجمهورية والإحاطة بهم وبشواغلهم المهنية والاجتماعية حتى يتمكنوا من العمل ومن أداء واجبهم المهني بحرفية وبكل أريحية وفي أحسن الظروف الممكنة.
- مزيد تهيئة وتفعيل مقومات العمل الأمني المتمثلة في توفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة، إقامة المقرات الأمنية التي تستجيب لمتطلبات العمل، التأكيد على مواصلة مراجعة الهيكلية التنظيمية للإدارة العامة للحرس الوطني بما يتماشى ويتلاءم مع المهام والمشمولات....
- تفعيل مشاريع الاحداثات الجديدة المبرمجة في شتى الاختصاصات لغاية تقريب الخدمات من المواطن تحقيقا للتوازن المطلوب على مستوى مرجع النظر بمختلف ولايات الجمهورية الذي شهد تناميا على جميع الأصعدة) ديموغرافيا، تربويا، اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا...)
- مواصلة تدعيم وتطعيم أسطول النقل البري والبحري لبرنامج الحرس الوطني بوسائل نقل جديدة لتعويض الوسائل التي أعدت للطرح ولتجهيز الوحدات الأمنية المفتقدة لهذه الامكانيات على غرار فرق البحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل، فرق الحرس البلدي، فرق الحرس

السياحي وبقية فرق ووحدات الاختصاصات الأخرى: الاستعلامات والأبحاث، التوقي من الارهاب، الارشاد الحدودي والبحري، المرور، الطريق العمومي، الأمن العمومي، التجنيد والتعبئة، مراقبة المتفجرات والمواد الخطرة .... لتكثيف التواجد والجاهزية والرفع من عدد الدوريات والحملات الأمنية مما يساهم في تحسين النشاط وتحقيق مؤشرات جيدة.

- تعصير المخبر التقني والعلمي حتى يكون مواكبا للتطورات العلمية لاسيما في جانب تقصي آثار الجريمة.
- مزيد دعم منظومة التوقي والتصدي للإرهاب بالتجهيزات والمعدات الفنية واللوجستية المتطورة وبأجهزة المراقبة الالكترونية.
- مواصلة تقييم الوضع الاجتماعي للأفراد واتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها والإحاطة بهم بما يجعلهم دائما على أتم الجاهزية والاستعداد للعمل دون أي عوائق أو صعوبات قد تحبط معنوياتهم أو تعيق نشاطهم.
- مواصلة تقديم الرعاية والإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية للجرحى والمصابين من أفراد سلك الحرس الوطني وعائلات الشهداء في سبيل الواجب المهني.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج الحرس الوطني الهياكل التالية:

- الإدارة العامة للحرس الوطني.
- التفقدية العامة للحرس الوطني.
- الإدارات العامة للاختصاص والإدارات المركزية الراجعة لها بالنظر، الإدارات المنفردة ومدارس التكوين للحرس الوطني.
- الأقاليم الجهوية للحرس الوطني والمناطق الجهوية الراجعة لها بالنظر.
- الأقاليم البحرية للحرس الوطني والمناطق البحرية الراجعة لها بالنظر.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1.2:المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود

يندرج هذا الهدف في إســـتراتيجية برنامج الحرس الوطني للمحافظة على الأمن العام وحماية الحدود ومكافحة الجرائم الإرهابية وغسيل الأموال والتصدي لهما مع الحرص على إنفاذ القوانين الرادعة للمخلين بـالأمن العام والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة إضافة إلى مراقبة المواد المتفجرة والمواد الخطرة ومجالات استخدامها.

➢ **المؤشر 1.1.2: نسبة مقاومة الجرائم**

تمّ اختيار هذا المؤشر في إطار تقييم الوضع الأمني العام للبلاد، كما يعكس مردودية عمل الوحدات الأمنية للحرس الوطني في هذا المجال ويمكن من تحديد مســـتوى فاعليتها وذلك باحتســـاب عدد القضايا العدلية المكتشفة والناجحة من جملة القضايا المسجلة.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 1.1.2: نسبة مقاومة الجرائم	)%نسبة(	81.39	83.51	84.38	84.94	84.77

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية تفشـــت بمختلف المجتمعات وتفاقمت من حيث طرق وأســـاليب ارتكابها لاســـيما من حيث الإمكانيات والتقنيات المســـتخدمة. وبالرغم من تصـــاعد هذه الجرائم وتنوعها، فان ذلك لم يحبط من عزائم وحزم وحرفية الأجهزة الأمنية للقيام بمهامها ومباشـــرة وحداتها المختصة في المجال العدلي للعديد من القضايا.

وعلى هذا الأساس، فقـــد حرص برنـــامج الحرس الوطـــني على مقـاومة والتصدي لكافة الجرائم بمختلف أنواعها (جرائم الحق العام، جرائم غسـيل الأموال....) حفاظا على أمن وسـلامة المواطنين والممتلكات العامة والخاصـــة، مع المضـــي في الرفع من مردودية الوحدات وحرفية أفرادها وجاهزيتهم في هذا المجال إلى غاية تحقيق نســـبة تناهز 85%في مقاومة الجرائم بحلول سنة 2026، وهو ما يتطلب:

- اقتناء وســـائل نقل جديدة لتعويض الوســـائل المســـتوجبة للطرح لتكثيف التواجد والجاهزية والرفع من عدد الدوريات والحملات الأمنية حيث من المقدر رصـــد اعتماد بقيمة 20.5 ألف دينارا بعنوان سنة 2026.

- توفير المعدات والتجهيزات الخاصة اللازمة قصد تغطية حاجيات الوحدات وتأمين مرجع نظر الإدارة العامة للحرس الوطني.
- إعادة تهيئة مقرات الحرس الوطني لضمان الظروف الملائمة التي تستجيب لمتطلبات المواطن طالب الخدمة.

- **المؤشر 2.1.2: نشاط الوحدات الحدودية**

تم اختيار هذا المؤشر استنادا على العناصر التالية:

- يسمح بتعزيز التواجد والعمل المتواصل للوحدات الأمنية للحرس الوطني لحماية الحدود البرية والبحرية من أي خروقات أو تهديدات وذلك باحتساب عدد الدوريات بالوحدات الحدودية
- يسمح بقياس درجة فاعلية الوحدات الأمنية للحرس الوطني على الشريط الحدودي البري والبحري وذلك باحتساب نشاطها ومردوديتها (عدد المحاضر، المخالفات، عمليات المراقبة الترتيبية).

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 2.1.2: نشاط الوحدات الحدودية	معدل	9.67	9.70	9.72	9.72	9.78

تدعيما لإجراءات تأمين حدودنا البرية وسواحلنا البحرية حفاظا عليها من الخروقات المختلفة(تسرب وتحرك جماعات مصنفة إرهابية، عمليات تهريب، اجتياز والإبحار خلسة بدافع الهجرة غير النظامية ....) التي تمس من أمن واستقرار البلاد، فقد عملت وحدات الحرس الوطني في مجال تأمين الشريطين الحدودي البري والساحلي على تكثيف مجهوداتها والرفع من حرفية وجاهزية أفرادها للتصدي ومكافحة مختلف هذه الجرائم، وهي ماضية في مواصلة هذا النشاط بكل تفاني وإخلاص والتكثيف من تواجدها الميداني بكل الأماكن والثغور إلى غاية التوفق في تحقيق ما لا يقل عن معدل 9.78 ما بين مخالفات ومحاضر بالنسبة لكل دورية أمنية حسب تقديرات سنة 2026. كما سيتم العمل علي توجيه المجهودات نحو مزيد إحكام التغطية الأمنية المطلوبة بمختلف مرجع نظر الحرس، بالرغم من محدودية الاعتمادات المرصودة خاصة في مجال نفقات المحروقات المخصصة للوسائل البرية و البحرية و الجوية التابعة للإدارة العامة للحرس الوطني التي باتت لا تفي بالحاجة مقارنة بالحجم والكم الهائل والكبير للخدمات والأنشطة الأمنية النهارية والليلية وعلى كامل مدار السنة لمختلف الوحدات ومن شتى الاختصاصات خاصة مع الترفيع في الاعتمادات المالية المتعلقة باقتناء خافرات وزوارق و تجديد الصفقات الاطارية الخاصة باقتناء قطع غيار وصيانة المحركات البحرية.

➢ **المؤشر 3.1.2: نسبة انجاز القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل**

يشكل العنف ضد المرأة والطفل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ونموذجاً للعلاقة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، وقد شهد المجتمع التونسي في السنوات الأخيرة صوراً جديدة لهذا العنف، وهو ما استوجب إحداث صحوة مجتمعية للتغلب على هذه الظاهرة التي باتت تنخر الأسرة ومن وراءها المجتمع.

وعلى هذا الأساس ، فقد تم اختيار هذا المؤشر باعتبار أن مقاومة هذه الظاهرة والتصدي لمثل هذه الجرائم هي آلية أساسية من شأنها المساهمة في حماية المرأة والطفل ووقايتهم من الممارسات العنيفة ضمانا وصونا لكرامتهم ضدّ كلّ أشكال الاعتداء والإساءة الماديّة والمعنويّة، كما يعكس هذا المؤشر بدوره المجهودات المبذولة من طرف الوحدات الأمنية للحرس الوطني للحد والتقليص من هذه الظاهرة من خلال احتساب نسبة القضايا المنجزة و المحالة على العدالة مقارنة بالقضايا الجملية المسجلة بشأن جرائم العنف ضد المرأة و الطفل.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 3.12: نسبة انجاز القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل	مائوية	72	80.15	90	97	100

بالرغم من تزايد عدد القضايا المسجلة بشأن العنف المسلط ضد المرأة والطفل، فقد سعت وحدات الحرس الوطني منذ سنوات عديدة ولازالت لاسيما إثر إحداث وتفعيل نشاط فرق مكافحة جرائم العنف ضد المرأة والطفل بموجب القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017لمكافحة والتصدي لهذه الظاهرة وتوفير سبل الوقاية والحماية المكفولين بالقانون وبالمواثيق الدولية لحقوق الانسان للمرأة والطفل على حد السواء.

وفي هذا الإطار، تتواصل جهود وأنشطة الفرق الأمنية المذكورة لتحقيق هذا الهدف لغاية بلوغ نسبة انجاز للقضايا الناجحة100%سنة 2026 مقابل 80.15% من جملة القضايا المنجزة سنة 2023، حيث يتم الحرص ضمن برنامج الحرس الوطني على تطوير الآليات والخدمات والتدخلات العملياتية لمجابهة كل التهديدات التي تحيط بمكتسبات المرأة والطفل وبحقوقهم الكونية في حدود ما أتيح لهذه الفرق من إمكانيات.

الهدف 2.2:تطوير السلامة المرورية:

في إطار المساهمة في الإيفاء بالتزامات البلاد التونسية بأهداف العقد الجديد للسلامة على الطرقات 2021-2030 الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة و منها الحد من عدد الوفيات و الإصابات على الطرقات بنسبة 50% خلال العشرية، وأخذا بعين الاعتبار لتواصل تنامي أسطول النقل البري وعدد حاملي رخص السياقة ونظرا لشساعة مرجع النظر المـــروري لوحـدات الحرس الوطني الذي يغطي نسبة 95% من شبكة الطرقات الممتدة على كامل تراب الجمهورية وانفرادها بالإشراف على الطرقات السيارة التي تصل إلى حدود 400 كلم (الاتجاهين)، تعتبر السلامة المرورية أحد أهم الأهداف التي تسعى وحدات الحرس الوطني إلى تحقيقها. وباعتبار جسامة الخسائر البشرية والمادية جراء حوادث الطرقات، تعمل الوحدات المرورية جاهدة إلى التصدي لـظاهرة الإفراط في السرعة وذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتداخلة سواء كانت على مستوى وزارة الداخلية أو الهياكل الأخرى الناشطة في مجال السلامة المرورية لتحقيق التكامل المطلوب في هذا القطاع الحيوي. هذا بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق تغطية مرورية شاملة من خلال نسيج أمني محكم سواء بواسطة دوريات قارة أو متنقلة، باستعمال أجهزة الرادار الثابتة والمحمولة لمراقبة السرعة لمستعملي الطريق، وهو ما سيمكن بالأساس من الحد من تجاوزات مستعملي الطريق والتصدي لمختلف الجرائم المرورية.

➢ **المؤشر 1.2.2: النسبة المائوية لمخالفات تجاوز السرعة**

اختيار هذا المؤشـــر كان بهدف الحد والتقليص من مخالفات التجاوز للســـرعة المحددة الذي يعتبر العامل الأول والرئيسي في وقوع مستعملي الطريق في الحوادث المرورية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.2: النسبة المائوية لمخالفات تجاوز السرعة	مائوية	33.7	33.9	34.2	35	35.5

و نظرا لخطورة مخالفة الإفراط في السرعة و ما قد ينجر عنها من خسائر جسيمة بشرية ومادية فان الوحدات المرورية للحرس الوطني تعمل باســـتمرار وفي كامل الأوقات ليلا ونهارا للحد والتقليل من ارتكـاب الحوادث وذلـك من خلال تطبيق أحكـام مجلـة الطرقـات بكـل حزم على مستعملي الطريق و ردع المخالفين ، لغاية بلوغ مخالفات تجاوز السرعة بحلول سنة 2026نسبة 35.5% من جملة المخالفات والمحاضـــر، بالإضـــافة إلى تكثيف الحملات التوعوية المرورية

وتطوير خدمات الإسعاف وتكريس إجراءات السلامة الوقائية لمنع تكرار الحوادث بالتنسيق مع كل الجهات المتداخلة في مجال السلامة المرورية.

➢ **المؤشر 1.2.2: نشاط الوحدات المرورية**

تم اختيار هذا المؤشر على اعتبار ما يعكسه من نشاط للوحدات المرورية للحرس الوطني بهدف زجر وردع التجاوزات المرتكبة من طرف مستعملي الطريق في إطار التوقي من وقوع الحوادث والمخالفات المرورية وذلك باحتساب مردودية الدورية المرورية الواحدة سنويا.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 2.2.2: نشاط الوحدات المرورية	معدل	8.35	8.3	8.4	8.4	8.5

تحرص الدولة بكل مؤسساتها وهياكلها على الحفاظ على العنصر البشري الذي يمثل الثروة الحقيقية، مما جعلها تولي اهتماما خاصا بالسلامة المرورية و تضع لها منظومة متكاملة وتشاركية، يساهم فيها عدة هياكل ومؤسسات حكومية وجمعياتية تعمل سويا في مجال السلامة المرورية وكيفية الحد خاصة من حوادث الطرقات، كما توضع لهذه المنظومة كذلك النصوص التشريعية الكافية والتي تبقى قابلة للتحيين والتعديل من فترة إلى أخرى حتى تكون مواكبة و تتماشي مع متطلبات تطور المنظومة المرورية وتنامي آلياتها، وعلى أساس الإجراءات الوقائية (مرئية ، مسموعة ، نشريات ومعلقات ، دروس توعوية ...) التي تبقي من أهم عوامل تقليص نسبة الحوادث إلى جانب الحزم من خلال الزجر وتطبيق القانون.

وفي هذا الشأن تعمل الوحدات المرورية للحرس الوطني على الرفع من مردودية دورياتها حتى تتمكن كل دورية من رفع ما لا يقل على معدل 8.5 مخالفة أو محضر بحلول سنة 2026 في إطار مواصلة السعي والحرص على الحد والتقليص من الحوادث المرورية.

الهدف 3.2: تحسين مقومات العمل الأمني

تبقى النجاحات التي حققها برنامج الحرس الوطني مقترنة أساسا بقدرته على المحافظة على مستوى الجاهزية والحرفية والرفع منهما وذلك لتحقيق النتائج المرجوة دون عوائق أو نقائص قد تحد من النجاعة المطلوبة

➢ **المؤشر 1.3.2: جاهزية وسائل النقل**

تم اختيار هذا المؤشر لقياس فاعلية المجهودات المبذولة من أجل التقليص في عدد الأيام في السنة لبقاء الوحدات الأمنية بدون وسائل نتيجة تعطبها (سيارات، شاحنات، دراجات نارية، حافلات) لانعكاس هذا المعطى بصفة مباشرة كما وكيفا على نجاعة المهام الأمنية، الإدارية، العدلية والميدانية لمختلف الوحدات.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
المؤشر 1.3.2: جاهزية وسائل النقل	معدل	93.52	94	94	94	94

تعتبر وسائل النقل من أهم احتياجات الادارة العامة للحرس الوطني للقيام بالمهمات المناطة بعهدة وحداتها لما لها من دور هام في الرفع من أداء العمل وتحسين جودة الخدمات، الا أن محدودية الاعتماد المخصص لتعهد وصيانة وسائل النقل مقابل ارتفاع الاسطول هو من أهم العراقيل التي تحول دون تحسين المؤشر وبلوغ نسبة جاهزية لا تقلعن 94في المائة.

➢ **المؤشر 2.3.2:نسبة المشاركة في التكوين المستمر**

تم اختيار هذا المؤشر لغاية قياس(بشكل غير مباشر) تطور جودة العمل المنجز في حدود مهام ومشمولات تخصص الأفراد نتيجة البرامج السنوية للتكوين المستمر لتطوير كفاياتهم المعرفية في مختلف مجالات التخصص (الإدارية، العدلية، الاستعلام والتوقي من الإرهاب والجريمة المنظمة المكافحة والتصدي لمختلف جرائم الأمن العام والإرهاب والجريمة المنظمة، المراقبة المرورية، الإرشاد الحدودي البري والبحري، التكوين الطلائعي...).

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
المؤشر 2.3.2: نسبة المشاركة في التكوين المستمر	مائوية	13.52	14.59	16.11	17.63	19.15

تم أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار ضمن برنامج الحرس الوطني لأهميته البالغة ، حيث تحرص الإدارة سنويا إلى تحسين و تطوير محاور التكوين المستمر والتخصصي والتأكيد على تنمية كفايات الأفراد وإكسابهم المعرفة اللازمة والضرورية لتأدية مهامهم في شتى المجالات الأمنية سواء لدى المؤسسات التكوينية الراجعة لها بالنظر (المدرسة الوطنية للحرس الوطني ببئر بورقبة، المدرسة الوطنية للتكوين المستمر بالشبيكة القيروان ،مدرسة التكوين متعددة الاختصاصات بالمرناقية ، مدرسة تكوين طلائع الحرس الوطني بوادي الزرقاء باجة...) أو على مستوى مدارس وزارة الدفاع الوطني أو مراكز التكوين المهني والتشغيل من خلال محاور تكوين وتأهيل متعددة ومتنوعة وفي

شتي التخصصات والاختصاصات ، لذا من المتوقع أن يبلغ عدد المشاركين في الدورات التكوينية نسبة 19.15% من جملة الأفراد حسب تقديرات 2026.

➢ **المؤشر 3.3.3: نسبة تكوين العنصر النسائي بالإدارة العامة للحرس الوطني**

تم اختيار هذا المؤشر استنادا على بروز دور المرأة ومشاركتها الفعالة في العديد من المجالات، حيث أثبتت مدى قدرتها على خوض التحديات الكبرى، من خلال الإنجازات التي قامت بها خلال العقود الماضية، فقد أثبتت تميزها على أكثر من صعيد، وفي أكثر من مجال، وتوقع عدد من الخبراء والمختصين في علم الجريمة والأمن والقانون بأن المرأة قادرة على اقتحام المجالات الأمنية، بعد أن تخضع لدورات تكوينية مكثفة تؤهلها لأن تشارك في العمل الأمني لتساهم في خدمة المواطنين والمواطنات.

مؤشر الأداء	الوحدة		2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 2.3.2: نسبة تكوين العنصر النسائي بالإدارة العامة للحرس الوطني	مائوية		18.16	24.23	30.22	36.2

تضطلع المرأة حاليا بدور فاعل في المجال الأمني لا يقل أهمية عن دور الرجل. لذلك تم السعي ضمن برنامج الحرس الوطني إلى ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين العنصرين النسائي والرجالي على المستوى العملي ومزيد الترفيع من نسب تكوين العنصر النسائي خلال دورات التكوين المستمر ليبلغ عددهن605 بحلول سنة 2026، مقابل 76 فقط سنة 2023، ومواصلة تشريك العنصر النسائي الكفء في تحمل المسؤوليات القيادية، إلى جانب التأكيد خلال الثلاث سنوات القادمة للرفع من العدد الجملي للعنصر النسائي على مستوى التعداد العام للسلك والذي من المتوقع أن يبلغ 6300 سنة 2026 في حين لم يتجاوز1200 سنة 2023، وهو ما يدل على نجاعة هذه المبادرة في المضي نحو نبذ كل أشكال التمييز والإقصاء المبني على النوع الاجتماعي وإيمانا بدور المرأة التي تتحمل عديد المسؤوليات صلب الوحدات الميدانية والمساهمة بالتالي في التوظيف الأنسب للموارد البشرية المتاحة لتحقيق النجاعة المرجوة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

تقديم أنشطة البرنامج وترجمتهاالمالية ودعائم الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المقدرة للمؤشر للسنة المالية المعنية وذلك في إطار تحقيق اهداف البرنامج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود	نشاط الوحدات الحدودية	%9.72	التغطية الحدودية	564.157 م د	-حسن التصرف في الموارد البشرية بتأطير الافراد وحسن توزيعهم على الحدود البرية والبحرية. -تعزيز العلاقات مع البلدان الجوار.
	نسبة مقاومة الجرائم	%84.38	مقاومة الجرائم	271.885 م د	-تحسيس المواطنينبضرورة الاعلام عن الاعمال والتحركات المشبوهة المساندة للمواطن والعمل على مزيد تحسين وتطوير العلاقة مع المواطن.
	نسبة القضايا المنجزة المتعلقة بالعنف ضد المرأة و الطفل	%90	مقاومة الجرائم		-متابعة تطبيق القانون الأساسي للقضاء على العنف ضد المرأة والطفل. - مزيد الحرص على إصغاء، إرشاد ، توجيه و اتخاذ وسائل الحماية اللازمة لفائدة الضحية واعلامها بجميع حقوقها المنصوص عليها بالقانون بالإضافة الى التنسيق مع الهياكل المعنية قصد حماية النساء و الاطفال من العنف المسلط عليهن.
تطوير السلامة المرورية	النسبة المائوية لمخالفات تجاوز السرعة	%34.2	مقاومة الجرائم		-تطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز أو التهاون في تطبيق القانون. -تكثيف عمليات التقييم الميدانية. -تكثيف التفقدات الفجئية. -تدعيم التنسيق مع بقية الهياكل المتداخلة في مجال المرور (صحة، تجهيز، حماية مدنية، مجتمع مدني، المرصد الوطني للمرور.
	نشاط الوحدات المرورية	%8.4	مقاومة الجرائم		
تحسين مقومات العمل الأمني	جاهزية وسائل النقل	%94	التصرف في الموارد	739.398 م د	-ضبط مخطط توزيع وسائل النقل حسب الأولويات. -دراسة مخطط توزيع الوسائل على المدى المتوسط والبعيد.
	التكوين المستمر	%16.11	التصرف في الموارد		-تحسيس الأفراد بأهمية التكوين. -التشجيع على القيام بالتربصات.
	نسبة تكوين العنصر النسائي بالإدارة العامة للحرس الوطني	%24.23	التصرف في الموارد		-تشريك المرأة في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج. - دعم وتكثيف وجود العنصر النسائي في مواقع أخذ القرار. -تحسيس العنصر النسائي بأهمية التدرج والتكوين خلال المسار المهني.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	1207453	1377136	**1390240**	13104	1%
نفقات التسيير	103172	75200	**81000**	5800	8%
نفقات التدخلات	19055	14647	**14784**	137	1%
نفقات الاستثمار	78846	91900	**89416**	-2484	-3%
نفقات العمليات المالية			**0**	0	
المجموع	1408526	1558883	**1575440**	16557	1%

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	1207453	1377136	**1390240**	1420631	1420631
نفقات التسيير	103172	75200	**81000**	121469	133330
نفقات التدخلات	19055	14647	**14784**	45207	45207
نفقات الاستثمار	78846	81900	**89416**	140000	150000
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1408526**	**1558883**	**1575440**	**1727307**	**1749168**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1409296	1559483	1576040	1727907	1749768

تبلغ جملة الاعتمادات المقترحة لبرنامج الحرس الوطني لسنة 2024 قيمة مالية في حدود: 1575.4مليون دينار بالمقارنة مع قيمة الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2023 والمقدرة بمبلغ1549.8مليون دينار أي بزيادة في حدود 1%.

وتقدر الاعتمادات المبرمجة لبرنامج الحرس الوطني للسنوات 2025 و2026 على التوالي بـ1727 مليون دينار 1749 مليون دينار.

ويتوزع مشروع ميزانية برنامج الحرس الوطني لسنة 2024 كالآتي:

- نفقات التأجير: 1390.2م د وذلك باحتساب الانعكاس المالي للإجراءات التالية للترقية والشهائد العلمية والإنتدابات الجديدة والتكاليف الإدارية والساعات الإضافية.
- نفقات التسيير: 81م د والتي ستخصص أساسا للأكرية والإعاشة والمحروقات والاعتناء بالبناءات وتعهد وسائل النقل والمعدات الخصوصية وصيانتها بالإضافة إلى تجهيزات المخابر ومستهلكات الشرطة الفنية والعلمية.
- نفقات التدخلات: 14.7م د لفائدة مدارس التكوين الراجعة بالنظر لبرنامج الحرس الوطني.
- نفقات الاستثمار: 89.4م د وذلك لمواصلة المشاريع الجارية والانطلاق في المشاريع الجديدة بهدف الحفاظ على الهيكل الأساسي لبرنامج الحرس الوطني وتطويره.

البرنامج3
الحماية المدنية

يترأس برنامج الحماية المدنية السـيد "عبد المجيد خلف الله" رئيس ديوان وزير الداخلية من تاريخ 13 أفريل 2023.

1- تقديم البرنامج:

1.1- الإستراتجية

يسـعى برنامج الحماية المدنية إلى تقريب النجدة من المواطن ومجابهة الحوادث والكوارث والحد من آثارها من خلال تطوير الجاهزية والعمل على إضفاء مزيد من النجاعة على التدخلات.

وفي ترابط وثيق مع التزامات الدولة على الصعيد العالمي، ترمي استراتيجية البرنامج على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها **الهدف 5** "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" و**الهدف 11** "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" و**الهدف 16** "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة ال يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

كما يسعى برنامج الحماية المدنية إلى تطوير إدارة المخاطر من خلال وضع تدابير التأهب للأزمات بجميع أنواعها وإجراءات التدخل والإغاثة عند وقوع الكوارث بصفة مسبقة وذلك عبر ضبط وتحيين المخطط الوطني والمخططات الجهوية لتفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وذلك في إطار تطبيق مقتضيات القانون عدد 39 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 يتعلق بتفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة.

وفي إطار تحسين أداء القطاع العمومي وتحقيق استدامة المالية العمومية قصد توفير مناخ يحفز على المبادرة ويشجع على الاستثمار، يعتبر مخطط التنمية 2023-2025 من أبرز الركائز التي تعتمدها استراتيجية برنامج الحماية المدنية في تحقيق رؤيته.

وفي ظلّ التطوّرات الراهنة المنجرة عن تطور النسيج العمراني والاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري بالإضافة إلى تطور أسطول وسائل النقل البري وامتداد فترات الذروة على

كامل اليوم تقريبا، فقد شـــهد برنامج الحماية المدنية تســـارعا ملحوظا في وتيرة التدخلات التي ناهزت حديثا 150 ألف تدخلا في السنة.

هذا، ورغم محدودية عدد المقرات الجهوية ومما يؤثر ســـلبا على التغطية الملائمة للنقاط الحساسـة، فإن وحدات الحماية المدنية نجحت في تقليص معدل المدة الزمنية المستغرقة للوصـول إلى مكان التدخل إلى حدود 30 دقيقة.

ورغم التحديات الراهنة وبعض الاشـــكاليات المطروحة، فإن برنامج الحماية المدنية تمكن من بلوغ مستوى أداء مرضي خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل كفاءة العنصر البشري المختص وإيمانه بالدور المحوري الذي يلعبه في رؤية مهمة الداخلية.

وتأسيسا على ما سبق، تسعى الحماية المدنية في نطاق اختصاصـها إلى الحفاظ على سلامة المواطنين وحماية مكاسـبهم وممتلكاتهم وجعل خدمتهم في صـميم اهتماماتها، إلى جانب التوقّي من الحوادث والكوارث والمســـاهمة في الحد من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جراء وقوعها. وبالتوازي مع ذلك، يولي برنامج الحماية المدنية أهمية بالغة للجانب الوقائي من خلال الســـعي إلى تقريب الخدمات وتطوير الســـلامة والوقاية من خطر الحريق والانفجار والفزع داخل البنايات وتقديم الدعم الفني في مجال السـلامة لفائدة الهياكل العمومية والخاصـة فضـلا عن تكثيف الحراسات الوقائية بمختلف التظاهرات.

كما يعمل برنامج الحماية المدنية بالتنســـيق مع الهياكل العمومية ومكونات المجتمع المدني المعنية على تطوير الجوانب التحســيســية والتطوعية وذلك من منطلق الوعي بضــرورة الاعتماد على مقاربة تشاركية لبلوغ الأهداف المرجوة في ميدان الحماية المدنية.

وبناء على المعطيات المذكورة ســـترتكز جهود برنامج الحماية المدنية خلال الفترة القادمة على المحاور الإستراتيجية التالية:

- التقليص في آجال التدخل ببعث وحدات حماية مدنية لتقريب النجدة من المواطن مع العناية بالمقرات والوسائل والتجهيزات المستغلة وتأهيل الأفراد.
- تكوين وتحسيس المواطنين في مجال النجدة والإنقاذ والإسعاف لمساندة مجهودات الدولة في هذا المجال.
- تحسين وتطوير عنصر السلامة والوقاية من خطر الحريق والانفجار والفزع داخل البنايات.

2.1- الهياكل المتدخلة:

يساهم في تحقيق أداء برنامج الحماية المدنية كل من الديوان الوطني للحماية المدنية بصفته فاعلا عموميا والمدرسة الوطنية للحماية المدنية بصفتها وحدة عملياتية.

- **الديوان الوطني للحماية المدنية**

تتمثّل مهام الدّيوان أساسا في تنفيذ سياسة الدولة في مجابهة الحوادث والفواجع والكوارث التي تضرّ أو تهدّد المتساكنين في أبدانهم أو ممتلكاتهم أو تلك التي تضرّ أوتهدّد الأملاك الوطنية والبيئة والمحيط.

ورغم شكله القانوني كمؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية، فإن مصدر التمويل الأساسي للديوان هو منحة الدولة المرسمة سنويا بميزانية مهمة الداخلية التي تتولى ممارسة الإشراف القطاعي.

- **المدرسة الوطنية للحماية المدنية**

تهدف المدرسة الوطنية للحماية المدنية ضمن الاستراتيجية الخاصة بالمهمة الى تطوير التكوين في مجال اختصاصات الحماية المدنية بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة بما يساهم في تحسين نجاعة التدخلات التي تستجوبها مختلف الحوادث والكوارث التي تضر المتساكنين في أبدانهم وممتلكاتهم أو التي تضر او تهدد الأملاك الوطنية والبيئة والمحيط وذلك باعتماد محاور استراتيجية من أهمها انجاز برنامج التكوين الأساسي وانجاز برنامج التكوين المستر. مما يمكن من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

2-الأهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 - تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف3-1:تقريب النجدة من المواطن

تم اعتماد تقريب النجدة من المواطن كهدف استراتيجي لبرنامج الحماية المدنية وعيا من مهمة الداخلية بالدور الموكول لها في الحفاظ على سلامة المواطنين وممتلكاتهم وحماية المكتسبات الوطنية، اعتبارا إلى أن السعي إلى تقريب النجدة من المواطن يضفي المزيد من النجاعة على التدخلات ويحد من الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحوادث والكوارث بمختلف أشكالها.

➢ **المؤشر 1.1.3:المدة الزمنية للوصول لمكان التدخل**

يمكن للحرائق ان تزداد وتتضاعف في حجمها في وقت قصير إذا لم تتم الاستجابة لنداء التدخل بأسرع وقت ممكن. وبصفة عامة، إن التأخير في الوصول إلى أماكن التدخل قد يكلف خسائر بشرية ومادية فادحة وذلك لإمكانية وجود أشخاص محاصرين أو تحت الأنقاض أو في المياه. مما يستدعي تقديم الإسعافات الأولية والنقل إلى المؤسسات الصحية.

بالتالي، فإن عامل الوقت يعد العامل الحاسم لإنقاذ الأرواح والممتلكات والعنصر المحوري في تدخلات الحماية المدنية.

لذا يعمل برنامج الحماية المدنية إلى تقليل الوقت المستغرق للوصول وهذا لا يتم الا بالتخطيط المسبق من اجل توزيع مثالي لمواقع مراكز الحماية المدنية داخل المدن وخارجها مما يؤدي الى تقديم الخدمة الى أكبر عدد من السكان وبوقت استجابة اقل.

لذلك، تم اختيار المدة الزمنية للوصول لمكان التدخل كمؤشر للوقت التي تستغرقه وسائل الحماية المدنية منذ لحظة انطلاقها من المركز حتى وصولها الى موقع الحادث.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 1.1.3المدة الزمنية للوصول لمكان التدخل	دقيقة	**30**	28	26	25	24

تتكون المدة الزمنية للوصول لمكان التدخل من زمن التهيؤ للإنقاذ وهو الوقت المحصور بين وصول الإعلام عن الحادث الى حين تهيؤ وسائل الحماية المدنية للتنقل، ومن زمن التنقل وهو الوقت الذي يستغرق لتنقل الوسائل حتى وصولها الى موقع الحادث.

بالتالي فإن المؤشر يرتبط مباشرة بتوزيع الوحدات ودرجة جاهزيتها من جهة وبسرعة وسائل الحماية المدنية من جهة أخرى. وتختلف سرعة الوسائل باختلاف حالة الطريق واختلاف أوقات اليوم على غرار وقت الذروة واوقات الليل التي تكون عامة اقل ازدحاما.

خلال سنة 2022، بلغ معدل المدة الزمنية المستغرقة بين توقيت الاعلام وتوقيت وصول وحدات الحماية المدنية إلى مكان التدخل30 دقيقة. ويسعى برنامج الحماية المدنية إلى التقليص في معدل المدة ويستهدف بلوغ معدل يساوي 26 دقيقة سنة2024و25 دقيقة انطلاقا من سنة 2025.

➢ **المؤشر 2.1.3:نسبة جاهزية وسائل ومعدات التدخل الخصوصية**

تم اختيار هذا المؤشر نظرا لما تكتسيه وسائل ومعدات التدخل الخصوصية من أهمية بالغة في إكساب تدخلات وحدات الحماية المدنية النجاعة المرجوة للقيام بالمهام الموكولة لها في الحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم على أحسن وجه. إن هذا المؤشر يدل على مستوى جاهزية

الوسائل ومعدات التدخل لتلبية طلبات النجدة في الإبان. ويتم احتسابه من خلال قسمة الفارق بين العدد الجملي للوسائل ومعدات التدخل الموجودة والعدد الجملي للوسائل ومعدات التدخل المعطبة على عدد الوسائل ومعدات التدخل الموجودة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
المؤشر 2.1.3نسبة جاهزية وسائل ومعدات التدخل الخصوصية	نسبة (%)	**90**	92	93	**95**	97

لقد بلغت هذه النسبة 90% خلال سنة 2022 وذلك نتيجة لتنفيذ جملة الإجراءات والتدابير المتمثلة في تدعيم الورش بالتجهيزات والمعدات والموارد البشرية وتحسين البنية التحتية للورش المركزية إضافة إلى اقتناء وسائل نقل وتدخل جديدة.

وعلى هذا الأساس، يسعى برنامج الحماية المدنية إلى ترفيع نسبة الجاهزية من 90% إلى حدود 97% سنة 2026 من خلال العمل على اعداد برنامج تحديث للأسطول بالتوازي مع تدعيم عمليات التعهد والصيانة الوقائية.

الهدف3-2:تطوير السلامة والوقاية

يترجم هذا الهدف الوعي بأهمية الحد من المخاطر وفق ما تقتضيه مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات. ويعمل برنامج الحماية المدنية على تطوير السلامة ودعم الوقاية من خلال التركيز على التوعية والتكوين داخل المؤسسات العمومية والخاصة.

➢ المؤشر 1.2.3:نسبة استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة والوقاية

يهدف اختيار هذا المؤشر إلى الترفيع في عدد البنايات التي تستجيب لشروط وقواعد السلامة وفقا للنصوص القانونية والترتيبية النافذة وذلك بغاية الحد من الحرائق والحوادث التي تهدد الأشخاص والممتلكات والبيئة. ويتم احتساب هذا المؤشر باحتساب عدد شهائد الوقاية المسلمة سنويا مقارنة بعدد رخص البناء المسلمة في خصوص البنايات التي تتطلب الحصول على شهادة وقاية وخاصة منها المؤسسات الصناعية والمؤسسات المفتوحة للعموم والمساكن الجماعية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات2022	2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
المؤشر 2.2.3 **نسبة** استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة والوقاية	نسبة (%)	**50**	52	55	**56**	57

نتيجة لتكثيف الزيارات الوقائية لإدارة السلامة والخدمات الوقائية بالديوان الوطني للحماية المدنية وقيامها بحملات تحسيسية موجهة للمؤسسات، بلغت انجازات المؤشر 50% سنة 2022. هذا ورغم صعوبة تحديد البنيات المشمولة بشروط وقواعد السلامة المنصوص عليها بمجلة السلامة

والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات، إلا أن برنامج الحماية المدنية يسعى إلى بلوغ نسبة 57%بحلول سنة 2026.

➢ **المؤشر2.2.3:نسبة تكوين فرق التدخل الأولي بالمؤسسات**

تم اختيار هذا المؤشر إعتبارا لأهمية تطوير شبكة المؤهلين والمكونين في مجالات السلامة الخاصة بالبنايات سواء بالمؤسسات العمومية أو الخاصة وتأهيلهم للحد من الحوادث وتدريبهم على التدخل الأولي في ميدان الإطفاء والإسعاف.

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال احتساب عدد فرق التدخل الأولي بالمؤسسات الذين تم تكوينهم مقارنة بالعدد الجملي للمؤسسات المعنية بهذه الفرق. ويدل المؤشر على مدى استجابة المؤسسات المعنية لشرط تواجد فرق تدخل أولي صلبها.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.2.3 **نسبة** تكوين فرق التدخل الأولي بالمؤسسات	نسبة (%)	35	36	38	39	40

في إطار الحد من الحوادث وتدريب فرق المؤسسات على التدخل الأولي في ميدان الإطفاء والإسعاف، سيعمل برنامج الحماية المدنية على الترفيع في قيمة المؤشر لكي تبلغ نسبة 40% بحلول سنة 2026 وذلك عبر تطوير شبكة المؤهلين والمكونين في مجالات السلامة الخاصة بالبنايات سواء بالمؤسسات العمومية أو الخاصة.

الهدف3-3: تطوير التكوين في مجال اختصاصات الحماية المدنية

تم اعتماد تطوير التكوين في مجال اختصاصات الحماية المدنية كهدف استراتيجي لبرنامج الحماية المدنية وعيا من مهمة الداخلية بالأهمية القصوى لتطوير الكفايات المكتسبة لدى العنصر البشري في إضفاء النجاعة على التدخلات مع ضمان مستوى الجاهزية المناسب لدى إطارات وأعوان الحماية المدنية حسب ما يفرضه الواقع من تحديات وتطورات.

➢ **المؤشر 1.3.3:نسبة انجاز برنامج التكوين الأساسي**

تم اختيار هذا المؤشر بالنظر لأهميته في قياس مدى تطبيق ما تمت برمجته لفائدة المنتدبين الجدد وذلك لإكسابهم الكفايات المستوجبة لممارسة نشاطهم بالنجاعة اللازمة حيث يبين مستوى تقدم انجاز برنامج التكوين الأساسي للتلاميذ المستجدين الذي يحتوي على مرحلة التكوين الاساسي القاعدي المشترك ومرحلة التكوين الاساسي المهني.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.3.3نسبة انجاز برنامج التكوين الأساسي	نسبة (%)	%100	%100	%100	%100	%100

بلغت نسبة الإنجاز 100% بالنسبة لبرنامج التكوين الأساسي للتلاميذ المستجدين الذي تم فيه استكمال مرحلة التكوين الأساسي القاعدي المشترك (التي تتضمن التكوين القاعدي العسكري والعملياتي والتكوين البدني الرياضي) ومرحلة التكوين الأساسي المهني (التي تتضمن التكوين التقني المشترك والتكوين المهني العملياتي والتكميلي والتكوين البدني والرياضي).

ومن المتوقع الحفاظ على مستوى انجاز برنامج التكوين الأساسي بنسبة 100% لسنة 2022 والسنوات 2025 و2026.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 2.3.3نسبة انجاز برنامج التكوين المستمر	نسبة (%)	90%	%90	%95	%95	%95

أما بالنسبة لبرنامج التكوين المستمر بلغت نسبة الإنجاز لسنة 2022 ما يقارب90% وهو ما يمثل تطورا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت تعطلا ملحوظا لنسق انجاز برنامج التكوين المستمر جراء انتشار جائحة فيروس كورونا.

كما من المتوقع في سنة 2024 تنفيذ نسبة انجاز بـ 95 %والعمل على الحفاظ على نفس النسبة في السنوات 2025 و2026.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
تقريب النجدة من المواطن	المدة الزمنية للوصول لمكان التدخل	28 دقيقة	منحة لفائدة الديوان الوطني للحماية المدنية	324.9 م د	- إحكام توزيع أسطول وسائل التدخل - تعزيز الصيانة الوقائية لوسائل التدخل - إحكام توزيع الورشات الفنية
	نسبة جاهزية وسائل ومعدات التدخل الخصوصية	%92			
تطوير السلامة والوقاية	نسبة المؤهلين والمكونين	%36			
	نسبة استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة	%52			
تطوير التكوين في مجال اختصاصات الحماية المدنية	نسبة انجاز برنامج التكوين الأساسي	%100	التكوين بالمدرسة الوطنية للحماية المدنية	5.86 م د	
	نسبة انجاز برنامج التكوين المستمر	%95			

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يلخص الجدول التالي الأهداف الإستراتيجية التي يتولى الديوان الوطني للحماية المدنية المساهمة في تحقيقها وحجم الاعتمادات المحالة له بعنوان سنة 2024.

جدول عدد2:

مساهمة الديوان الوطني للحماية المدنية في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: مليون دينار

الفاعل العمومي		أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
الديوان الوطني للحماية المدنية	**تقريب النجدة من المواطن**	- مشاريع بنية تحتية (بناء، توسعة، تهيئة) - تطوير اسطول وسائل التدخل - تدعيم الآلات والمعدات الخصوصية	**20 د**
	تطوير السلامة والوقاية	- تطوير الفضاءات التكوينية وتجهيزها - تطوير منظومة التكوين	**2.5 م د**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	230337	285300	**295350**	10050	4%
نفقات التسيير	11903	11400	**11400**	0	0%
نفقات التدخلات	21408	20108	**20110**	2	0%
نفقات الاستثمار	0	1350	**3900**	-600	-13%
نفقات العمليات المالية			**0**	0	
المجموع	263648	318158	**330760**	12602	4%

تبلغ جملة الاعتمادات المقترحة لبرنامج الحماية المدنية لسنة 2024 ما قيمته 330.7مليون دينار أي بزيادة في حدود 4%.بالمقارنة مع قيمة الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2023.

ويتوزع مشروع ميزانية برنامج الحماية المدنية لسنة 2024 كالآتي:

* نفقات التأجيـــــــــر: 295.3 م د وذلك باحتساب الانعكاس المالي للإجراءات التالية للترقية والإنتدابات الجديدة والتكاليف الإدارية والساعات الإضافية.

* نفقات التسييـــــــــــر: 11.4 م د والتي ستبوّب أساسا ضمن صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات بالإضـافة إلى نفقات تسـيير المدرسـة الوطنية للحماية المدنية المتمثلة في صـيانة فضـاءات التدريس وشـراء المعدات البيداغوجية واقتناء التجهيزات الفردية الخاصـة بالتدريب اضـافة الى نفقات الاقامة والاعاشة والمصـاريف الاخرى (استهلاك الماء والكهرباء والغاز الطبيعي....)،
* نفقات التدخلات: 20.1 م وذلك لتمويل مشاريع النية التحتية والتجهيزات الخصوصية للديوان الوطني للحماية المدنية من جهة وتمويل نفقات منح المتكونين لدى المدرســة الوطنية للحماية المدنية من جهة اخرى.
* نفقات الاستثمار: 3.9 م د وذلك لمواصلة المشاريع الجارية والانطلاق في المشاريع الجديدة للمدرسة الوطنية للحماية المدنية.

جدول عدد 04:
إطار النفقات متوسط المدى (204-2026)
التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	230337	285300	**295350**	310702	325722
نفقات التسيير	11903	11400	**11400**	16250	17822
نفقات التدخلات	21408	20108	**20110**	35162	40165
نفقات الاستثمار	0	1350	**3900**	4662	3862
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	263648	318158	**330760**	366776	387571
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	268048	318158	**342760**	371176	391971

تقدر الاعتمادات المبرمجة لبرنامج الحماية المدنية للســنوات 2025 و2026 على التوالي بـ366.7مليون دينار و 387.5 مليون دينار.

وقد شهدت التقديرات للسنوات 2025 و 2026 تطورا يعود إلى:

- ضـرورة تطوير الأسـاليب والوسـائل المسـتخدمة لإضـفاء مزيد من النجاعة على التدخلات لمجابهة الحوادث والكوارث من خلال مزيد الاسـتثمار في المعدات الخصـوصـية ووسـائل التدخل نظرا للارتفاع المرتقب في نسق التدخلات،
- السـعي للحفاظ على مسـتوى الأهبة والاسـتعداد من خلال مواصـلة تدعيم هياكل التكوين وضمان مستلزمات تسييرها.

البرنامج5
الشؤون المحلية

1 تقديم برنامج الشؤون المحلية:

1-1 استراتيجية البرنامج:

يهدف برنامج الشؤون المحلية إلى دعم الجماعات المحلية من حيث الموارد المالية والبشرية وتمكينها من تحسين أدائها ومستوى خدماتها المسداة لمتساكنيها خصوصا في مجال النظافة والعناية بالمحيط، ومن إنجاز مشاريعها السنوية المبرمجة، مع الحرص على البلديات للأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي عند اختيارها لأصناف المشاريع البلدية ضمن برنامجها الاستثماري التشاركي.

ومن أبرز الصعوبات:

* محدودية التحويلات من ميزانية الدولة لفائدة البرنامج لتمويل الحاجيات المالية للجماعات المحلية.
* ارتباط بعض التحويلات لفائدة البرنامج بهياكل أخرى (وزارة المالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز) على غرار موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية.

وبالرغم من هذه الصعوبات فإن البرنامج يسعى لتحسين قدرات التصرف بالبلديات وتطوير أساليب عملها بما يحقق النجاعة المرجوة من تدخلاتها.

وتتمثل المحاور إستراتيجية للبرنامج في:

* **المحور الاستراتيجي الأول: تدعيم الموارد المالية والبشرية واللوجستية للجماعات المحلية**

من خلال توفير وتعبئة الموارد المالية الضرورية والملائمة لدعم نشاط الجماعات المحلية.

* **المحور الاستراتيجي الثاني: تعزيز مجهود الاستثمار بالبلديات**

وخاصة من خلال متابعة تنفيذ برنامج الاستثمار البلدي ومواصلة تمويل مشاريع البلديات والمجالس الجهوية عن طريق صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

* **المحور الاستراتيجي الثالث: تدعيم قدرات التصرف وتحسين الحوكمة المحلية**

وذلك من خلال العمل على تطوير وتنمية قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية ومساندتها في مجال إحكام التصرف الإداري والمالي ووضع برامج لتحديث أساليب ومناهج العمل البلدي وتطويرها وتركيز إدارة إلكترونية وتحسين جودة الخدمات ورقمنه الإدارة البلدية بالإضافة إلى المساهمة في حسن تنفيذ مختلف البرامج الوطنية ذات الصلة باختصاصات الجماعات المحلية وخاصة في مجالات النظافة وحفظ الصحة والعناية بالبيئة وجمالية المدن.

وتساهم في تنفيذ السياسة العمومية أساسا الهياكل التالية:

- الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة المسار اللامركزي.
- مركز التكوين ودعم اللامركزية.
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

يهدف برنامج الشؤون المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرحلية في إطار مواصلة دعم الجماعات المحليةبالموارد البشرية والمالية واللجوستية وتحسين أدائها في مجال النظافة والعناية بالمحيط

.

▪ **الهدف 1: دعم القدرات البشرية للجماعات المحلية:**

يتمثل هذا الهدف في الترفيع في نسبة التأطير بشكل تدريجي وواقعي من أجل تحسين أداء الجماعات المحلية وضمان جودة الخدمات المسداة للمتساكنين.

✓ **المؤشر5-1-1:تطور نسبة التأطير بالبلديات:**

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور نسبة التأطير بالبلديات من سنة إلى أخرى.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 5-1-1 تطور نسبة التأطير بالبلديات	نسبة	14,2%	13,4%	14,9%	15,2%	15,4%

تمت مراجعة نسبة تحقيق تقديرات هذا المؤشر بالترفيع فيها بناء على النتائج المحققة سنة 2022 بالإضافة إلى تفعيل آلية الانتداب الخصوصي الذي شرع فيه خلال سنة 2023 مما سيمكّن من تحسين نسبة التأطير خصوصا بالبلديات المحدثة.

- المؤشر5-1-2: حصص التكوين الموجهة للمنتخبين:

يمكن من متابعة النسبة المخصصة من حصص التكوين لفائدة رؤساء وأعضاء المجالس البلدية بما يمكن من تحسين الأداء ودعم قدرات التصرف في المجال الإداري والمالي والتنظيمي للبلديات.

* مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 5-1-2 حصص التكوين الموجهة للمنتخبين	نسبة	*	**80%	90%	100%	100%

وسيمكن هذا الاجراء من تحسين أداء الجماعات المحلية وضمان جودة الخدمات المسداة للمتساكنين.

** المقصود بنسبة 80 %نسبة إنجاز برنامج التكوين المخصص للمنتخبين

✓ **المؤشر5-1-3: حصص التكوين الموجهة لأعوان البلديات المحدثة:**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة حصص التكوين الموجهة لأعوان البلديات التي تم إحداثها في إطار تعميم النظام البلدي.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 5-1-3 حصص التكوين الموجهة لأعوان البلديات المحدثة	نسبة	*	30%	30%	40%	**%40**

* مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023.

وسيمكن هذا الاجراء من تحسين أداء الجماعات المحلية وضمان جودة الخدمات المسداة للمتساكنين.

** المقصود بنسبة 30 %نسبة إنجاز برنامج التكوين المخصص لأعوان البلديات المحدثة.

▪ **ال هدف2: دعم المالية المحلية وحوكمة التصرف:**

يتمثل هذا الهدف في **ضمان الترفيع في مبلغ الدعم المالي السنوي** الذي يتم تحويله من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية، بما يمكن من تحسن القدرات المالية للبلديات على مستوى موارد العنوان الأول وتمكينها من **توفير ادخار إداري** من شأنه الترفيع في مساهماتها لتمويل برامجها الاستثمارية التي تمول أساسا عن طريق المنح والقروض المسندة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

✓ **المؤشر5-2-1: تطور الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية:**

يتعلق المؤشر بالمجهود التمويلي السنوي المبذول لفائدة الجماعات المحلية لمساعدتها على تحمل الأعباء المحلية.

انجازات وتقديرات المؤشر 5-2-1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 5-2-1تطور الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية	نسبة	**%10**	**%20**	% 20	% 20	% 20

تم الاقتصار على برمجة زيادة بقيمة 10بالمائة وذلك في إطار ما تسمح به وضعية المالية العمومية غير أنها تبقى غير كافية لتمويل حاجيات البلديات الحقيقية.

▪**الهدف1-3: تحسين أداء الجماعات المحلية في مجال النظافة والعناية بالمحيط:**

✓ **المؤشر5-3-1: نسبة إنجاز تدخلات البرنامج السنوي للخطة الوطنية لمقاومة الحشرات:**

يندرج هذا المؤشر في إطار متابعة تنفيذ مكونات الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات الموكول تنفيذها للوكالة البلدية للخدمات البيئية التابعة لبلدية تونس في إطار معاضدة مجهود البلديات في هذا المجال.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 5-3-1 : نسبة إنجاز تدخلات البرنامج السنوي للخطة الوطنية لمقاومة الحشرات	نسبة	*	%80**	%90	%100	%100

* مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023.

** المقصود بنسبة 80 %نسبة المساحة المزمع التدخل فيها مقارنة بالمساحة المبرمجة.

2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1 دعم القدرات البشريـة للجماعات المحلية	**المؤشر 5-1-1 :** تطور نسبة التأطير بالبلديات	%14,9	دعم قدرات الموارد البشرية	1.885 م د	
	المؤشر5-1-2: حصص التكوين الموجهة للمنتخبين	90%			
	المؤشر5-1-3: حصص التكوين الموجهة لأعوان البلديات المحدثة	% 30			
الهدف 2دعم المالية المحلية وحوكمة التصرف	**المؤشر5-2-1:** تطور الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية	% 20	ترسيخ المسار اللامركزي	1031.256 م د	
الهدف 13: تحسين أداء الجماعات المحلية في مجال النظافة والعناية بالمحيط	**المؤشر5-3-1:** نسبة إنجاز تدخلات البرنامج السنوي للخطة الوطنية لمقاومة الحشرات	%90			

2-3مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يتكفل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بصفته الفاعل العمومي الوحيد لبرنامج الشؤون المحلية بالمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليه من خلال:

- تعبئة الموارد الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الإستثمارية للجماعات المحلية.
- إسناد القروض للبلديات والمجالس الجهوية والمؤسسات العمومية التابعة لها.
- التصرف في مساعدات الدولة بعنوان التنمية لفائدة البلديات.
- إسناد مساعدات مالية إستثنائية للجماعات المحلية لمعاضدة مجهودها التنموي.
- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة إنجاز مشاريعها الإستثمارية.
- مساعدة الجماعات المحلية علىتحليل وضعها المالي وإحتساب طاقاتها على الإقتراض.
- إبرام صفقات مجمعة لإقتناء المعدات لفائدة البلديات.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة أ د)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	تعبئة الموارد المخصصة للاستثمار	اعتمادات بعنوان المساعدات غير الموظفة	125.000
		منحة بعنوان الأداء على القيمة المضافة الخاصة بمشاريع البلديات المعنية بالتوسعة	8.000
		منحة بعنوان الأداء على القيمة المضافة الخاصة بمشاريع البلديات الجديدة	6.000
		اعتمادات بعنوان تمويل برنامج تأهيل المستودعات البلدية	2.000
		اعتمادات بعنوان تمويل البرنامج الوطني لتأهيل الأسواق	2.000
		مساعدات غير موظفة لـ 78 بلدية جديدة	20.000
المجموع			**163.000**

*** صندوق القروض يتولى تحويل هذه المنح والمساعدات لفائدة البلديات التي تقوم بدورها بإنجاز المشاريع .**

3- الميزانية وإطارنفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026):

بلغت الاعتمادات المقترحة بمشروع ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2024ما قدره 1033.1 م د مقابل 1037,8 م د مصادق عليها سنة 2023(دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية) أي بنقصان طفيفيقدر بـ 4.6 م د.

جدول عدد 3:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة أ د)

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م تعديلي2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	19700	16000	16570	570	4%
نفقات التسيير	3200	2550	3850	1300	51%
نفقات التدخلات	898000	1018575	1011605	-6970	-1%
نفقات الاستثمار	0	700	1115	415	59%
نفقات العمليات المالية		0	0	0	
المجموع	**920900**	1037825	1033140	-4685	0%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة أ د)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	19700	16000	**16570**	17437	17800
نفقات التسيير	3200	2550	**3850**	5152	5279
نفقات التدخلات	898000	1018575	**1011605**	1482875	1654575
نفقات الاستثمار	0	700	**1115**	820	726
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	920900	1037825	**1033140**	1506284	1678380
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	921800	1038750	**1034070**	1507219	1678380

يرجع التطور في الاعتمادات المقترح رصدها لفائدة البرنامج للسنوات المقبلة أساسا إلى:

* الترفيع في اعتمادات الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية بنسبة 20 % مقارنة بسنة 2023 أي بزيادة مبلغ 138 م د وذلك على غرار طلبات السنوات السابقة لتمكين الجماعات المحلية من تحسين أدائها في مختلف مجالات تدخلها.

* الترفيع في الاعتمادات المتأتية من موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بمبلغ 120 مد منها اقتراح زيادة بمبلغ 20 م د مقارنة بما تم ترسيمه بميزانية سنة 2023إضافة إلى اقتراح زيادة ثانية بمبلغ 100 م د متأتية من فواضل اعتمادات الصندوق المذكور التي فاقت 150 م د.

* الترفيع في نفقات التسيير من خلال تحميل كامل نفقات كراء المقر المخصص لإيواء مصالح الشؤون المحلية على حساب برنامج الشؤون المحلية عوضا عن برنامج القيادة والمساندة، إضافة إلى الترفيع في بعض النفقات المتعلقة بالاعتناء بهذا المقر (خاصة من حيث استهلاك الكهرباء وصيانة المقر) وفق الحاجيات الحقيقية المشخصة للغرض.

يرجع التطور في الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات المقبلة أساسا إلى :

- الترفيع في الاعتمادات المخصصة لقسم التدخلات وذلك بإعتبار التطور السنوي للدعم المالي لفائدة الجماعات المحلية وذلك بنسبة لاتقل عن 20 %.

- برمجة دعم مالي إستثنائي بمبلغ 100 م د لمجابهة النقص في الموارد الذاتية للجماعات المحلية الناتج عن تداعيات جائحة كورونا المستجد على المالية المحلية بالنسبة لسنة 2023.

- الترفيع في الاعتمادات المخصصة للجماعات المحلية بعنوان صندوق التعاون، باعتبار أن مستحقات البلديات المتوفرة بهذا الصندوق تتجاوز الاعتمادات التي يتم فتحها سنويا بهذا العنوان.

- طلب تعويض المبلغ الذي تم إقتطاعه من ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2022 والمقدرة بـ 90 م د وإدراجه بمشروع ميزانية سنة 2023.

- إدراج إعتمادات ضمن قسم الإستثمار بالفصل الخاص بالبرامج الإعلامية لتمويل إنجاز بعض المنظومات على غرار إرساء منظومة المعرف الوحيد للمواطن وإرساء المنظومة الجديدة للحالة المدنية وتطوير النظام المعلوماتي الإحصائي.

البرنامج 9
القيادة والمساندة

يترأس برنامج القيادة والمساندة السيد "عصام الحمروني" الكاتب العام لوزارة الداخلية بداية من 09 ماي 2022.

1 تقديم البرنامج

1-1 الاستراتيجية

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى مساندة البرامج العملياتية في تجسيم أهدافها عبر الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي والبرمجة على المدى المتوسط والبعيد للمهمة والمتابعة والتقييم. كما يتولى البرنامج قيادة أشغال إعداد ميزانية المهمة وإطار النفقات متوسط المدى والبرمجة السنوية للنفقات بالتنسيق مع البرنامج العملياتية وذلك بتوفير الدعم التقني واللوجستي وكل المعطيات الضرورية لفائدتهم مساهمةً منه في إرساء منظومة تصرف مبنية على النتائج والأداء مما يمنح هياكل التصرف في القطاع مرونة أكبر في التصرف وقدرة أوسع على تصور السياسات والبرامج وتنفيذها وضع آليات للتقييم والمساءلة في إطار الشفافية وعلوية القانون.

وعلاوة على ذلك، يعمل برنامج القيادة والمساندة على معاضدة المجهود الوطني في تحسين مردودية المالية العمومية من خلال التحكم في كتلة الاجور واحكام تنفيذ الميزانية ومتابعتها وضمان ديمومتها وتحسين نسق استهلاك الاعتمادات المرخصة بميزانية المهمة.

كما يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى تحقيق سياسة الدولة الرامية إلى تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. وفي هذا الإطار، سيعمل برنامج القيادة والمساندة على وضع الآليات الكفيلة بتقليص الفوارق بين النساء والرجال تماشيا مع التزامات الدولة الدولية والوطنية.

أما فيما يتعلق بالمحافظة على توازنات الدولة المالية وضمان ديمومة الميزانية باعتبار أن التوازنات المالية تعتبر أولوية للدولة نظرا للوضعية الحالية للمالية العمومية، فسيعمل البرنامج على مواصلة تحسين التصرف في روزنامة صرف الاعتمادات المالية وترشيد التصرف في الممتلكات ومصاريف التسيير مع تركيز العمل على تعزيز ثقة المزودين والمتعاملين مع الوزارة في ايفائها بتعهداتها.

وتتمثل المحاور الأساسية لإستراتيجية برنامج القيادة والمساندة في:

- تطوير فاعلية البرنامج،
- تحسين توظيف في الموارد المتاحة والتصرف فيها،
- مساندة البرامج العملياتية في احكام التصرف في الميزانية،
- المساندة في حالة الظروف الطارئة التي تعيق تحقيق الأهداف،

2-1 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج القيادة والمسـاندة من الهياكل المركزية وتفرعاتها الجهوية التي يتم عن طريقها تنفيذ استراتيجية البرنامج في إطار الاستراتيجية العامة لمهمة الداخلية.

القيـــادة:

- الهياكل المركزية المكلفة بالقيادة والتخطيط والتنسيق والاعلام الاتصال.

المسانـــدة:

- الهياكل المركزية المكلفة بالشؤون الإدارية والمالية والشؤون الجهوية.
- الهياكل الصحية.

الفاعلون العموميون:

- ديوان مساكن الإطارات النشيطة بوزارة الداخلية.

ديوان مساكن الإطارات النشيطة بوزارة الداخلية

تتمثّل مهام الدّيوان أساسا في تنفيذ سياسة المهمة في مجال الإحاطة الاجتماعية للإطارات النشيطة بوزارة الداخلية من خلال توفير السكن اللائق عبر بنـاء أو اقتناء مساكـــن معدّة للكـراء أو البيع بأثمان معقولـــــة ومدروسة تتماشى والوضعيات الاجتماعية لأعوان الوزارة واستجابة لما يتطلب القطاع من تطـوّر.

2 أهداف ومؤشرات الأداء:

1-2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1.9:ضـــمان ديمومة الميزانية وترشـــيد التصـــرف في الموارد المالية مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة:

يرجع هذا الهدف إلى الدور القيادي الذي يضـــطلع به برنامج القيادة والمســـاندة عن طريق هياكل الاشـــراف والتخطيط والمتابعة الراجعة إليه بالنظر، كما يرمي هذا الهدف لتكريس مبادئ حوكمة التصـــرف في الميزانية من خلال ترشـــيد النفقات في إطار الحفاظ على التوازنات المالية وذلك بالعمل على مزيد تفعيل الربط بين أداء البرنامج والاعتمادات المقترحة.

➢ **المؤشر 1.1.9: الفارق بين التقديرات والانجازات للميزانية:**

يندرج هذا المؤشـــر في إطار التوجهات العامة للدولة فيما يتعلق بالمالية العمومية حفاظا على التوازنات المالية وضـــمان لديمومة الميزانية من خلال العمل على إرســـاء مبادئ الحوكمة الرشـيدة للتصـرف في النفقات العمومية وترشـيدها وتكريس الشـفافية. ويتم اعتماد هذا المؤشـر لمتابعة دقة تقديرات الميزانية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر1.1.9: الفارق بين التقديرات و الانجازات للميزانية	%	1%	%0.4	0.5%	0.4%	0.3%

يهدف الاعتماد على هذا المؤشـــر إلى تقليص الفارق بين تقديرات مشـــروع ميزانية البرنامج ونتائج تنفيذ الميزانيةوذلك إلى نسبة 0.5%مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2022 من أجل احترام تراخيص الميزانية والحد قدر الإمكان من اللجوء لطلب اعتمادات إضافية خلال السنة المالية.

➢ **المؤشر2.1.9: تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة**

تم اعتماد هذا المؤشـــر المتمثل في مقارنة بين كلفة الأجور والتســـيير للبرنامج مع كلفة الأجور والتسيير للمهمة قصد معرفة جودة التقسيم البرامجي قصد توجيه الموارد نحو السياسات العمومية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.1.9: فاعلية برنامج القيادة و المساندة	%	9.75%	10.2%	9.70%	9.65%	9.50%

سيتم العمل على المحافظة على نسبة مؤشر فاعلية برنـــامج القيادة والمساندة لفترة الثلاث سنوات المقبلة (2024 – 2025 – 2026) وذلك من خلال مواصـــلة تحقيق نســـبة قدرها 9.5% مع موفي ســـنة 2026 وذلك من خلال العمل على مواصـــلة تحيين مراكز عمل الأعوان بالهياكل المنتمين إليها بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية.

الهدف 2.9:تحسـين التصـرف في الموارد البشـرية مع ضـمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

يندرج هذا الهدف في إطار التوجه الوطني الرامي إلى النهوض بالموارد البشرية مع الحرص على ضمان تكافؤ الفرص والتحكم في كتلة الأجور حفاظا على التوازنات المالية للدولة وذلك من خلال:

- التحكم في كتلة الأجور من خلال تحسين عملية ضبط التقديرات عند إعداد مشروع الميزانية،
- تطوير كفايات العنصر البشري من غير أسلاك قوات الأمن الداخلي والسعي إلى حسن توظيفها باعتماد آليات إعادة التوظيف نظرا لتجميد الانتدابات.

➢ المؤشر 1.2.9 : دقة نفقات التأجير

يرجع اعتماد هذا المؤشر في التحكم في كتلة الأجور من خلال ضبط التقديرات المتعلقة بها بصفة دقيقة ومضـــبوطة تقوم على معطيات تتعلق بتأجير الأعوان (الترقية، التدرج.....) بحيث كلما تم إنجازها في الآجال كلما كانت المعطيات صحيحة والتقديرات دقيقة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.9: دقـــة تقديرات التأجيـــر	%	99.68%	99.05%	99.90%	99.92%	99.95%

تم استشـراف تحقيق نسـبة قدرها 99,95% لهذا المؤشـر مع موفي سـنة 2026 من خلال العمل على ضـــبط التقديرات وتوظيف المعطيات الضـــرورية بأكثر دقة على غرار الميزانية الإلزامية والتدرج والترقيات والمغادرات المبرمجة.

➢ **المؤشر 9 .2.2: نسبة تشريك العنصر النسائي في دورات التكوين المستمر:**

يعتبر تشـريك أكبر عدد من المتكونين في الدورات التكوينية المبرمجة ضـمن المخطط السـنوي للتكوين ضـرورة للرفع من قدرات الأعوان ولمزيد ترشـيد وتوزيع فرص التكوين بين الأعوان خصوصـا بالاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي ويتمثل هذا المؤشر في نسبة تشريك العنصر النسائي في دورات التكوين المستمر وذلك باحتساب الدورات المبرمجة بالمخطط السنوي.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.2.9: نسبة تشريك العنصر النسائي في دورات التكوين المستمر	%	43.08%	46%	67%	70%	72%

تم الترفيع في تقديرات نسـب هذا المؤشـر انطلاقا من النتائج المحققة والتي فاقت النسـب المتوقعة خلال انجاز مشروع سنة 2023، حيث كانت توجهات البرنامج منصبة في تجاه تفعيل مبدأ التكافؤ الفرص في تشريك أعوان من الجنسين بالدورات التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين.

الهدف 3.9: توفير السكن اللائق:

يندرج هذا الهدف في نطاق تنفيذ استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في مجال الإحاطة الاجتماعية بالأعوان عبر توفيـــر المسكن اللاّئق لأعوان قوّات الأمن الداخلي الذين يمتاز عملهم بالحركيّـــــة وعدم الاستقرار بمركز عمل واحـــد وذلك بمعاليـم مدروســـة تتماشـى وقدراتهم الماليّـــة ومقرات عملهم حتّى يتمكّنوا من توظيف قدراتهم وطـاقـاتهم، أينمـا دعـاهم واجبهم المهني، للمهـام المنوطـة بعهدتهم.

➢ **المؤشر 1.3.9: نسبة الاستجابة لمطالب الكراء.**

يمكن هذا المؤشـر من احتسـاب مدى القدرة على توفير السكن اللائق عبر تقييم نسـبة الاسـتجابة لمطالب الكراء. ويتم ذلك من خلال مقارنة المطالب المســتجابة مع المطالب الجملية خلال نفس السنة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.9: نسبة الاستجابة لمطالب الكراء	%	45%	45%	46%	46%	47%

يقدر الترفيع في نسب الاستجابة لمطالب الكراء لدى مساكن الإطارات النشيطة من 45% سنة 2022 إلى 46% سنة 2025 مع برمجة انجاز مشاريع واقتناء مساكن جديدة.

➢ المؤشر 2.3.9: نسبة تدخلات الصيانة

يمكن هذا المؤشـر من تقييم مدى القدرة على المحافظة على الرصـيد العقاري عن طريق تهيئة الأحياء السكنيّة وصيانتها.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.3.9: نسبة تدخـــلات الصيانـــة	%	42%	26%	42%	48%	51%

يقدر الترفيع في أعمال الصـيانة الخاصـة بالإقامات التابعة للديوان إلى نسـبة 51% مع موفي سنة 2026 سعيا للحفاظ على ديمومة العقارات والحيلولة دون ما يمكن أن يتسبب في اهترائها وتداعي مكوناتها.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

تتوزع أنشطة برنامج القيادة والمساندة حسب الأهداف المنتظرة وفقا للجدول التالي:

جدول عدد 1:
بيان الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات سنـــة 2024	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024 (م د)	دعائم الأنشطة
ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة	الفارق بين التقديرات والانجازات للميزانية	0.5%	التنسيق والإشراف والمتابعة	64.016 م د	الإشـــــراف الأفقي إلى جانب إصـــــدار النصوص التشريعية (أوامر وقرارات).
	فاعلية برنامج القيادة والمساندة	9.7%	الخدمات الصحية	43.812 م د	تحسين جـــودة الخدمات الصحية المسـداة لفائدة الأعوان.
			المساندة الجهوية	221.446 م د	دعم الهياكل الجهوية للمســـاعدة على أخـــذ القرار على المستوى الجهوي والمركزي.
تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.	دقـــة تقديرات التأجيـــر	99,90%	الـتصـــــرف فـي الموارد	176.706 م د	-متـابعـة التصـــرف في الموارد البشـــريـة من خلال متـابعـة الوضعيات الإدارية للأعوان -العنايـة بمؤهـــــلات الموظفين من خلال إعـــــــداد برامج التكوين والرسكلـــة
	نسبة تشريك العنصر النسائي في دورات التكوين	67%			
توفيـــر الســـكن اللائـــق	نسبة الاستجابة لمطالب الكراء	46%	منحة لفائدة ديوان المساكن	1.5 م د	
	نسبة تدخـــلات الصيانـــة	42%			

الوحدة: مليون دينار

3.2– مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

يتكون الفاعلون العموميون لبرنامج القيادة والمساندة من ديوان مساكن الإطارات النشيطة ومركز الإعلامية وتقدر الاعتمادات الخاصة بهم خلال سنة 2024بـ 29.745 م د.

جدول عدد 2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
ديوان مساكن الإطارات النشيطة بوزارة الداخلية	اقتناء عدد (12) شقة بالزهروني من ولاية تونس. بناء عدد (58) شقة معدة للسكن بالمروج 6 من ولاية بن عروس. اعداد دراسات لمشاريع مستقبلية.	**1.5 م د**
مركز الإعلامية بوزارة الداخلية	- دعم البنية التحتية للنظام المعلوماتي لمهمة الداخلية. - إعداد خطة استراتيجية لتأمين الموارد المعلوماتية للمركز وضمان استمرارية الخدمات. - توفير منصة لتوطين تطبيقات ذات كفاءة عالية. - تعزيز التغطية الشبكية وتحديث المعدات والتجهيزات وتحسين سعة الربط. - تهيئة قاعة الأنظمة المركزية ومحيطها.	**28.245 م د**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026

تقدر جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2024 بـ 601.165 مليون دينار وبـ 657.5مليون دينار سنة 2025 وبـ 723.293مليون دينار لسنة 2026.

ويرجع هذا التطور إلى الزيادة في حجم وعدد الأنشطة والمشاريع المبرمج إنجازها خصوصا وأن توزيع الاعتمادات سيتم حسب المشاريع.

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقة	انجازات 2022	ق م 2023(1)	تقديرات2024(2)	الفارق	
				المبلغ (2)- (1)	النسبة %
نفقات التأجير	287836	313284	**347980**	34696	11%
نفقات التسيير	100427	110100	**118600**	8500	8%
نفقات التدخلات	19559	18905	**20675**	1770	9%
نفقات الاستثمار	35479	35300	**48470**	13170	37%
المجموع	**443301**	**477589**	**535724**	58135	**12%**

جدول عدد 04:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـان البرنامج	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	287836	313284	**347980**	382250	420475
نفقات التسيير	100427	110000	**118600**	138316	152147
نفقات التدخلات	19559	18905	**20675**	22640	24940
نفقات الاستثمار	35479	28800	**48470**	114301	125731
نفقات العمليات المالية			**0**	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**443301**	**470989**	**535725**	**657507**	**723293**
المجمـــوع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسســـات	443591	471279	**536015**	657797	723583

حددت تقديرات ميزانية برنامج القيادة و المساندة للثلاث السنوات (2024-2026) على أساس معطيات حالية منها العجز الحاصل في العديد من فقرات الميزانية و يرجع ذلك للتباين الواضح بين الاعتمادات المرسمة بقانون المالية و تحقيق الحاجيات المراد انجازها من خلال عدم مواكبة الارتفاع المشط لأسعار المواد و كلفة الأشغال و الخدمات و الذي ينعكس سلبا على نسب الأداء من منطلق الوظيفة المزدوجة للبرنامج التي يسعى من خلالها لتحقيق نتائج ذات مردودية عالية ودعمه و مساندته للبرامج العملياتية، و على هذا الأساس تم إعداد تقديرات تتماشى مع ضمان ديمومة الميزانية من خلال تحسين فاعلية البرنامج و الرفع من مؤهلات الموظفين مع مراعاة تكافؤ الفرص في إطار مقاربة النوع الاجتماعي و العمل على تطوير الإمكانيات للرفع من أداء البرنامج المتعلق بالمساندة في جانبها الاجتماعي.

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الأمن الوطني

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني

رمز المؤشر :1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مقاومة الجريمة**
2. **تعريف المؤشر**: يدل هذا المؤشر على مدى فاعلية نشاط الوحدات الأمنية ونجاعة انتشارها بمرجع النظر الترابي كما يمكن اعتماده في مزيد تدعيم المنظومات الأمنية لتكثيف الحملات وتنويعها من حيث المكان والزمان والأهداف كما يسمح للإدارة درس توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمضاعفة مجهودها في المحافظة على الأمن العام،
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد الأفراد الموقوفين من المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني على العدد لجملي للأفراد المفتش عنهم، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

عدد الأفراد المفتش عنهم	عدد الأفراد الموقوفين من المفتش عنهم بمرجع نظر الامن الوطني	نسبة الإيقافات للمفتش عنهم
(1)	**(2)**	**100 *(1/2)**

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:(** الإدارة العامة للأمن العمومي**)**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سداسيا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 75%** سنة **2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأمن العمومي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 1.1.1: نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني	نسبة(%)	26	65	70	75	75

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:** تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني لا يمكن أن تحافظ على استقرارها من سنة إلى أخرى نظرا لتشعب المهام الموكولة للوحدات الأمنية خاصة في الظروف الاستثنائية مما قد يؤثر على جاهزية الوحدات العاملة على إيقاف الأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:**

- - محدودية منظومة جمع المعطيات،
- - تعدد المتدخلين في إنجاز هذا المؤشر،
- - صعوبات على مستوى التنسيق بين مختلف الإدارات.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء:نسبة قضايا العنف ضد المرأة والطفل المحالة على العدالة

رمز المؤشر :2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مقاومة الجريمة**
2. **تعريف المؤشر**: جاء هذا المؤشر كأداة تقييم لدور الوحدات الأمنية المختصة في ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة والطفل وضمان حقوقهم، كما يعكس هذا المؤشر مدى جاهزية الوحدات المختصة من حيث الموارد البشرية واللّوجستية (وسائل نقل، تجهيزات، مقرات ...).
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد القضايا التي تمت مباشرة الأبحاث فيها طبق الفصل عدد 25 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 على العدد الجملي للقضايا الواردة على الوحدات المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل وذلك وفقا للمعادلة التالية:

العدد الجملي للقضايا الواردة على الوحدات المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة و الطفل	عدد القضايا التي تمت مباشرة الأبحاث فيها طبق الفصل عدد 25 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017	نسبة قضايا العنف ضد المرأة و الطفل المحالة على العدالة
(1)	**(2)**	**100 *(1/2)**

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:(** الإدارة العامة للأمن العمومي**)**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سداسيا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 83%** سنة **2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأمن الوطني

III- قراءة في نتائج المؤشر

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.1.1: نسبة قضايا العنف ضد المرأة والطفل المحالة على العدالة	نسبة(%)	79.33	90	81	82	83

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:** تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط اعتمادا على المعطيات الحالية والإمكانات المتوفرة للفرق المختصة أو التي يمكن توفيرها مع الأخذ بعين الاعتبار للارتفاع المتوقع في مصاريف تسيير هذه الوحدات.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

- محدودية منظومة جمع المعطيات.
- إحصائيات غير منتظمة لمثل هذه القضايا.
- يصعب تحديد القيمة المستهدفة لهذا المؤشر سنويا باعتباره مرتبطا بمدى وعي النساء بالحماية القانونية في حالة التعرض للعنف.
- تشكو الفرق من إثقال كاهلها بأدوار خارجة عن نطاق مشمولاتها القانونية في ضوء عدم توفر آلية تنسيق ومتابعة ناجعة على المستويين الوطني والجهوي سيما وأنه تمت إثارة عدم تفعيل عديد الهيئات التنسيقية الجهوية وهو ما لا يتلاءم مع متطلبات حسن تنفيذ بروتوكولات التعهد والاتفاقية المشتركة المبرمة بين الوزارة وبقية الهياكل الرسمية المتداخلة في المنظومة الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة والطفل خاصة في مجال الايواء والنقل والتساخير الطبية والقضائية.

بطاقة مؤشـــر قيس أداء:نسبة تطور الكشف عن الجريمة باستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية والعلمية

رمز المؤشر :3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مقاومة الجريمة**
2. **تعريف المؤشر**: يدل هذا المؤشر على مدى فاعلية ونجاعة الإدارة الأمنية في التصدي للجريمة المستحدثة وفك رموزها وذلك باستغلال أحدث التجهيزات والمخابر المعتمدة في المجال خاصة في ظل تطور مثل هذه الجرائم في عصرنا الحالي مواكبة للتطوّر التكنولوجي والنّظم المعلوماتية،
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد القضايا المنجزة عن طريق مصالح الشرطة الفنية والعلمية على عدد القضايا الواردة عليها وذلك وفقا للمعادلة التالية:

عدد القضايا الواردة على مصالح الشرطة الفنية و العلمية	عدد القضايا المنجزة عن طريق مصالح الشرطة الفنية و العلمية	نسبة تطور الكشف عن الجريمة باستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية و العلمية
(1)	(2)	(1/2)* 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:(** إدارة الشرطة الفنية والعلمية**)**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سداسيا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 80%** سنة **2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأمن العمومي

[1]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 3.1.1: نسبة تطور الكشف عن الجريمة باستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية والعلمية	نسبة(%)	97	100	40	60	80

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: لم يتم تحصيل القيمة المتوقعة لهذا المؤشر في إطار تفعيل منظومة الكشف عن الجرائم **باستعمال الوسائل والتقنيات الحديثة**، حيث تم انجاز سنة 2022 نسبة في حدود 97%بالمقارنة مع ما هو مبرمج 100%، ويعود ذلك إلى تضاعف عدد القضايا الواردة على مخابر الشرطة الفنية والعلمية خاصة خلال السنوات الأخير نتيجة تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية مقارنة بالإمكانيات البشرية والمادية المتاحة،

كما أنه من الأسباب التي حالت دون بلوغ القيمة المستهدفة نجد تأخير في آجال تنفيذ صفقات التزود بالمواد الاستهلاكية للمخابر الجنائي وضعف في انتداب الموارد البشرية المختصة. ويتوقع أن تتحسن قيمة المؤشر في السنوات القادمة نتيجة لحسن توظيف القدرات البشرية واعتماد نظام الجودة واقتناء وتعصير التجهيزات لتقنية على غرار (اقتناء جهاز ICPMS).

بالإضافة إلى ارتفاع كلفة التجهيزات والمعدات المخبرية في العالم مما استوجب تعديل في مؤشرات قيس الأداء على المدى المتوسط.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

- تعدد الاختصاصات الفنية داخل الوحدة العملياتية (قسم التحاليل الكيميائية، قسم الأسلحة والذخيرة، قسم اختبار الوثائق ...) تؤثر على واقعية المؤشر.
- محدودية منظومة جمع المعطيات.
- العدد الكبير للقضايا الواردة بالمقارنة مع الموارد البشرية يؤثر سلبا على منظومة الإحصاء.

بطاقة مؤشـــر قيس أداء:نسبة مقاومة جرائم الحق العام والجرائم الإرهابية بمرجع نظر الأمن الوطني

رمز المؤشر :4.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مقاومة الجريمة**
2. **تعريف المؤشر**: يعتبر هذا المؤشر هاما في قياس مجهود الوحدات الأمنية في تصديها للجرائم بأنواعها بالبحث والتحري والعرض على المحاكم المختصة في أجالها المحددة ومواصلة مقاومتها للهجرة الغير شرعية بكشف مخططاتها الإجرامية وضبط عناصرها لتفادي أثارها على الفرد والمجتمع وتدعيم مقومات الاستقرار الأمني للدولة،
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عددا لقضايا المحالة على العدالة بمرجع نظر الأمن الوطني على عدد القضايا بمرجع نظر الأمن الوطني وذلك وفقا للمعادلة التالية:

عدد القضايا بمرجع نظر الأمن الوطني	عدد القضايا المحالة على العدالة بمرجع نظر الأمن الوطني	نسبة مقاومة جرائم الحق العام
(1)	(2)	(1/2)* 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:(** الإدارة العامة لوحدات التدخل**)**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 90%** سنة **2026**

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأمن الوطني

[1]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 4.1.1: نسبة مقاومة جرائم الحق العام والجرائم الإرهابية بمرجع نظر الأمن الوطني	نسبة(%)	65	90	90	90	90

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: مستوى تقدم مقبول للمؤشر في حدود 10% بين سنتي 2021 و2022، ويتوقع أن تبلغ النسبة 90%بداية من سنة 2023 وتضل مستقرة على المدى المتوسط أي بين سنوات2024-2026، ويعود ذلك لجملة من الإنتظارات أهمها:

- ✓ بعث شراكة في مجال التكوين وتبادل الخبرات والتجهيزات مع وحدات أجنبية،
- ✓ تدعيم البرنامج بالتجهيزات الحديثة اللاّزمة والمواكبة لتطور نسق الجريمة المنظمة في العالم.
- ✓ تدعيم البرنامج بالاستثماراتوبالبناءات على غرار المركبات الأمنية.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

هذا المؤشر لا يعكس حقيقة المجهودات والانجازات التي تقوم بها الوحدات العملياتية الفرعية في سبيل التصدي للجريمة الإرهابية على غرار المتابعة الميدانية للعناصر المشبوهة،الإرشاد، التحليل الأمني ...

.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: تطور مؤشر فعالية عمليات مراقبة السرعة

رمز المؤشر :1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز السلامة المرورية**
2. **تعريف المؤشر**: يدل هذا المؤشر على مدى أهمية الرقابة الآلية لحركة المرور في تعزيز السلامة المرورية وخاصة فيما يتعلق بالإفراط في السرعة لمزيد إحكام تطبيق قانون الطرقات وزجر المخالفات المرورية ويساعد الإدارة على مزيد تعميم تجهيزات المراقبة المرورية وتطوير إمكانياتها المادية في المجال،
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية(efficience)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
2. يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد المخالفات الناتجة عن الإفراط في السرعة على العدد الجملي للساعات المقضاة في حملات الرادار المنجزة بمرجع نظر الأمن الوطني وذلك وفقا للمعادلة التالية:

تطور مؤشر فعالية عمليات مراقبة السرعة	عدد ساعات العمل المقضاة في حملات الرادار	عدد المخالفات المتعلقة بالسرعة
(2/1)	(2)	(1)

3. **وحدة المؤشر:** عـــــــدد
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:(** إدارة شرطة المرور**)**
5. **تاريخ توفّر المؤشر: سنويا**
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 14.9**سنة **2026**
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأمن العمومي

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1..2.1: تطور مؤشر فعالية عمليات مراقبة السرعة بمرجع نظر الأمن الوطني	عدد	5.5	6.36	7.6	10.64	14.9

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

رغم ارتفاع عدد ساعات العمل المقضاة في حملات الرادار بمرجع نظر الأمن الوطني إلا أنتطور قيمة المؤشر مرتبطة بوعي المواطن تجاه احترام قانون الطرقات، ويبقى العدد في نسق تصاعدي خلال الفترة القادمة والممتدة على مدى الثلاث سنوات القادمة من خلال:

- - تدعيم التوجه نحو اعتماد المخالفة الالكترونية في جميع المخالفات.
- - إحكام حسن الانتشار والتغطية في الزمان والمكان.
- - تدعيم وتطوير منظومة المراقبة الآلية.
- - مواصلة اقتناء الناظم الآلي المحمول"TABLETTE" لتشمل جميع الوحدات المرورية المركزية والجهوية وذلك لضمان أكثر نجاعة وسرعة في القيام بالرقابات الترتيبية.
- - استغلال التكنولوجيات الحديثة لمراقبة السيولة المرورية وضمان التدخل الناجع.
- - الحملات التحسيسية بالتنسيق مع المرصد الوطني لسلامة المرور والجمعيات المعنية بالسلامة المرورية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

- مؤشر لا يعطي فكرة عن نسب حوادث السير والطرقات.
- مؤشر لا يعكس الدور الحقيقي الذي تأديه الوحدة العملياتية.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: نسبة جاهزية وسائل النقل

رمز المؤشر :1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية**
2. **تعريـف المؤشـر**: يـدل هـذا المؤشـر علـى مـدى جاهزيّـة وسـائل النقـل وأهميتهـا فـي تـدعيم سـرعة تدخلات الوحدات الأمنية وتعزيز فاعليتها ونجاعتها،
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
2. يـتم احتسـاب هـذا المؤشـر بقسـمة عـدد الفـارق الحاصـل فيمـا بـين العـدد الجملـي لوسـائل النقـل المسـتعملة بمختلـف الوحـدات الأمنيـة والعـدد الجملـي التقـديري لوسـائل النقـل المعطبـة منهـا علـى عدد وسائل النقل المستعملة وذلك وفقا للمعادلة التالية:

عدد وسائل النقل المستعملة خلال السنة الحالية	العدد التقديري لوسائل النقل المعطبة يوميا خلال السنة الحالية	نسبة جاهزية وسائل النقل
(1)	**(2)**	**[(1-2)/(1)]* 100**

3. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: (إدارة الإمكانات العامة والمعدات)**
5. **تاريخ توفّر المؤشر: سنويا**
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 98%** سنة **2026**

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشـــــر 1.3.1: نســـــبة جاهزية وسائل النقل	نسبة(%)	95.27	95	96	97	98

2. تحليـل النتـائج والتقـديرات الخاصـة بالمؤشـر: يعمـل البرنـامج علـى الارتقـاء بنسـبة جاهزيـة وسـائل العمـل وذلـك مـن خـلال تـدعيم نـواة الـورش بـالتجهيزات والمعـدات وتحسـين البنيـة التحتيـة للورشـالمركزية واقتنـاء وسـائل نقـل وتجهيـزات جديـدة لمزيـد دعـم مجهـودات الوحـدات الأمنيـة للقيـام بمهـامهم فـي أحسـن الظـروف بغـرض الوصـول إلـى القيمـة المسـتهدفة للمؤشـر علـى المـدى المتوسط.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

المؤشـر لا يعطـي فكـرة حقيقيـة علـى مـدى جاهزيـة الوسـائل التـي تعطـي الـدعم اللوجستي للبرنامج.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: نسبة تطور معدل التكوين لإطارات وأعوان الأمن الوطني

رمز المؤشر: 2.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية**
2. **تعريف المؤشر**: يعد التكوين من أهم الوسائل المعتمدة لتحسين مردودية الموارد البشرية و تأهيلها لرفع التحديات المطروحة بفعل التطور التكنولوجي و ثورة المعلوماتية و الاتصالات هو مطلب أساسي و حيوي لتنمية المعلومات و المعارف و المهارات لدى الأفراد و إكسابهم الفاعلية و الكفاية لأهمية دفع وتطوير العمل بمختلف الوحدات الأمنية و قد تم اختيار هذا المؤشر لضرورة تكثيف و تعميم الأنشطة التكوينية و توسيع مجالاتها بالتوازي مع حاجيات الوحدات الأمنية بالإضافة و أن تطوره السنوي في ظل مخططات التكوين يساهم في تحسين و تطوير الأداء و بلوغ الأهداف المنشودة لبرنامج الأمن الوطني ،
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة(qualité)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد الأفراد المستهدفين المنتفعين بالتكوين على العدد الجملي للأفراد التابعين لبرنامج الأمن الوطني خلال نفس السنة وذلك وفقا للمعادلة التالية:

عدد أعوان و إطارات برنامج الأمن الوطني خلال سنة:.....	عدد الأفراد المنتفعين بالتكوين خلال سنة :.....	نسبة تطور معدل التكوين لأفراد الامن الوطني
(1)	(2)	(1/2)* 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:(** الإدارة العامة للتكوين**)**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 100%** سنة **2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأمن الوطني

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.3.1: نسبة تطور معدل التكوين لإطارات وأعوان الأمن الوطني	نسبة(%)	46	75	90	95	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

استعادة نسق دورات التكوين المستمر بعد ما تعطلت جراء جائحة الكورونا وإتباع نظامالأفواج سيقع بلوغ التقديرات المذكورة بالجدول بالعمل على مواصلة دعم لامركزية التكوين من خلال تفعيل الفرق المتنقلة للتكوين والإحداث الجديد لكلية الشرطة بالنفيضة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر لا يعطي فكرة على جودة الدورات التكوينية.

بطاقة مؤشـــر قيس أداء: نسبة تشريك المرأة الأمنية في دورات التكوين المستمر

رمز المؤشر :3.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير الكفاءات المهنية ووسائل العمل
2. **تعريف المؤشر:** يدل هذا المؤشر على مدى تمثيلية المرأة في التكوين والتأهيل الوظيفيوذلك في إطار التكريس الفعلي للمساواة بين الجنسين من خلال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات العمومية والميزانيات لمهمة الداخلية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة العدد الجملي للأفراد المشاركين في دورات التكوين المستمر على عدد المنتفعين بالتكوين من العنصر النسائي، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

العدد الجملي للأفراد المشاركين في دورات التكوين المستمر	عدد المنتفعين بالتكوين من العنصر النسائي	نسبة تشريك المرأة الأمنية في دورات التكوين المستمر
(1)	**(2)**	**100 *(1/2)**

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:(** الإدارة العامة للتكوين**)**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 25%** سنة **2026**
1. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأمن الوطني

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 3.3.1: نسبة تشريك المرأة الأمنية في دورات التكوين المستمر	**نسبة(%)**	7	30	15	20	25

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: تعمل الهياكل المشرفة على التكوين بالإدارة العامة للأمن الوطني على تحسين قيمة هذا المؤشر خلال السنوات القادمة (2024-2025-2026) بنسب زيادة تقدر بحوالي 5% وذلك من خلال التوجيهات المستقبلية المبرمجة التالية:

- الترفيع التدريجي في تشريك العنصر النسائي في دورات التكوين المستمر.
- تحفيز المرأة الأمنية على المشاركة في الدورات التكوينية.
- إيجاد آليات تضمن الترفيع في نسبة مشاركة المرأة في دورات التكوين على المستوى الجهوي.

.2

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

ضعف المنظومة الإحصائية الحالية لعدم وملاءمتها لمتطلبات المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الحرس الوطني

نسبة مقاومة الجرائم

رمز المؤشر :1/1/2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المحافظة على الأمن العام.
2. **تعريف المؤشر**: يهدف هذا المؤشر الى قياس مدى نجاعة وحدات الحرس الوطني في التصدي لجرائم الحق العام ومكافحة الإرهاب.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:لا يراعي النوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد القضايا العدلية المكتشفة على العدد الجملي للقضايا المسجلة بمرجع نظر الحرس الوطني.
2. **وحدة المؤشر:** نسبةمائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** كافة المراكز والفرق والمصالح الراجعة بالنظر إلى كل من: الإدارة العامة للأمن العمومي للحرس الوطني، إدارة الاستعلامات والأبحاث وإدارة مكافحة الإرهاب للحرس الوطني.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): % 84.77 سنة 2026.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.1.2: نسبة مقاومة الجرائم	)%نسبة(	81.39	83.51	84.38	84.94	84.77

2 - تحليل النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمكنت وحدات الحرس الوطني من كشف ما يعادل83 جريمة من جملة 100 جريمة خلال سنة2022.كما تمكنت خلال الثلاث سنوات الفارطة من المحافظة على معدل يفوق 80% بالرغم من الارتفاع المتواصلفي الجريمة في كافة أنحاء الجمهورية، هذا وسوف تعمل خلال السنوات المقبلة الى الرفع ومزيدتحسين هذا المعدل ليبلغ 84.77 من جملة 100جريمة بحلول سنة 2026.

. من خلال تحيين الخارطة الاجرامية وتعديل النسيج الأمني وتكثيف الدوريات لضمان سرعة التدخل واحكام التغطية مع حسن توظيف الموارد البشرية والمادية المتوفرة وتكثيف المراقبات الترتيبية والتفتيش.

3 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

مؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار تطور الجريمة نوعا.

نشاط الوحدات الحدودية

رمز المؤشر :2/1/2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**المحافظة على الأمن العام**.**
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر الى قياس نجاعة وحدات الحرس الوطني بالمناطق الحدودية.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية (efficience)
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد** المحاضر الخاصة بالتهريب، الاجتيازوالهجرة السرية المحبطة، الصيد البحري، النجدة والانقاذ بالبحر، التلوث، وعمليات المراقبة الترتيبية على العدد الجملي للدوريات بالوحدات الحدودية (البريةوالبحرية).
2. **وحدة المؤشر:** نسبةمائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** كافة المراكز والفرق والمصالح الراجعة بالنظر لكل من الادارة العامة لحرس الحدود، الادارة العامة للأمن العمومي للحرس الوطني وادارة الاستعلامات والأبحاث.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 9.78 سنة 2026.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.1.2: نشاط الوحدات الحدودية	معدل	9.67	9.70	9.72	9.72	9.78

2. **تحليل النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

بغاية تسجيل كل دورية ما لا يقل عن معدل 9.72 ما بين مخالفات ومحاضر خلال سنة 2024 وتحقيق 9.78 بحلول سنة 2026، سيتم العمل على توجيه المجهودات نحو مزيد إحكام التغطية الأمنية المطلوبة بمختلف مرجع نظر الحرس الوطني وتكثيف التواجد الأمني لوحدات الحرس الوطني والرفع من نشاطها هذا بالرغم من محدودية الاعتمادات المرصودة خاصة في مجال نفقات المحروقات المخصصة لوسائل البرية والبحرية والجوية.

نسبة القضايا المنجزة المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل

رمز المؤشر :3/1/2.

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على الأمن العام.**
2. **تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى نجاعة وحدات الحرس الوطني في التصدي لجرائم العنف ضد المرأة والطفل.**
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.**
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.**

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي للقضايا المنجزة والمحالة على العدالة على العدد الجملي للقضايا المسجلة والمتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل ضارب مائة.**
2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الفرق والمراكز المختصة في البحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل الراجعة بالنظر للإدارة العامة للأمن العمومي.**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100%سنة 2026.**

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	انجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة القضايا المنجزة المتعلقة بالعنف ضد المرأة و الطفل	نسبة مائوية	72	80.15	90	97	100

2. **<u>تحليل النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:</u>**

تعكس النسب المراد انجازها حرص وحدات الحرس الوطني المختصة في البحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل للتصدي لهذا النوع من الجرائم التي أصبحت ظاهرة خطيرة في المجتمع التونسي، حيث تسعى جاهدة إلى بلوغ نسبة 100% بحلول سنة 2026.

3. **<u>تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:</u>**

يعكس هذا المؤشر نسبة القضايا المنجزة المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل أي نسبة القضايا المحالة على العدالة في حين أن الوحدات المتعلقة بالتصدي لمثل هذه الجرائم يمكن أن تباشر فعليا جملة من القضايا لكن بدون التعرف على كامل أطرافها.

النسبة المائوية لمخالفات تجاوز السرعة

رمز المؤشر :1/2/2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السلامة المرورية.**
2. **تعريف المؤشر: يهدف الى الحد من ارتكاب مخالفة تجاوز السرعة المحددة بواسطة المراقبة بالرادار على مستوى مرجع نظر الحرس الوطني**
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)) :**عدد مخالفات الرادار / العدد الجملي للمحاضر والمخالفات المرورية) ضارب100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبةمائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** كافة مراكز، فرق ومصالح حرس المرور لدى ادارة حرس المرور.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 35.5%سنة 2025.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 1.2.2: النسبة المائوية لمخالفات تجاوز السرعة	مائوية	33.7	33.9	34.2	35	35.5

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:نظرا لخطورة مخالفة الإفراط في السرعة وما قد ينجر عنها من خسائر جسيمة مادية كانت أو بشرية، فان الوحدات المرورية للحرس الوطني تعمل باستمرار للحد والتقليل من الحوادث وذلك من خلال تطبيق قانون المرور على مستعملي الطريق و ردع المخالفين، لغاية بلوغ بحلول سنة 2026 نسبة **35.5%**من جملة المخالفات والمحاضر، بالإضافة إلى تكثيف الحملات التوعوية المرورية و تطوير خدمات الإسعاف وتكريس إجراءات السلامة الوقائية لمنع تكرار الحوادث بالتنسيق مع كل الجهات المتداخلة في مجال السلامة المرورية.

3 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

نشاط الوحدات المرورية

رمز المؤشر: 2/2/2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير** السلامة المرورية.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر الى قياس نجاعة وحدات الحرس الوطني في المجال المروري.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المحاضر والمخالفات المرورية على العدد الجملي للدوريات المرورية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبةمائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الادارة العامة للأمن العمومي للحرس الوطني " ادارة حرس المرور".
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 8.5 **%سنة 2026.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.2.2: نشاط الوحدات المرورية	معدل	8.35	8.3	8.4	8.4	8.5

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**ستعمل الوحدات المرورية للحرس الوطني على الرفع من مردودية وجاهزية دورياتها حتى تتمكن كل دورية من رفع ما لا يقل عن معدل 8.5 مخالفة أو محضر بحلول سنة 2026 للحد من الحوادث المرورية وذلك من خلال إحكام التغطية الأمنية لمرجع النظر وتكثيف التواجد الأمني لوحدات الحرس الوطني والرفع من نشاطها هذا بالرغم من محدودية الاعتمادات المرصودة خاصة في مجال نفقات المحروقات.

3. **تحديد أهم النقائص)limites)المتعلقة بالمؤشر:**

جاهزية وسائل النقل

1. **رمز المؤشر:1/3/2.**

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين** مقومات العمل الأمني.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر الى قياس نسبة جاهزية وسائل النقل وحدات الحرس الوطني.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:غيرمراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

100 %- عدد أيام عطب وسائل النقل على ((عدد وسائل النقل الذي يفوق معدلها العمري سنة ضارب 365) *100)

2. **وحدة المؤشر:** نسبةمائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الهيكل المعني بالوسائل والصيانة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 94 % سنة 2026.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.2: جاهزية وسائل النقل	معدل	93.52	94	94	94	94

2. **تحليل النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

تعتبر وسائل النقل من أهم احتياجات الادارة العامة للحرس الوطني للقيام بالمهمات المناطة بعهدة وحداتها لما لها من دور هام في الرفع من أداء العمل وتحسين جودة الخدمات، الا أن محدودية الاعتماد المخصص لتعهد وصيانة وسائل النقل مقابل ارتفاع الاسطول هو من أهم العراقيل التي تحول دون تحسين المؤشر وبلوغ نسبة جاهزية لا تتجاوز الـ 94في المائة.

5. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:**

نسبة المشاركة فيالتكوين المستمر

1. رمز المؤشر:1/3/2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مقومات العمل الأمني
2. تعريف المؤشر: هو مؤشر قياس مدى تطور عدد المتكونين ضمن برامج التكوين المستمر والرسكلة والتأهيل للأفراد لغاية تحسين قدراتهم المهنية في ممارسة مهامهم الأمنية في شتى مجالات الاختصاص والتخصص..
3. طبيعة المؤشر:مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد المشاركين في الدورات التكوينية / التعداد العام للأفراد) ضارب 100.
2. وحدة المؤشر: نسبةمائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة التكوين
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنويا.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):19.15 %سنة 2026.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 1.3.2: نسبة المشاركة في التكوين المستمر	نسبة مائوية	13.52	14.59	16.11	17.63	19.15

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعمل الإدارة العامة للحرس الوطني سواء من خلال مدارس التكوين المستمر المتوفرة لديها (عدد 04 مدارس) أو من خلال مدارس الجيش الوطني ومراكز التكوين المهني والتشغيل على الرفع من القدرات المعرفية للأفراد لغاية تحسين جودة العمل والخدمات المنجزة في المجالات المتعددة والمتنوعة للنشاط الأمني. لذا من المتوقع أن يبلغ عـدد المشاركين في الـدورات التـكوينية نسبة 19.15% من جملة الأفراد حسب تقديرات 2026.

3. تحديد أهم النقائص))limitesالمتعلقة بالمؤشر:

نسبة تكوين العنصر النسائي بالإدارة العامة للحرس الوطني

رمز المؤشر :3/3/2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على الأمن العام.**
2. **تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر الى قياس نسبة تكوين العنصر النسائي بالإدارة العامة للحرس الوطني.**
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience).**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):(عدد المشاركات في دورات التكوين المستمر على العدد الجملي للعنصر النسائي) *100.**
2. **وحدة المؤشر: نسبةمئوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة التكوين (الإدارة الفرعية للتكوين المستمر)**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سنويا.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 22.7%سنة 2025.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
المؤشر 1.3.2: نسبة تكوين العنصر النسائي بالإدارة العامة للحرس الوطني	نسبة مائوية	مؤشر جديد	18.16	24.23	30.22	36.2

2. **تحليل النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**يسعى برنامج الحرس الوطني إلى ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين العنصرين النسائي والرجالي على المستوى العملي ومزيد الترفيع من نسب تكوين العنصر النسائي خلال دورات التكوين المستمر ليبلغ عددهن605 بحلول سنة 2026، مقابل 76 فقط سنة 2023، ومواصلة تشريك العنصر النسائي الكفء في تحمل المسؤوليات القيادية، إلى جانب التأكيد خلال الثلاث سنوات القادمة للرفع من العدد الجملي للعنصر النسائي على مستوى التعداد العام للسلك والذي من المتوقع أن يبلغ 6300 سنة 2026 في حين لم يتجاوز1200 سنة 2023 ، وهو ما يدل على نجاعة هذه المبادرة في المضي نحو نبذ كل أشكال التمييز والإقصاء المبني على النوع

الاجتماعي وإيمانا بدور المرأة التي تتحمل عديد المسؤوليات صلب الوحدات الميدانية والمساهمة بالتالي في التوظيف الأنسب للموارد البشرية المتاحة لتحقيق النجاعة المرجوة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الحماية المدنية

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: المدة الزمنية للوصول لمكان التدخل

رمز المؤشر: 1.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**1.3
2. **تعريف المؤشر:**المدة الزمنية التي يستغرقها أعوان الحماية المدنية للوصول إلى مكان الحادث بداية من ساعة الإعلام والتي نسعى من خلال هذا المؤشر للتقليص من هذه المدة
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة (**efficacité**)
4. نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

يتم احتساب هذا المؤشر باحتساب المعدل العام للمدة الزمنية التي يستغرقها أعوان الحماية المدنية للوصول لمكان الحادث على كامل تراب الجمهورية وباحتساب جميع أنواع التدخلات (إسعاف، إنقاذ، نجدةّ، ضخ مياه ....) وذلكباستعمال المعادلة التالية:

عدد التدخلات خلال السنة الحالية	المدة الزمنية الجملية التي استغرقها أعوان الحماية المدنية للوصول لمكان التدخل خلال السنة الحالية	المدة الزمنية
(1)	(2)	(1)/(2)

2. وحدة المؤشر: الدقيقة

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعة العمليات المركزية للحماية المدنية

4. تاريخ توفّر المؤشر: سنويا

5. القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l’indicateur):24 دقيقة سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان الوطني للحماية المدنية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المدة الزمنية للوصول لمكان التدخل	الدقيقة	30	28	26	25	24

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:خلال سنة **2022**، بلغ معدّل المدّة الزّمنيّة المستغرقة بين توقيت الاعلام وتوقيت وصول وحدات الحماية المدنيّة إلى مكان التّدخل **30** دقيقة.

ونظرا لأنّ التّسريع في الوصول إلى مكان التّدخل يساهم مباشرة في التّقليص من المضاعفات باختلاف طبيعتها، يسعى برنامج الحماية المدنيّة إلى التّقليص في معدّل المدّة ويستهدف بلوغ معدّل يساوي 26 دقيقة سنة 2024، و25 دقيقة لسنة 2025 و24 دقيقة لسنة 2026 من خلال تطوير التغطية الميدانيّة ببرمجة إحداثيات جديدة في حدود الاعتمادات المتوفرة وعبر الحفاظ على جاهزية وسائل التدخل والسعي إلى تدعيمها سواء من الموارد العامة للميزانيّة أو من خلال التّعاون الدولي.

- إحداث وحدات جديدة للحماية المدنية بالاعتماد على دراسة تم إعدادها لغاية تقريب النجدة من المواطن.
- تدعيم أسطول الحماية المدنية وبالتالي وحداتها بوسائل تدخل جديدة لضمان تلبية التدخلات بجميع أنواعها وخاصة في صورة تزامن نفس أنواع التدخلات في نفس الوقت (فيضانات، نجدة بالطرقات، إسعاف، حراسات وقائية...).

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: إن الاختلاف الموجود في الجهات (عدد السكان، شاسعة الجهة، التضاريس الطبيعية للجهة...)، تعد من أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر حيث يمكننا الوصول إلى الغاية المراد إنجازها والمتعلقة بالمؤشر في بعض الجهات دون الأخرى تبعا لما سبق ذكره.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: نسبة جاهزية وسائل ومعدات التدخل

رمز المؤشر: 2.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1.3

2. تعريف المؤشر: يدلهذا المؤشر على مدى جاهزية الوسائل والمعدات الخصوصية وأهميتها في تدعيم سرعة ونجاعة تدخلات وحدات الحماية المدنية

3. طبيعة المؤشر: مؤشرنجاعة (efficacité)

4. نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد الفارق الحاصل فيما بين العدد الجملي للوسائل والمعدات الخصوصية الموضوعة على ذمة التدخلات بمختلف وحدات الحماية المدنية والعدد الجملي التقديري للوسائل والمعدات الخصوصية المعطبة منها على عدد الوسائل والمعدات الخصوصية الصالحة وذلك وفقا للمعادلة التالية:

عدد الوسائل المستغلة خلال السنة الحالية	العدد التقديري للوسائل المعطبة يوميا خلال السنة الحالية	نسبة جاهزية الوسائل
(1)	(2)	%100 *[(1)/ (2-1)]

2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوسائل والتجهيز (الإدارة الفرعية للصيانة والإصلاح)

4. تاريخ توفّر المؤشر: سنويا

5. القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 95% سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الوسائل والتجهيز (الإدارة الفرعية للصيانة والإصلاح)

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة جاهزية وسائل ومعدات التدخل	النسبة المئوية (%)	**85**	90	92	93	95

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يرتكز نشاط الحماية المدنيّة في مجال التّدخلات على العنصر البشري والعنصر اللّوجستي.

وبالتّالي، تمثّل جاهزيّة وسائل ومعدّات التّدخل شرطا أساسيا لبلوغ النّجاعة المستهدفة لتقريب النّجدة من المواطن.

وعلى هذا الأساس، يسعى برنامج الحماية المدنيّة إلى التّرفيع في نسبة الجاهزيّة من **90%** سنة **2022** إلى حدود **97%** سنة **2026** وذلك من خلال العمل على:

-تعزيز أعوان الاختصاص في أعمال الصيانة للوسائل للمحافظة على جاهزية الوسائل

-تدعيم البنية التحتية للورش وإحداث ورش جديدة

-تدعيم وحدات الحماية المدنية بالوسائل الخصوصية لتعزيز أسطولها الذي يعاني من ارتفاع معدل الأعمار.

-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر: لا شيء

[2] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: نسبة استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:2.3

2. تعريف المؤشر:يدلهذا المؤشر على تطور نسبة استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité)

4. نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

يتم احتساب هذا المؤشر باحتساب عدد الشهائد الوقائية المسلمة مقارنة بعدد رخص البناء المسلمة في خصوص البنايات (مؤسسات صناعية، مؤسسات مفتوحة للعموم، مساكن جماعية ...) والتي تتطلب الحصول على شهادة وقائية وذلك وفقا للمعادلة التالية:

عدد رخص البناء المسلمة خلال السنة الحالية	عدد الشهائد الوقائية المسلمة خلال السنة الحالية	نسبة استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة
(1)	(2)	%100 *[(1)/ (2-1)]

2. وحدة المؤشر:نسبة مأوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

عدد الشهائد الوقائية المسلمة مقارنة بعدد رخص البناء المسلمة في خصوص البنايات (مؤسسات صناعية، مؤسسات مفتوحة للعموم، مساكن جماعية ...) والتي تتطلب الحصول على شهادة وقائية.

4. تاريخ توفّر المؤشر: سنويا

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 57% سنة **2026**

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الخدمات الوقائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة	النسبة المئوية (%)	**40**	52	55	56	57

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر رغم صعوبة تحديد البنايات المشمولة بشروط وقواعد السلامة المنصوص عليها بمجلة السلامة والوقاية من الأخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات، إلّا أنّ برنامج الحماية المدنيّة يسعى إلى بلوغ نسبة 57% سنة 2026 وذلك من خلال:

-تعزيز إطارات وأعوان الاختصاص في مجال دراسة مشاريع البناء

- تعزيز إطارات وأعوان الاختصاص في مجال مراقبة البنايات المدنية وتسليم الشهائد

-تمكين الإطارات والأعوان من الوسائل الضرورية للقيام بمهامهم على الوجه المطلوب

-تأهيل الإطارات المكلفة في هذا المجال فنيا

-تأهيل الإطارات المكلفة في هذا المجال بممارسة الضابطة العدلية

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: صعوبة تحديد عدد البنايات التي لا تستجيب لقواعد السلامة والوقاية من الحرائق

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: نسبة تكوين فرق التكوين الأولي بالمؤسسات

رمز المؤشر: 2.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **تعريف المؤشر:** الترفيع في عدد المتكونين بالمؤسسات العمومية والخاصة وتأهيلهم للحد من الحوادث وتدريبهم على التدخل الأولي في ميدان الإطفاء والإسعاف
2. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité)
4. نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

يتم احتساب هذا المؤشر باحتساب نسبة المتكونين بمختلف المؤسسات العمومية والخاصة مقارنة بعدد الأفراد المشمولين بهذا التكوين وذلك باستعمال المعادلة التالية:

عدد المتكونين خلال السنة الحالية	عدد الأفراد المعنيين بالتكوين خلال السنة الحالية	نسبة المؤهلين والمتكونين
(1)	**(2)**	**%100*(2)/(1)**

2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التكوين والتطوع والمدرسة الوطنية للحماية المدنية
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** 40% سنة **2026**

[3] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التكوين والتطوع والمدرسة الوطنية للحماية المدنية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تكوين فرق التّدخل الأوّلي بالمؤسّسات	النسبة المئوية (%)	**30**	36	38	39	40

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصــة بالمؤشــر:

في إطار الحد من الحوادث وتدريب فرق المؤسسات على التدخل الأولي في ميدان الإطفاء والإسعاف، سيعمل برنامج الحماية المدنيّة على التّرفيع في قيمة المؤشّر لكي تبلغ **40%** بحلول سنة **2026** وذلك عبر:

- إحداث قاعات تدريس متطورة بالوحدات الجهوية (إدارة جهوية- فرقة- مركز)
- اقتناء تجهيزات خصوصية لاستغلالها في التكوين (محاكات ومعدات وتجهيزات تدريب)

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة تحديد عدد الأفراد المشمولين بالتكوين بصفة دقيقة

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: نسبة انجاز برنامج التكوين الأساسي

رمز المؤشر: 1.3.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:1.3

2. تعريف المؤشر:يبين نسبة انجاز برنامج التكوين الأساسي للتلاميذ المستجدين الذي يحتوي على مرحلة التكوين الاساسي القاعدي المشترك الذي مدته 13 أسبوع ومرحلة التكوين الاساسي المهني الذي مدته 26 أسبوعا ويعكس تطور تنفيذ مخطط التكوين

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)

4. نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

يتم احتساب هذا المؤشر الدورات من خلال مقارنة مدى تقدم انجاز الدورات التكوينية بمستوى تقدم الإنجاز المبرمج.

2. وحدة المؤشر:نسبة مأوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برنامج التكوين وتقارير الأنشطة.

4. تاريخ توفّر المؤشر: سنويا

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة **2026**

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:المدرسة الوطنية للحماية المدنية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة انجاز برنامج التكوين الأساسي	النسبة المئوية (%)	100	100	100	100	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بلغت نسبة الإنجاز 100% بالنسبة لبرنامج التكوين الأساسي للتلاميذ المستجدين الذي تم فيه استكمال مرحلة التكوين الأساسي القاعدي المشترك (التي تتضمن التكوين القاعدي العسكري والعملياتي والتكوين البدني الرياضي) ومرحلة التكوين الأساسي المهني (التي تتضمن التكوين التقني المشترك والتكوين المهني العملياتي والتكميلي والتكوين البدني والرياضي).

ومن المتوقع الحفاظ على مستوى انجاز برنامج التكوين الأساسي بنسبة 100% لسنة 2024 والسنوات 2025 و2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر : لا شيء

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء: نسبة انجاز برنامج التكوين المستمر

رمز المؤشر: 2.3.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه ال مؤشر3.3**
2. **تعريف المؤشر:**يبين نسبة انجاز برنامج التكوين المستمر لأعوان الحماية المدنية المباشرين لمهامهم
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité)
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de résultat)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
يتم احتساب هذا المؤشر الدورات من خلال مقارنة مدى تقدم انجاز الدورات التكوينية بمستوى تقدم الانجاز المبرمج.
2. **وحدة المؤشر:نسبة مأوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برنامج التكوين وتقارير الأنشطة.**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 95%** سنة **2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الخدمات الوقائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الانجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة انجاز برنامج التكوين المستمر	النسبة المئوية (%)	90	90	95	95	95

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**بلغت نسبة الإنجاز لسنة 2022 في حدود90 بالمائة ومن المتوقع في سنة 2023 تنفيذ نسبة انجاز ب90% وفي السنوات 2024-2025 و2026 تحقيق نسبة انجاز ب95% .

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :لا شيء.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الشؤون المحلية

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور نسبة التأطير بالبلديات

رمز المؤشر5-1-1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرات البشرية للجماعات المحلية.
2.تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في متابعة وقياس عدد الإطارات العليا من الصنف أ1 وأ2 وأ3 بالبلديات.
3. نوع المؤشر: مؤشر نتيجة
4.طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب المؤشر من خلال مقارنة عدد الإطارات العليا من صنف أ1 وأ2 وأ3 بالبلديات بالعدد الجملي للأعوان.
2.وحدة المؤشر: نسبة.
3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دوائر الشؤون البلدية بالولايات بعد تجميع معطيات بلديات كل جهة.
4.تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر.
5.القيمة المستهدفة للمؤشر:15,4% سنة 2026.
6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية.

III-قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
تطور نسبة التأطير بالبلديات	نسبة	%14,2	%13,4	%14,9	%15,2	%15,4

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:
تمت مراجعة نسبة تحقيق تقديرات هذا المؤشر بالترفيع فيها بناء على النتائج المحققة سنة 2022 بالإضافة إلى تفعيل آلية الانتداب الخصوصي الذي شرع فيه خلال سنة 2023.

3- محدودية المؤشر:
تتمثل محدودية هذا المؤشر في كونه:

- لا يمكن من تقييم تحسن أداء الجماعات المحلية باعتبار عدة عوامل أخرى (توفر الاعتمادات المالية واللوجستية الضرورية).

بطـاقة مؤشر الأداء: حصص التكوين الموجهة للمنتخبين

رمز المؤشر 5-1-2

I ـ الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرات البشرية للجماعات المحلية.
2.تعريف المؤشر: يتمثل في متابعة حصص التكوين الموجهة لرؤساء وأعضاء المجالس البلدية بما يمكن من تحسين الأداء ودعم قدرات التصرف في المجال الإداري والمالي والتنظيمي للبلديات.
3. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
4.طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

II ـ التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: يتم ذلك من خلال مقارنة عدد حصص التكوين الموجهة للمنتخبين والمنفذة سنويا بعدد حصص التكوين للمنتخبين المبرمجة سنويا في إطار مخطط تكويني يمتد تنفيذه على سنوات المدة النيابية.
2- وحدة المؤشر: نسبة.
3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مركز التكوين ودعم اللامركزية.
4- تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر.
5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% سنة 2026.
6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مركز التكوين ودعم اللامركزية.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:
2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023 وسيمكن هذا الاجراء من تحسين أداء الجماعات المحلية وضمان جودة الخدمات المسداة للمتساكنين والمقصود بنسبة

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2023	2024	2026
حصص التكوين الموجهة للمنتخبين	نسبة	*	%80	%90	% 100	%100

80 %نسبة إنجاز برنامج التكوين المخصص للمنتخبين.

3- محدودية المؤشر: مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023.

بطـاقة مؤشر الأداء: حصص التكوين الموجهة لأعوان البلديات المحدثة (86 بلدية)

رمز المؤشر 5-1-3

I ـ الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم القدرات البشرية للجماعات المحلية.
2- تعريف المؤشر: يتمثل في متابعة حصص التكوين الموجهة لأعوان البلديات التي تم إحداثها في إطار تعميم النظام البلدي.
3. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
4- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

II ـ التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: يتم ذلك من خلال احتساب نسبة تنفيذ مخطط تكوين سنوي يندرج في مخطط متوسط المدى حتى يشمل كافة البلديات المحدثة
2- وحدة المؤشر: نسبة.
3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مركز التكوين ودعم اللامركزية.
4- تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر.
5- القيمة المستهدفة للمؤشر:40 % سنة 2026.
6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مركز التكوين ودعم اللامركزية.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023 وسيمكن هذا الاجراء من تحسين أداء الجماعات المحلية وضمان جودة الخدمات المسداة للمتساكنين والمقصود بنسبة

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
حصص التكوين الموجهة للمنتخبين	نسبة	*	%30	%30	%40	%40

30 %نسبة إنجاز برنامج التكوين المخصص لأعوان البلديات المحدثة.

3- محدودية المؤشر: مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023.

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية

رمز المؤشر 5-2-1

I ـ الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم المالية المحلية وحوكمة التصرف.
2- تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بمدى الجهد التمويلي السنوي الذي يستوجب على السلطة المركزية بذله بصفة منتظمة لفائدة الجماعات المحلية.
3. نوع المؤشر: مؤشر نتيجة
4- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية وجودة.

II ـ التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: يتم ذلك من خلال احتساب مبلغ الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية لتنمية مواردها ومقارنته بحجم الدعم المالي للسنة الفارطة.
2- وحدة المؤشر: نسبة.
3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ميزانية الدولة السنوية.
4- تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر.
5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 20% سنة 2026.
6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
تطور الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية	نسبة	% 10	%20	%20	%20	%20

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:
تم الاقتصار على برمجة زيادة بقيمة 10بالمائة وذلك في إطار ما تسمح به وضعية المالية العمومية غير أنها تبقى غير كافية لتمويل حاجيات البلديات الحقيقية.

3.محدودية المؤشر:
تتمثل محدودية هذا المؤشر في كونه:
- لا يمكن هذا المؤشر من قيس تحسن أداء الجماعات المحلية بالرغم من تحسن حجم التحويلات لفائدتها.
- مؤشر مرتبط بتحسّن وضعية المالية العمومية

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز تدخلات البرنامج السنوي للخطة الوطنية لمقاومة الحشرات

رمز المؤشر 5-3-1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين أداء الجماعات المحلية في مجال النظافة والعناية بالمحيط.
2- تعريف المؤشر: يندرج هذا المؤشر في إطار تنفيذ مكونات الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات المكلف بتنفيذها الوكالة البلدية للخدمات البيئية في إطار معاضدة مجهود البلديات في مجال النظافة والعناية بالبيئة.
3. نوع المؤشر: مؤشر نتيجة
4- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: يتم ذلك من خلال احتساب المساحة التي تم التدخل فيها فعليا مقارنة بالمساحة الجملية المشمولة بالخطة الوطنية لمقاومة الحشرات.
2- وحدة المؤشر: نسبة.
3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوكالة البلدية للخدمات البيئية.
4- تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر.
5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% سنة 2026.
6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتراتيب والنظافة والعناية بالمحيط والوكالة البلدية للخدمات البيئية.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر: مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023 والمقصود بنسبة 80

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة إنجاز تدخلات البرنامج السنوي للخطة الوطنية لمقاومة الحشرات	نسبة	*	%80	%90	%100	%100

%نسبة المساحة المزمع التدخل فيها مقارنة بالمساحة الجملية المشمولة بالخطة الوطنية لمقاومة الحشرات.

3.محدودية المؤشر: مؤشر جديد تم اعتماده بداية من سنة 2023.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر 1.1.9 الفارق بين التقديرات والانجازات للميزانية

رمز المؤشر: 1.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة
2. **تعريف المؤشر**: يتم اعتماد هذا المؤشر لمتابعة دقة تقديرات الميزانية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultat)،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**(Formule): الميزانية المرخص فيها / الميزانية المستهلكة x 100
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مصلحة الميزانية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: أقل من 0.3% سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر.1.1.9: الفارق بين التقديرات و الانجازات للميزانية	%	1%	%0.4	0.5%	0.4%	0.3%

يهدف الاعتماد على هذا المؤشـــر إلى تقليص الفارق بين تقديرات مشـــروع ميزانية البرنامج ونتائج تنفيذ الميزانية وذلك إلى نسبة 0.5 %مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2022 من أجل احترام تراخيص الميزانية والحد قدر الإمكان من اللجوء لطلب اعتمادات إضافية خلال السنة المالية.

بطاقة مؤشر 2.1.9 فاعلية برنامج القيادة والمساندة

رمز المؤشر: 2.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل هدا البرنامج في قيس استهلاك الاعتمادات المخصصة للبرنامج ومدى تناسبها مع الحاجيات الفعلية له.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultat)،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**(Formule): كتلة التأجير والتسيير للبرنامج / كتلة الأجور والتسيير للمهمة
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: مصلحة الميزانية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: أقل من 9.5% سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.1.9: فاعلية برنامج القيادة و المساندة	%	9.75%	10.2%	9.70%	9.65%	9.50%

سيتم العمل على المحافظة على نسبة مؤشر فاعلية برنـــامج القيادة والمساندة لفترة الثلاث سنوات المقبلة (2024 – 2025 – 2026) وذلك من خلال مواصـــلة تحقيق نســـبة قدرها 9.5% مع موفي ســـنة 2026 وذلك من خلال العمل على مواصـــلة تحيين مراكز عمل الأعوان بالهياكل المنتمين إليها بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية.

بطاقة مؤشر 2.2.9 دقة نفقات التأجير

رمز المؤشر:1.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال
2. **تعريف المؤشر:**يتمثل هذا المؤشر في مقارنة نفقات التأجير مقارنة بالإنجازات.
3. **طبيعة المؤشر**: فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultat)،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**(Formule): الدورات التكوينية المنجزة / الدورات المبرمجة
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابالمؤشر**: ادارة الموارد البشرية
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة ل لمؤشر:** 99.95% سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.9: دقـــة تقديرات التأجيـــر	%	99.68%	99.05%	99.90%	99.92%	99.95%

من خلال العمل 2026 لهذا المؤشر مع موفى سنة 99,95%تم استشراف تحقيق نسبة قدرها على ضبط التقديرات وتوظيف المعطيات الضرورية بأكثر دقة على غرار الميزانية الإلزامية والتدرج والترقيات والمغادرات المبرمجة.

بطاقة مؤشر2.2.9نسبة تشريك العنصر النسائي في دورات التكوين المستمر

رمز المؤشر: 2.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل هذا المؤشر في ضبط نسبة انجاز مخطط التكوين وفق مقاربة النوع الاجتماعي.
3. **طبيعة المؤشر**: فعالية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultat)،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**(Formule): نسبة المشاركين من الإناث / جملة المشاركين
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الموارد البشرية
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 72% مع سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.2.9: نسبة انجاز مخطط التكوين	%	43.08%	46%	67%	70%	72%

تم الترفيع في تقديرات نسب هذا المؤشر انطلاقا من النتائج المحققة والتي فاقت النسب المتوقعة خلال انجاز مشروع سنة 2023، حيث كانت توجهات البرنامج منصبة في تجاه تفعيل مبدأ التكافؤ الفرص في تشريك أعوان من الجنسين بالدورات التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين.

بطاقة مؤشر1.3.9 نسبة الاستجابة لمطالب الكراء

رمز المؤشر:1.3.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: توفير المسكن اللائق
2. **تعريف المؤشر**:نسبةالاستجابة لمطالب الكراءمنجملةمطالب الكراء. ويمثل المؤشر عددمطالب الكراء المستجابةبالمقارنةمعدد المطالب الجملية.
3. **طبيعة المؤشر**: نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultat)،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**عددمطالب الكراء المستجابة / عددمطالب الكراء الجملية
2. **وحدة المؤشر: نسبة مئوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابالمؤشر: مصلحة الاستغلالات**
4. **تاريخ توفر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:27% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية.**

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.9: نسبة الاستجابة لمطالب الكراء	%	45%	45%	46%	46%	47%

2. **تحليلوتعليقالنتائجوتقديراتالانجازاتالخاصةبالمؤشر:**

شهدتنسبةالمطالب المستجابةمنجملةالمطالب الجمليةتحسناتدريجيافيالسنوات الأخيرةوهذايعودإلىحرص الديوان على توفير المسكن المعدّ للكراء وإخلاء بعض الشقق.

3. **أهمالأنشطةالمبرمجةلتحقيقالقيمةالمنشودة:**

- مزيد حرص الديوان على برمجة مشاريعاقتناء أو بناء مساكن معدّة للكراء و مزيد تحسّن نسبة التداول على المساكن.

بطاقة مؤشر2.3.9نسبةتدخلات الصيانة

رمز المؤشر:2.3.9

2. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: توفير المسكن اللائق
2. **تعريف المؤشر**:نسبةتدخلات الصيانةمنمجموع الأحياء. ويمثل المؤشر عددتدخلات الصيانة بالمقارنةمعمجموع الأحياء السكنية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية

3. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**(Formule):عددتدخلات الصيانة /مجموع الأحياء السكنية
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابالمؤشر**: الإدارة الفنية
4. **تاريخ توفر المؤشر**: الثلاثي الأول من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة ل لمؤشر**:51% سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية.

4. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.3.9: نسبة تدخـــلات الصيانـــة	%	42%	26%	42%	48%	51%

2. تحليلوتعليقالنتائجوتقديراتالانجازاتالخاصةبالمؤشر:

شهدتتدخلات الصيانة من سنة 2020إلى غاية سنة 2022 تحسناتدريجياوهذا يعودأساسا إلىحرص الديوان على إحاطة الرّصيد السّكني المتوفّر بما يلزم من الرّعاية والعنايـة، والحفاظ عليهوالرفع من قيمته والشّاغلين له بتوفيـر الظّروف السكنيّة المناسبـة داخل محيـط سليم ونظيف.

وقد أولى الدّيـوان أهميّـة للتدخّل الجزئي أو الكلّـي لصيانة وإعادة تهيئـة بعض الأحياء السكنيّـة، فكان له أن قام، إلى جانـب الإصلاحات الضّروريّـة لبعض المساكن بنـاء على طلـب متساكنيها وبعد المعاينـةوالدّراسـة، بصيانة وتهيئـة عدد من الأحياء السكنيّـة حسب برنامج اعتمدت فيه الأولويّـة.

3. أهمالأنشطةالمبرمجةلتحقيقالقيمةالمنشودة:

- مزيد حرص الديوان على تعهد وصيانة الأحياء السكنيّة للمحافظة على رصيده العقاري من خلال إرساء ودعم البرنامج المتكامل الذي يعنى بصيانة والسّهر على نظافة الأحياء السكنيّة المتوفّرة.
- تعيين صفقة إطارية لضمان سرعة التدخل وتجميع طلبات التدخلات وضمان أثمان معقولة تتماشى وإمكانيات الديوان.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1: الديوان الوطني للحماية المدنية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ سياسة الدولة في الحماية المدنية
2. **مرجع الإحداث:**قانون عدد 121 لسنة 1993 مؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بإحداث الديوان الوطني للحماية المدنية
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة(إذا وجد):**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**يسعى الفاعل العمومي إلى تقريب الخدمة من المواطن وتقليص آجال التدخل وإضفاء مزيد من النجاعة أثناء التدخلات وتطوير المعدات والتجهيزات.
2. **الأهداف الإستراتيجية:**
   - الحد من الحرائق والحوادث التي تهدد الأشخاص والممتلكات والبيئة من خلال تحسين آلية مجابهة الكوارث
   - الوقاية من الحرائق والحوادث التي تهدد الأشخاص والممتلكات والبيئة من خلال تدعيم التخطيط ضد الحوادث الناتجة عن الأخطار الكيميائية والراديولوجية والبكتريولوجية
3. **تدخلات الفاعل العمومي**:

الأنشطة	التقديرات المالية 2024
إحداث وحدات جديدة	20 م د
تدعيم الأسطول بوسائل تدخل جديدة	
تعزيز الديوان بأعوان الاختصاص في أعمال الصيانة	27 م د
تدعيم وحدات الحماية المدنية بالوسائل	
تدعيم البنية التحتية للورش وإحداث ورش جديدة	
إحداث قاعات تدريس متطورة بالوحدات الجهوية	2 م د
اقتناء تجهيزات خصوصية لاستغلالها في التكوين	
تعزيز إطارات وأعوان الاختصاص في مجال دراسة مشاريع البناء	0,5 م د
تعزيز إطارات وأعوان الاختصاص في مجال مراقبة البنايات المدنية وتسليم الشهائد	
تمكين الإطارات والأعوان من الوسائل الضرورية للقيام بمهامهم على الوجه المطلوب	
تأهيل الإطارات المكلفة في هذا المجال فنيا	
تأهيل الإطارات المكلفة في هذا المجال بممارسة الضابطة العدلية	

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**(أد)**	**(أد)**	**(أد)**	**(أد)**	**(أد)**
منها: - منحة بعنوان التأجير	260200	285300	295000	310000	325000
- منحة بعنوان التسيير	10440	11400	11400	13000	14500
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	17000	20000	20000	35000	40000
المجموع (أد)	**287640**	**316700**	**326400**	**358000**	**379500**

بطـاقة عدد2:صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

I- التعريف :

1- النشاط الرئيسي:تمويل مشاريع الجماعات المحلية (إسناد قروض ومساعدات) مع تقديم المساعدةالفنيةلفائدتها

2- مرجع الإحداث:

- الأمر المؤرخ في 15 ديسمبر 1902 كما تم تنقيحه بالأمر المؤرخ في غرة مارس 1932 والقانون عدد 37 المؤرخ في 14 ماي 1975

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية: جوان 2018

II- الاستراتيجية والأهداف:

الإستراتيجية العامة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية:

1. الإستراتيجية العامة للصندوق:

تتمثل الاستراتيجية العامة للصندوق في تمويل مشاريع الجماعات المحلية وذلك بواسطة:

- تعبئة الموارد المالية الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الاستثمارية للجماعات المحلية.
- التصرف في مساعدات الدولة المخصصة لفائدة البلديات.
- إسناد مساعدات إستثنائية للجماعات المحلية لمعاضدة مجهودها التنموي.

2. الأهداف الاستراتيجية:

في إطار النهوض بقطاع التنمية المحلية والمساهمة في دعم المجهود التنموي، تتمثل أهم أهداف الصندوق خلال السنوات القادمة فيمواصلة تنفيذ المشاريع واستهلاك الاعتمادات المخصصة لمختلف البرامج التنموية الموجهة للبلديات القائمة والبلديات المحدثة والموسعة، علاوة على توفير المتطلبات لانطلاق المشاريع المبرمج إنجازها ضمن المخطط الوطني الجديد للفترة 2025/2023.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تعبئة الموارد الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الاستثمارية للجماعات المحلية؛
- إسناد القروض للبلديات وللمجالس الجهوية؛
- التصرف في مساعدات الدولة لفائدة البلديات؛

- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة مشاريعها الاستثمارية؛
- مساعدة الجماعات المحلية على إحكام التصرف في الموارد المالية المتوفرة لديها من خلال التحليل الدوري لموازينها وطاقاتها على التداين واقتراح الإجراءات العملية لتنمية مواردها الذاتية والاستعمال الأمثل للموارد المخصصة للتنمية؛

III - تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2024-2026

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2024-2026:

بحساب المليون دينار

البيان	انجازات 2022	ميزانية 2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف	0	0	0	0	0
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
ميزانية الاستثمار أو التجهيز	202,5	(1)152,3	163	203	155
منها تحويلات لدعم التدخلات في مجال المشـــاريع والبرامج التنموية	202,5	(1)152,3	139	133	125
سحوبات على قروض خارجية موظفة(2)	4,2	50	0	0	0
سحوبات على قرض البنك الألماني KFW(2)	4,2	50	10	0	0
المجموع	202,5	202,3	149	133	125

(1) لم يتم فتحها إلى حدود هذا التاريخ.

(2)ليست بتحويلات مباشرة من ميزانية الدولة بل هي عمليات تسوية لاستهلاك الاعتمادات المسحوبة مباشرة من الممول الخارجي.

بطـاقة عدد 3: ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي: توفير المسكن اللاّئق لأعوان قوّات الأمن الداخلي

- بناء مســـاكن لائقة ورخيصـــة مع ما يتبعها من مرافق لكرائها أو بيعها بثمن معتدل.
- شراء مساكن جاهزة أو تحسينها أو تهيئتها أو تطهيرها قصد كرائها أو بيعها.

2. مرجع الإحداث:القانون عدد 49 لسنة 1981 المؤرّخ في 18 جوان 1981

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة (إذا وجد):

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:تحقيق الأهـــداف الاجتماعية الّتي بعـــث من أجلها ألا وهي بنـاء أو اقتناء مساكـــن معدّة للكـراء أو البيع بأثمان معقولـــة ومدروسة تتماشى والوضعيات الاجتماعية لأعوان الوزارة واستجابة لما يتطلب القطاع من تطـوّر.

2. الأهداف الاستراتيجية:

- توفير المسكن اللائق المعدّ للكراء أو البيع بأثمان مدروسة تتماشى ووضعيات أعوان الامن.
- المحافظة على الرصيد العقاري عن طريق تهيئة وصيانة الأحياء السكنيّة التابعة له خاصّة وأنّ كلفة الصيانة مرتفعة.

3. تدخلات الفاعل العمومي: بناء مساكن لائقة بأثمان مناسبة مع ما يتبعها من مرافق لكرائها أو بيعها بثمن معتدل، شراء مساكن جاهزة قصد كراءها وتعهد وصيانة الأحياء للمحافظة على الرصيد العقاري.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	4454	6998	7700	8960	10500
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	1000	1500	1500	2000	2500
المجموع	**5454**	**8498**	**9200**	**10960**	**13000**

بطاقة النوع الإجتماعي

الإطار العام

في إطار تطبيق متطلبات الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي لسنة 2016-2020،تعملمهمة الداخلية من جهتها بصفتها طرفا فاعلا في تكريس التزامات الدولةالتي تندرج في نطاق مشمولاتها والمتمثلة أساسا في العمل على تحقيق الهدفين عدد 5 و16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين على التوالي بالمساواة بين الجنسين والسلام والعدل والمؤسسات القوية هذا بالإضافة إلى تفعيل مكونات خطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 المتعلق بالمرأة والسلم في النزاعات والحروب.

ستعمل وزارة الداخلية على المساهمة في تحقيق أثار الخطة الوطنية التالية:

- الأثر 1: وضع منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات،

-الأثر 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي،

- الأثر 3: رسم سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

هذا وترتبط الآثار بمجموعة من الإشكاليات، منها صعوبة القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات، وذلك بسبب وجود العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والمادية التي تساهم في استمرار هذه الممارسات. كما أن الموارد اللازمة لضمان الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي غير كافية. من جهة أخرى، لوحظت صعوبة في رسم سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل، وذلك بسبب وجود العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المرأة في القطاعين الخاص والعام.

الاثرعدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييزوالعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات2020

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: الأمن الوطني

الهدف الاستراتيجي عدد 1: مقاومة الجريمة		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: مكافحة العنف ضد المرأة	عدم توفيرآليات كافية لمناهضة العنف المسلط ضد المرأة.	عدم تحديد التهديدات المحتملة في مجال العنف المسلط على المرأة.
	عدم وجود منهجية واضحة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييزوالعنف ضد المرأة.	إجراءات التعهد بقضايا العنف المتخذة ليست موحدة وتختلف من وحدة إلى أخرى.
الهدف العملياتي 2: تسهيل الوصول لخدمات فرقالمختصة	بعدخدمات الوحدات المختصةوعدم توفرها خارج التوقيت الإداري	عدم تحديد الحاجياتقصد تقريب الخدمات لفائدة النساء ضحايا العنف النقص الفادح على مستوى فرق الإستمرار
	عزوف النساء ضحايا العنف عن تقديم الشكاية	- الموروث الاجتماعي والثقافي والصور النمطية -عدم رقمنة الخدمات بما يمكن ضحايا العنف من الاشعار عن بعد

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: الترفيع من وعي الإطارات والأعوان المختصة بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	عدم إيلاء الأهمية اللازمة لقضية العنف المسلط ضد المرأة	نقص البرامج التحسيسية الموجهة للأعوان على المستوى المركزي والجهوي التي تعنى بتطوير وتعزيز الوعي و الفهم في علاقة بمناهضة العنف ضد المرأة .
الهدف العملياتي 2: تدعيم الفرق المختصة في جرائم العنف ضد المرأة	ضعف أداء الإمكانيات البشرية	- نقص في التعداد -نقص في الكفايات -عدم توفر آليات تضمن الترفيع في نسبة مشاركة المرأة في دورات التكوين على المستوى الجهوي. - نقص الإمكانيات البشرية المؤطرة والقائمة على برامج التكوين والتأهيل
	محدودية التجهيزات و الوسائل الموضوعة على ذمة الفرق المختصة في مكافحة العنف ضد المرأة و افتقارها لأبسط المرافق الأساسية المستوجبة لضمان حسن أداء المهام المناطة بعهدتها	-عدم تهيئة المقرات بما يتطابق والنصوص القانونية الأساسية للقضاء على العنف ضد المرأة وخاصة منها المضمنة بالفصل 3 من القرارات الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2018 والمتعلقة بإحداث وتنظيم الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضدّ المرأة والطفل بالمناطق الجهوية التابعة للإدارتين العامتين للأمن والحرس الوطنيين، وهي مكاتب الضبط والخزينة ومكتب الإنصات والتشخيص ومكتب الإحصاء والدراسات. - إفتقار أغلب الفرق للمرافق الصّحية الضّرورية (سواء للموظفين أو الوافدين على الوحدات)، وشروط السلامة، كما تفتقر الفرق التي تمت زيارتها على غرار أغلب الفرق لمكتب تسجيل سمعي بصري مخصص لسماع ضحايا العنف الجنسي لعدم وجود فضاء مخصص لذلك.

		-نقص كبير في وسائل النقل ا (سيارات أو دراجات نارية) مما يؤثر على القدرة على الاستجابة الفورية للحاجيات المستعجلة للضحايا (المر افقة إلى المؤسسات الإستشفائية، الإيواء، تنفيذ القرارات القضائية...) والتأخير في إستكمال الإجراءات العدلية الضرورية (المعاينات بمسرح الجريمة، تبليغ الاستدعاءات، نقل الموقوفين وتقديمهم الى العدالة، القيام بالخدمات الإدارية، نقل البريد الى الهياكل المعنية...)

البرنامج عدد 2: الحرس الوطني

الهدف الاستراتيجي عدد 1: المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: مكافحة العنف ضد المرأة	عدم توفير آليات كافية لمناهضة العنف المسلط ضد المرأة.	عدم تحديد التهديدات المحتملة في مجال العنف المسلط على المرأة.
	عدم وجود منهجية واضحة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.	إجراءات التعهد بقضايا العنف المتخذة ليست موحدة وتختلف من وحدة إلى أخرى.
الهدف العملياتي 2: تسهيل الوصول لخدمات فرقالمختصة	بعدخدمات الوحدات المختصةوعدم توفرها خارج التوقيت الإداري	عدم تحديد الحاجياتقصد تقريب الخدمات لفائدة النساء ضحايا العنف النقص الفادح على مستوى فرق الإستمرار
	عزوف النساء ضحايا العنف عن تقديم الشكاية	- الموروث الاجتماعي والثقافي والصور النمطية -عدم رقمنة الخدمات بما يمكن ضحايا العنف من الاشعار عن بعد

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تحسين مقومات العمل الأمني		
الهدف العملياتي 1: الترفيع من وعي الإطارات والأعوان المختصة بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	عدم إيلاء الأهمية اللازمة لقضية العنف المسلط ضد المرأة	نقص البرامج التحسيسية الموجهة للأعوان على المستوى المركزي والجهوي التي تعنى بتطوير وتعزيز الوعي و الفهم في علاقة بمناهضة العنف ضد المرأة .
الهدف العملياتي 2: تدعيم الفرق المختصة في جرائم العنف ضد المرأة	ضعف أداء الإمكانيات البشرية	- نقص في التعداد -نقص في الكفايات -عدم توفر آليات تضمن الترفيع في نسبة مشاركة المرأة في دورات التكوين على المستوى الجهوي. - نقص الإمكانيات البشرية المؤطرة والقائمة على برامج التكوين والتأهيل
	محدودية التجهيزات و الوسائل الموضوعة على ذمة الفرق المختصة في مكافحة العنف ضد المرأة و افتقارها لأبسط المرافق الأساسية المستوجبة لضمان حسن أداء المهام المناطة بعهدتها	-عدم تهيئة المقرات بما يتطابق والنصوص القانونية الأساسية للقضاء على العنف ضد المرأة وخاصة منها المضمنة بالفصل 3 من القرارات الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2018 والمتعلقة بإحداث وتنظيم الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضدّ المرأة والطفل بالمناطق الجهوية التابعة للإدارتين العامتين للأمن والحرس الوطنيين، وهي مكاتب الضبط والخزينة ومكتب الإنصات والتشخيص ومكتب الإحصاء والدراسات. - إفتقار أغلب الفرق للمرافق الصّحية الضّرورية (سواء للموظفين أو الوافدين على الوحدات)، وشروط السلامة، كما تفتقر الفرق التي تمت زيارتها على غرار أغلب الفرق لمكتب تسجيل سمعي بصري مخصص لسماع ضحايا العنف الجنسي لعدم وجود فضاء مخصص لذلك. -نقص كبير في وسائل النقل ا (سيارات أو دراجات نارية) مما يؤثر على القدرة على الاستجابة الفورية للحاجيات المستعجلة للضحايا (المرافقة إلى

		المؤسسات الإستشفائية، الإيواء، تنفيذ القرارات القضائية...) والتأخير في إستكمال الإجراءات العدلية الضرورية (المعاينات بمسرح الجريمة، تبليغ الاستدعاءات، نقل الموقوفين وتقديمهم الى العدالة، القيام بالخدمات الإدارية، نقل البريد الى الهياكل المعنية...)

● الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية					
			بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
الأمن الوطني	مكافحة الجريمة	مكافحة العنف ضد المرأة	نسبة القضايا المنجزة المتعلقة بالعنف ضد المرأة	مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية	= (العدد الجملي للقضايا المحالة على العدالة+عدد تدابير الحماية المتخذة)/ العدد الجملي للقضايا المسجلة والمتعلقة بالعنف ضد المرأة)*100	%80	%81	%82
		تسهيل الوصول لخدمات فرق المختصة	عدد وحدات الاستمرار المختصة	مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية	=عدد وحدات الإستمرار المختصة من بين العدد الجملي للوحدات المختصة	23 مكتب	24 مكتب	24 مكتب
	تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية	الترفيع من وعي الموظفين بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	النسبة المئوية للموظفين الذين تم تحسيسهم بأهمية القضاء على العنف ضد المرأة	مؤشر فاعلية	=(عدد الموظفين بالفرق المختصة الذين تم تحسيسهم / التعداد الجملي للموظفين بالفرق المختصة) *100	في انتظار ضبط الإحصائيات		

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية					
			بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
الأمن الوطني	تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية	تدعيم الفرق المختصة في جرائم العنف ضد المرأة والطفل	النسبة المئوية للعاملين بالفرق المختصة الذين تلقوا تكوينا في مجال جرائم العنف ضد المرأة والطفل	مؤشر فاعلية	=(عدد العاملين بالفرق المختصة الذين تلقوا تكوينا / التعداد الجملي للعاملين بالفرق المختصة) *100	%32	%34	%36
			النسبة المئوية للمقرات المهيئة		=(عدد المقرات المهيئة / العدد الجملي للمقرات) *100	%8.5	%14.2	%20
			النسبة المئوية للفرق المجهزة بوسائل النقل اللازمة		= (عدد الفرق المجهزة بوسائل النقل / العدد الجملي للفرق) *100	%100	%100	%100
الحرس الوطني	المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود	مكافحة العنف ضد المرأة	نسبة القضايا المنجزة المتعلقة بالعنف ضد المرأة	مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية	= (العدد الجملي للقضايا المحالة على العدالة/ العدد الجملي للقضايا المسجلة والمتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل)*100	%80	%90	%100
					عدد تدابير وسائل الحماية المتخذة / عدد الضحايا الواقع سماعهم * 100	%50	%60	%70
		تسهيل الوصول لخدمات فرق المختصة	معدل الإستمرارية	مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية	=عدد وحدات الإستمرار المختصة/ العدد الجملي للوحدات المختصة	%30	%60	%100

الحرس الوطني	تحسين مقومات العمل الأمني	الترفيع من وعي الموظفين بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	النسبة المئوية للموظفين الذين تم تحسيسهم بأهمية القضاء على العنف ضد المرأة	مؤشر فاعلية	=(عدد الموظفين بالفرق المختصة الذين تم تحسيسهم / التعداد الجملي للموظفين بالفرق المختصة) *100	%100	%100	%100
		تدعيم الفرق المختصة في جرائم العنف ضد المرأة والطفل	النسبة المئوية للعاملين بالفرق المختصة الذين تلقوا تكوينا بالفرق المختصة	مؤشر فاعلية	=(عدد العاملين بالفرق المختصة الذين تلقوا تكوينا / التعداد الجملي للعاملين بالفرق المختصة) *100	%50	%80	%100
			النسبة المئوية للمقرات المهيئة		=(عدد المقرات المجهزة طبقا للنصوص القانونية / العدد الجملي للمقرات) *100	%30	%60	%100
			النسبة المئوية للفرق المجهزة بوسائل النقل اللازمة		= (عدد الفرق المجهزة بوسائل النقل / العدد الجملي للفرق) *100	%70	%80	%100

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية			مصادر التمويل
				بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الأمن الوطني	مقاومة الجريمة	مكافحة العنف ضد المرأة	إطلاق مشروع ذكاء الأعمال للتنبؤ بالمخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية	نسبة إنجاز مشروع ذكاء الأعمال لتنبؤ	**مؤشر فاعلية**	وثيقة مشروع مصادق عليها							
			إطلاق مشروع لتوحيد الإجراءات العدلية بالشراكة مع وزارة العدل	نسبة إنجاز مشروع لتوحيد الإجراءات العدلية بالشراكة مع وزارة العدل	**مؤشر فاعلية**	نص منشور							
		تسهيل الوصول لخدمات الفرق المختصة	دراسة حول قرب وتوفر خدمات الوحدات المتخصصة	نسبة إنجاز دراسة حول قرب وتوفر خدمات الوحدات المتخصصة	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	دراسة مصادق عليها				01 مليون دينار	1.5 مليون دينار	1.5 مليون دينار	
			إعداد تصور أولي لخطة اتصالية تستهدف النساء ضحايا العنف وتتعلق حول مختلف الخدمات والهياكل الراجعة بالنظر للوزارة لفائدة المرأة ضحية العنف.	نسبة إنجاز تصور أولي لخطة اتصالية تستهدف النساء ضحايا العنف وتتعلق حول مختلف الخدمات والهياكل الراجعة بالنظر للوزارة لفائدة المرأة ضحية العنف.	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	دراسة خطة اتصالية مصادق عليها				1.5 مليون دينار	1.8 مليون دينار	02 مليون دينار	
			إطلاق مشروع رقمنة بعض خدمات الفرق المختصة (خاصة الاشعار)	نسبة إنجاز مشروع رقمنة بعض خدمات الفرق المختصة (خاصة الاشعار)	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	وثيقة مشروع مصادق عليها							

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية			مصادر التمويل
				بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات(ن +3)	
الأمن الوطني	تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية	الترفيع من وعي الإطارات والأعوان المختصة بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	إعداد تصور أولي لخطة اتصالية تستهدف إطارات وأعوان البرنامج حول التحسيس بخصوصية قضايا العنف ضد المرأة	نسبة إنجاز تصور أولي لخطة اتصالية تستهدف إطارات وأعوان البرنامج حول التحسيس بخصوصية قضايا العنف ضد المرأة	**مؤشر فاعلية**	دراسة خطة اتصالية مصادق عليها							
		تدعيم الفرق المختصة في جرائم العنف ضد المرأة	إعداد برنامج تكوين لفائدة إطارات وأعوان البرنامج في مجال البحث في العنف ضد المرأة	نسبة إنجاز برنامج تكوين لفائدة إطارات وأعوان البرنامج في مجال البحث في العنف ضد المرأة	**مؤشر فاعلية**	برنامج تكوين مصادق عليه							
			إجراء تعييناتلموظفين متكونين في مجال مكافحة العنف ضد المرأة بالفرق المختصة	النسبة المئوية للعاملين بالفرق المختصة الذين تلقوا تكوينا بالفرق المختصة	**مؤشر فاعلية**	=(عدد العاملين بالفرق المختصة الذين تلقوا تكوينا / التعداد الجملي للعاملين بالفرق المختصة) *100	**%32**	**%34**	**%36**				
			تهيئة الوحدات المختصة ذات الأولوية	النسبة المئوية للمقرات المهيئة	**مؤشر فاعلية**	=(عدد المقرات المجهزة طبقا للنصوص القانونية / العدد الجملي	**%8.5**	**14.2 %**	**%20**	1.7 مليون دينار	1.750 مليون دينار	1.750م ليون دينار	

							للمقرات) *100							
			نمذجة الإحداثات الجديدة للوحدات المختصة	نسبة انجاز مشروع نمذجة الإحداثات الجديدة للوحدات المختصة	**مؤشر فاعلية**	مخطط نمذجة مصادق عليه								
			تدعيم الوحدات ذات الأولوية بوسائل النقل	النسبة المئوية للفرق المجهزة بوسائل النقل اللازمة	**مؤشر فاعلية**	= (عدد الفرق المجهزة بوسائل النقل / العدد الجملي للفرق) *100	**%**100	%100	**%**100	0.9 مليون دينار				

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات(ن+1)	تقديرات(ن+2)	تقديرات(ن+3)	تقديرات(ن+1)	تقديرات(ن+2)	تقديرات(ن+3)	
الحرس الوطني	المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود	مكافحة العنف ضد المرأة	إطلاق مشروع ذكاء الأعمال للتنبؤ بالمخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية	نسبة إنجاز مشروع ذكاء الأعمال لتنبؤ	**مؤشر فاعلية**	وثيقة مشروع مصادق عليها							
			إطلاق مشروع لتوحيد الإجراءات العدلية بالشراكة مع وزارة العدل	نسبة إنجاز مشروع لتوحيد الإجراءات العدلية بالشراكة مع وزارة العدل	**مؤشر فاعلية**	نص منشور							
		تسهيل الوصول لخدمات الفرق المختصة	دراسة حول قرب وتوفر خدمات الوحدات المتخصصة	نسبة إنجاز دراسة حول قرب وتوفر خدمات الوحدات المتخصصة	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	دراسة مصادق عليها							
			إعداد تصور أولي لخطة اتصالية تستهدف	نسبة إنجاز تصور أولي لخطة اتصالية تستهدف النساء	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	دراسة خطة اتصالية مصادق عليها							

			النساء ضحايا العنف وتتعلق حول مختلف الخدمات والهياكل الراجعة بالنظر للوزارة لفائدة المرأة ضحية العنف.	ضحايا العنف وتتعلق حول مختلف الخدمات والهياكل الراجعة بالنظر للوزارة لفائدة المرأة ضحية العنف.									
			إطلاق مشروع رقمنة بعض خدمات الفرق المختصة (خاصة الاشعار)	نسبة إنجاز مشروع رقمنة بعض خدمات الفرق المختصة (خاصة الاشعار)	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	وثيقة مشروع مصادق عليها							

الحرس الوطني	تحسين مقومات العمل الأمني	الترفيع من وعي الإطارات والأعوان المختصة بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	إعداد تصور أولي لخطة اتصالية تستهدف إطارات وأعوان البرنامج حول التحسيس بخصوصية قضايا العنف ضد المرأة	نسبة إنجاز تصور أولي لخطة اتصالية تستهدف إطارات وأعوان البرنامج حول التحسيس بخصوصية قضايا العنف ضد المرأة	**مؤشر فاعلية**	دراسة خطة اتصالية مصادق عليها								
		تدعيم الفرق المختصة في جرائم العنف ضد المرأة	إعداد برنامج تكوين لفائدة إطارات وأعوان البرنامج في مجال البحث في العنف ضد المرأة	نسبة إنجاز برنامج تكوين لفائدة إطارات وأعوان البرنامج في مجال البحث في العنف ضد المرأة	**مؤشر فاعلية**	برنامج تكوين مصادق عليه								
			إجراء تعييناتلموظفين متكونين في مجال مكافحة العنف ضد المرأة بالفرق المختصة	النسبة المئوية للعاملين بالفرق المختصة الذين تلقوا تكوينا بالفرق المختصة	**مؤشر فاعلية**	=(عدد العاملين بالفرق المختصة الذين تلقوا تكوينا / التعداد الجملي للعاملين بالفرق المختصة) *100	**50%**	**80%**	**100%**	50 ألف دينار	50 ألف دينار	50 ألف دينار	
			تهيئة الوحدات المختصة ذات الأولوية	النسبة المئوية للمقرات المهيئة	**مؤشر فاعلية**	=(عدد المقرات المجهزة طبقا للنصوص القانونية / العدد الجملي للمقرات) *100	**30%**	**60%**	**100%**	8.2 مليون دينار	9.430 مليون دينار	10.844 مليون دينار	
			نمذجة الإحداثات الجديدة للوحدات المختصة	نسبة انجاز مشروع نمذجة الإحداثات الجديدة للوحدات المختصة	**مؤشر فاعلية**	مخطط نمذجة مصادق عليه								
			تدعيم الوحدات ذات الأولوية بوسائل النقل	النسبة المئوية للفرق المجهزة بوسائل النقل اللازمة	**مؤشر فاعلية**	= (عدد الفرق المجهزة بوسائل النقل / العدد الجملي للفرق) *100	**70%**	**80%**	**100%**	2.5 مليون دينار	2.875 مليون دينار	3.3 مليون دينار	

الاثر عدد 2: زيادة التمثيل والمشـاركة الفعالة للمرأة التونسـية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومو اقع صـنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

البرنامج عدد 1: الأمن الوطني

الهدف الاستر اتيجي عدد 3: تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: الترفيع في نسبة تواجد المرأة في مو اقع صنع القرار	مسار مهني غير متكامل	-نسب مشاركة ضئيلة في برامج التكوين -منظومة التكوين لاتتلائم مع الإحتياجات الخاصة والجانب وذلك من حيث تاريخ التكوين والمدة والمكان الذي سينتظم فيه - نقص البرامج التحسيسية للمرأة الأمنية التي تهدف إلى تحفيز العنصر النسائي للمشاركة في الدورات التكوينية لما لها من أثر على المسار المهني وحسن أدائها لمهامها. -عدم تشخيص ودراسة المتطلبات الأساسية لاعتماد وتفعيل منظومة التكوين عن بعد التي تضمن مشاركة أكبر للعنصر النسائي.
	مشاركة ضعيفة في المناظرات الخاصة بالترقيات	-شروط الترشح لا تراعي الإحتياجات الخاصة للمرأة - المعلومات المتعلقة بالمناظرة لا تصل بالقدر الكافي (غياب، تأخر)
	غياب معايير الاختيار الموضوعية	-عدم توفر ترسانة قانونية تضبط شروط الترشح

البرنامج عدد 2: الحرس الوطني

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تحسين مقومات العمل الأمني		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: الترفيع في نسبة تواجد المرأة في مواقع صنع القرار	مسار مهني غير متكامل	-نسب مشاركة ضئيلة في برامج التكوين -منظومة التكوين لاتتلائم مع الإحتياجات الخاصة والجانب الإجتماعي للمراة (التوقيت، المدة،الموقع..) - نقص البرامج التحسيسية للمرأة الأمنية التي تهدف إلى تحفيز العنصر النسائي للمشاركة في الدورات التكوينية لما لها من أثر على المسار المهني وحسن أدائها لمهامها. -عدم تشخيص ودراسة المتطلبات الأساسية لاعتماد وتفعيل منظومة التكوين عن بعد التي تضمن مشاركة أكبر للعنصر النسائي.
	مشاركة ضعيفة في المناظرات الخاصة بالترقيات	-شروط الترشح لا تراعي الإحتياجات الخاصة للمرأة - المعلومات المتعلقة بالمناظرة لا تصل بالقدر الكافي (غياب، تأخر)
	غياب معايير الاختيار الموضوعية	-عدم توفر ترسانة قانونية تضبط شروط الترشح

خطة العمل الخاصة بالأثر2

- **الأهداف والمؤشراتالعملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية					
			بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
الأمن الوطني	تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية	الترفيع في نسبة تواجد المرأة في مواقع صنع القرار	النسبة المئوية لتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار	مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية	= (عدد النساء في مراكز القيادة/العدد الجملي للموظفين من العنصر النسائي) *100	وفق التشخيص		
الحرس الوطني	تحسين مقومات العمل الأمني	الترفيع في نسبة تواجد المرأة في مواقع صنع القرار	النسبة المئوية لتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار	مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية	= (عدد النساء في مراكز القيادة/العدد الجملي للموظفين من العنصر النسائي) *100	وفق التشخيص		

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	بيان المؤشر	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
					طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الأمن الوطني	تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية	الترفيع في نسبة تواجد المرأة في مواقع صنع القرار	تغيير برامج التكوين بما يناسب احتياجات المرأة (التوقيت/المدة/المكان)	نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية	15	20	25				
			تنظيم حملات تحسيسية لتشجيع المرأة على الترشح للخطط الوظيفية	نسبة إنجاز برنامج الحملات التحسيسية	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	حملة تحسيسية منفذة							
			دراسة مشروع بطاقاتالوصف الوظيفي	نسبة إنجاز مشروع بطاقاتالوص ف الوظيفي	**مؤشر فاعلية**	بطاقة مشروع مصادق عليها							
الحرس الوطني	تحسين مقومات العمل الأمني	الترفيع في نسبة تواجد المرأة في مواقع صنع القرار	تغيير برامج التكوين بما يناسب احتياجات المرأة (التوقيت/المدة/المكان)	نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية	20.3	20.7	21.02				
			تنظيم حملات تحسيسية لتشجيع المرأة على الترشح للخطط الوظيفية	نسبة إنجاز برنامج الحملات التحسيسية	**مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية**	حملة تحسيسية منفذة							
			دراسة مشروع بطاقاتالوصف الوظيفي	نسبة إنجاز مشروع بطاقاتالوص ف الوظيفي	**مؤشر فاعلية**	بطاقة مشروع مصادق عليها							

الأثر 3: رسم سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

البرنامج عدد 1: الأمن الوطني

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة	نقص تواجد النساء في السلك الأمني	معايير انتداب غير مراعية لنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 2: الحرس الوطني

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تحسين مقومات العمل الأمني		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة	نقص تواجد النساء في السلك الأمني	معايير انتداب غير مراعية لنوع الاجتماعي

خطة العمل الخاصة بالأثر3

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية إستكمال التقديرات و تحيينها عند توفر التشخيص)					
			بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
الأمن الوطني	تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية	تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة	النسبة المئوية لانتداب العنصر النسائي بسلك الأمن الوطني	مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية	= (عدد النساء المنتدبات/العدد الجملي للانتدابات) *100	وفق التشخيص		
الحرس الوطني	تحسين مقومات العمل الأمني	تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة	النسبة المئوية لانتداب العنصر النسائي بسلك الحرس الوطني	مؤشر نجاعة إجتماعية وإقتصادية	= (عدد النساء المنتدبات/العدد الجملي للانتدابات) *100	وفق التشخيص		

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
الأمن الوطني	تعزيز جاهزية المؤسسة الأمنية	تعزيز تواجد النساء في السلك الأمني	إطلاق مشروع مراجعة معايير الانتداب		بطاقة مشروع مصادق عليها							
الحرس الوطني	المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود	تعزيز تواجد النساء في السلك الأمني	إطلاق مشروع مراجعة معايير الانتداب		بطاقة مشروع مصادق عليها							